



PROVISIONAL

A/34/PV.94
18 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سليم	: الرئيس
(اليمن)	السيد الحداد (نائب الرئيس)	: ثم
(ايسلندا)	السيد توماسون (نائب الرئيس)	: ثم

— مسألة ناميبيا [٢٧]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوعى الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوعى الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 366 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على

نسخة واحدة من المحضر .

79-72758/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٠٥مواصلة النظر في البند ٢٧ من جدول الاعمالمسألة ناميبيا

- (أ) تقرير اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(A/34/23/Add 2)
- (ب) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/34/24)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/34/404)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/34/696)
- (هـ) مشاريع قرارات (من A/34/L.45 الى A/34/L.50/Rev.1)

السيد كارستسن (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه المناقشة حول مسألة

ناميبيا تتم في وقت يعتبر نقطة تحول في تاريخ الجنوب الافريقي .
ان حكومة النرويج ترحب بارتياح عميق بالتقدم الذي حدث في المفاوضات بشأن زمبابوي فني
لندن . ان الاساس قد تم وضعه الآن لمرحلة انتقالية من أجل نقل الحكم الحقيقي للأغلبية .
ونأمل باخلاص ، أن التسوية السلمية لهذا النزاع المأساوي الطويل ، سوف تفتح الباب
أمام عهد جديد من الاستقرار والسلام والتقدم في الجنوب الافريقي كله . ونحن نأمل أن نشهد
عما قريب تطورا مشابها نحو تسوية عن طريق المفاوضات في ناميبيا .
ان حكومة النرويج قد رحبت بالمبادرة التي اتخذها الامين العام لعقد اجتماع اشتركت فيه
جميع الاطراف المعنية لاجراء مشاورات على مستوى عال في جنيف في منتصف الشهر الماضي .
ان تسوية مسألة ناميبيا قد اقتربت من الحل عن طريق الاقتراح البنّاء للرئيس الانغولي الراحل
نيتو من أجل اقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين أنغولا وناميبيا . ومما له مفعول
كبير أن جميع الاطراف المعنية قد قبلت الآن مفهوم منطقة منزوعة السلاح . ويبدو أن قبول جنوب افريقيا
يتوقف على بعض الشروط . ونحن غير متأكدين مما قد يترتب على هذه الشروط ولكننا نتوقع من جنوب
افريقيا أن تقبل من حيث المبدأ اقتراح انشاء منطقة منزوعة السلاح لتمهيد الطريق أمام تنفيذ خطة

الامم المتحدة الخاصة بناميبيا . ونحن نحث على بذل جهود عاجلة لحل هذه المشاكل ذات الطبيعة العملية ، حتى تستطيع مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في فترة الانتقال ان تصل الى ناميبيا في وقت مبكر .

وفي هذا الصدد فمن المهم بمكان أن تظهر الاطراف المعنية بسبطا للنفس وأن تمتنع عن القيام بأى عمل أو تدبير من شأنه أن يزيد من تعقيد هذه المفاوضات . ومن الضروري أيضا أن تحقق عمليات المفاوضات الجارية الآن نجاحا ملحوظا . ونحن نحث جميع الاطراف المعنية أن تبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل الى حل مقبول دوليا من ناميبيا يتمشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان حكومة جنوب افريقيا ، كقوة محتلة في ناميبيا تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد .

السيد دامد بند ورج (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : منذ ان طرحت مسألة ناميبيا ودرست في المرة الأخيرة في الدورة المستأنفة للجمعية العامة الثالثة والثلاثين منذ ستنة أشهر مضت ، فلقد تدور الموقف في ناميبيا بسبب التعنت والمناورات الدنيئة والتسويق الذي يقوم به نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا . ويتجاهل تام لمختلف القرارات التي اتخذتها منظماتنا ، تصر جنوب افريقيا على استمرار احتلالها لاقليم ناميبيا وزيادة قمعها الوحشي ضد شعبها وضد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد . وطبقا لتقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان لجنة ال ٢٤ الخاصة وكذلك البيان الذي القاه ممثل سوابو قد ذكرا ان شرطة جنوب افريقيا قد اعتقلت وسجنت عددا كبيرا من مواطني ناميبيا ومن الوطنيين المنتمين الى سوابو منذ نيسان / ابريل من هذا العام . ويبدو وانه ليست هناك نهاية لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا العسكرية لناميبيا ، بل على العكس من ذلك فان قوات جنوب افريقيا في الاقليم قد تزايدت ليس فقط في حجمها بل ايضا في درجة تسليحها فاصبحت مسلحة بأسلحة حديثة تتضمن الدبابات والعربات المدرعة والقاذفات المقاتلة وغيرها من الطائرات . وطبقا للمعلومات التي قدمتها سوابو ، فان عدد جنود جنوب افريقيا في ناميبيا قد ارتفع الى ٧٥٠٠٠ جندي .

وتستمر جنوب افريقيا في ممارساتها المتعلقة بتحطيم الوحدة الوطنية وسلامة اراضي ناميبيا ، وتضم بعض اجزاء من اقليمها ، رغم القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي اعلنت ان ضم خليج والفيس من قبل جنوب افريقيا هو اجراء باطل ولا أساس له من الناحية القانونية ، أي ان يبطل خليج والفيس جزأ لا يتجزأ من ناميبيا . ورغم ذلك فان العنصريين في بريتوريا يستمرون في ادعاء سيادتهم على هذا الخليج ويتخذون التدابير لدعم موقفهم العسكري فيه .

ان وفد منغوليا قلق للغاية بسبب تزايد قوات جنوب افريقيا العسكرية واستخدامها غير المشروع لاقليم ناميبيا من اجل اعمال العمد وان المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة . وطبقا للتقرير الذي اصدرته حكومة انغولا الشعبية الوارد في الوثيقة S-13473-83 فانه منذ ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٦ حتى ١١ حزيران/يونيو ١٩٧٩ فلقد قتلت القوات النظامية لجنوب افريقيا ما لا يقل عن ٥٧٠ شخصا واصابت ٥٩٤ مواطني انغوليا بجراح ، ومعظمهم من العمال والفلاحين المسالمين الأبرياء . وعلى نفس الغرار فقد قتلوا ١٩٨ شخصا وجرحوا ٦٠٠ من سكان زمبابوى وقتلوا ٦١٢ ناميبيا واصابوا ٦١١ آخرين بجراح . ان الخسائر التي اصابت أنغولا في هذه الفترة قد وصلت الى ٦٧٧ بليون دولار .

ان هذه الهجمات المسلحة والاستفزازات التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة تهدف الى تحطيم حركة التحرر الوطني لناميبيا ومثله الشرعي الوحيد سوابو ، وترمي الى ارباب دول خط المواجهة لدعمها الشرعي للكفاح العادل لشعب ناميبيا . وكما هو معروف فان مجلس الامن خلال العام الحالي وحده ، قد عالج مرتين اعمال جنوب افريقيا العنصرية ضد انغولا . ومؤخرا فلقد اعتمد المجلس القرار ٤٥٤ (١٩٧٩) الذي ادان فيه بقوة عدوان جنوب افريقيا على انغولا وقد طلب هذا القرار مرة اخرى من جنوب افريقيا ان تحترم بدقّة استقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية انغولا الشعبية .

ان وفد منغوليا تقلقه المعلومات التي تقول بأن جنوب افريقيا قد قامت بتجارب نووية . ومن نافذة القول ان حصول العنصريين على الأسلحة النووية تحيط به اخطار الآثار على أمن وسلم القارة الافريقية وعلى أمن وسلم العالم اجمع . وفي هذه الظروف ، فان وفد بلادى يرى انه من المحتمي على منظمنا ان تتخذ التدابير الملموسة من أجل وضع حد للتعاون النووي بين بعض الدول الغربية وبين جنوب افريقيا وان تضمن التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي فرض حظر ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا .

وخلال العامين المنصرمين ، فلقد كان هناك حديث كثير بشأن الخطة الغربية لما يسمى تسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا ، الا اننا لم نر لها حتى الآن أية نتائج ايجابية . وفي الواقع فلقد شهدنا غيبة الارادة السياسية للدول الغربية لتسوية مشكلة ناميبيا طبقا لقرارات الأمم المتحدة . واثناء ذلك استخدم العنصريون في جنوب افريقيا الخطة الغربية لكسب الوقت ولغرض نظام عميل على شعب ناميبيا من خلال ما يسمى بالتسوية الداخلية . ان الوضع السائد الآن في ناميبيا ، هو نتيجة مباشرة لسياسة الدول الغربية التي تلجأ الى مختلف المناورات لحماية النظام العنصري في جنوب افريقيا . وعلى ذلك ، فان المسؤولية الأساسية لاستمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تقع على هذه الدول التي تستمر في اعطاء الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لجنوب افريقيا في تحد على مني لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الدولية .

ان موقف حكومة جمهورية منفوليا الشعبية بشأن مسألة ناميبيا تم ايضا به بجلاء في مناسبات عديدة . ان حكومة وشعب جمهورية منفوليا الشعبية يؤمنان بأن الحل العادل لمشكلة ناميبيا يمكن ان يوجد عن طريق الانهاء الكامل للاحتلال غير الشرعي لناميبيا ومنح الاستقلال الوطني لشعب ناميبيا دون أية شروط ونقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا في شخص ممثله الشرعي الوحيد ، وهو منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) . وحتى نخلق هذه الظروف الضرورية لتحقيق هذا الهدف فانه من الضروري ضمان الانسحاب الفوري لقوات احتلال جنوب افريقيا ، وقوات الشرطة والادارة العنصرية من ذلك البلد وايقاف كل دعم ومساعدة لنظام الفصل العنصري في بريتوريا .

اننا ننادى بقوة بتطبيق العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا . ويجب ان يجتمع مجلس الأمن سريعا لاتخاذ اجراءات تنفيذية ضد جنوب افريقيا في اطار الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان احترام جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها حول ناميبيا ، كما طلب في الدورة المستأنفة في الربيع الماضي . وينفس الطريقة يولي وفدى أهمية كبرى للمؤتمر الدولي الذي سوف ينعقد في العام القادم تحت الرعاية المشتركة من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لتعبئة الرأي العام العالمي ولضمان التنفيذ الفعلي للعقوبات الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا .

وختاماً أود ان اعبر عن تقدير وفدى لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا للعمل الذي قام به منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة ناميبيا واحدة من أهم القضايا التي ناقشتها هذه المنظمة برمتها ، وهي قضية حللتها الجمعية ودرست جميع مظاهرها . انها قضية ناقشها مجلس الأمن أيضا وأصدر بشأنها حكما دون غموض . والواقع ، ان مسألة ناميبيا ، والاحتلال المستمر غير المشروع لذلك الاقليم من جانب نظام الفصل العنصري البغيض لجنوب افريقيا ، يعتبر قضية — بكل المعايير — لا تتطلب مزيدا من المناقشة . لأن تاريخ هذه القضية هو تاريخ القرار الذي اعتمده هذه المنظمة والتعننت من جانب جنوب افريقيا العنصرية . ومعنى أصح ، هي قضية تتطلب عملا حاسما .

ومنذ ان أنهت الجمعية العامة — بقرارها ٢١٥٤ (د - ٢١) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ — وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، فان جنوب افريقيا لم تعبأ بمطالب المجتمع

الدولي . ومنذ ذلك الحين ، اتخذت مبادرات من أجل تسوية سلمية وردت في قرارات مجلس الأمن ولكن جنوب افريقيا العنصرية أظهرت فقط عدم اعتدادها برغبات شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوايو) لممارسة حقه المشروع في الحرية والاستقلال .

وبدلا من ان تستجيب لارادة المجتمع الدولي ولرغبات شعب ناميبيا تحت قيادة (سوايو) ، فان جنوب افريقيا العنصرية قد أظهرت اتجاهين لا لبس فيهما . فمن ناحية استفادت جنوب افريقيا من فرص المفاوضات التي وفرها لها المجتمع الدولي كي تعرب عن تعنتها وتشددتها . ومن ناحية أخرى ، بصفتها محتلا غير شرعي ، قد استفدت جنوب افريقيا جميع الميزات للاستمرار في احتلالها الاستعماري لناميبيا . وقد أدى هذا المنهج الى تعذيب الوطنيين في ناميبيا ، واعتقالهم تعسفا ، وسجن كوادر منظمة (سوايو) وكذلك القوى العسكرية وفرض الأحكام العسكرية في الاقليم .

ان فرض هذا على الشعب تحت ستار التسوية الداخلية المزعومة هو استمرار لذلك الموقف . وبالإضافة الى ذلك فان قمع السكان وتقسيمهم الى مجموعات قبلية وتقسيم الاقليم عن طريق ضم خليج والفيس تعتبر جزءا من هذه العملية غير المشروعة ، التي ينبغي على مجلس الأمن ادانتها ، كما هو الحال بصفة خاصة في القرار ٤٣٢ (١٩٧٨) وكذلك ينبغي على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في ادانتها .

ان تصاعد الهجمات على الدول المجاورة يعتبر جزءا من المخطط المقصود به احياء الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية . وقد أدان وفدي باستمرار ، وسوف يستمر في ادانة هذه المناورات كما فعلنا في جميع المحافل الدولية عندما حاولت السلطات العنصرية ان تحول انتباه المجتمع الدولي عن المسألة الحقيقية لاحتلالها غير المشروع لهذا الاقليم .

وعلى الرغم من هذا الموقف المتشائم الذي خلقته جنوب افريقيا ، فان هذه المنظمة - من أجل تعزيز قضية شعب ناميبيا - قد استمرت في البحث عن حل سلمي . ان تنزانيا - وعيا منها - بالتزامها بتأييد نضال شعب ناميبيا تحت قيادة (سوايو) - قد رحبت دائما بجميع الجهود الرامية الى تقدم المفاوضات . والواقع ان تنزانيا وجميع دول المواجهة الأخرى قد استمرت في تأييدها من أجل النهوض بتسوية سلمية . والأهم من ذلك ان شعب ناميبيا - عن طريق ممثله الشرعي الوحيد (سوايو) - قد تحول تماما وشارك بايجابية في الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية . وعلى كل ،

فانه من الحقائق التي لا يمكن انكارها ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ليس متشددا فحسب ، بل الواقع انه ليست لديه أية رغبة في التوصل الى تسوية سلمية .
اسمحوا لي ان اذكر باختصار الجهود التي بذلتها دول المواجهة وسواها والمجتمع الدولي خلال العامين الماضيين للوصول الى تسوية تفاوضية حول مسألة ناميبيا وموقف النظام العنصرى .

(السيد فوم، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

خلال العام الماضي ، فان جهودنا قد ركزت على الالتزام من جانب النظام العنصرى بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ . وان احكام هذا القرار كانت تتضمن ، من بين أمور أخرى ، اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة الامم المتحدة . وان هذه الأحكام اقترحتها البلدان الغربية الخمسة - وهي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا والمانيا الغربية التي قامت بالمبادرات من أجل تسوية سلمية . ان حكومة بلادي ، بالاشتراك مع دول المواجهة الاخرى ، قد قبلت المقترحات التي قدمتها الدول الغربية الخمس . وقد فعلنا ذلك ونحن نعلم التزامنا بقضية الشعب الناميبي تحت قيادة سوابو . وقبلنا هذه المقترحات لاننا كنا على قناعة أنها توفر بصورة عامة أساسا مقبولا لتسوية سلمية .

وهدير أن نسجل هنا أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد بدأ في مشاورات مع الدول الغربية الخمس . كما ينبغي أن نسجل أيضا ان الدول الغربية الخمس أرادت أن تقنعنا أن المحتلين الاستعماريين لناميبيا جادون في مزاعمهم . ان تاريخ مثل هذه المشاورات ، وحقيقة اننا اليوم لا زلنا نناقش مسألة ناميبيا في هذا الاطار يظهران قدرة جنوب افريقيا العنصرية على خلق الاوهام .

وفي تموز/يوليد ١٩٧٨ وبفهم أن سوابو قد قبلت هذه المقترحات وأن جنوب افريقيا ، كما أحطنا علما ، كانت ترغب في التعاون ، فان مجلس الامن قد اعتمد القرار ٤٣١ لعام ١٩٧٨ . وهذا القرار ، من بين أمور أخرى ، قد عين ممثلا خاصا لناميبيا . وقد رحبت تنزانيا بهذا المقـرر . واعتبرنا انها خطوة ايجابية في الجهود من أجل تسوية سلمية . وأكدنا لهذا الممثل الخاص على تعاوننا التام من أجل حرية ناميبيا . وبعد مشاورات مكثفة مع السلطات في جنوب افريقيا عن طريق الممثل الخاص ، فان الامين العام قدم مقترحات من أجل تسوية وكانت تتضمن انشاء مجموعة الامم المتحدة المساعدة على الانتقال .

وقد رحبت تنزانيا ودول المواجهة الاخرى أيضا بمبادرة الامين العام . ويستحق أن نسجل هنا أن سوابو ، الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا ، لم تدع أى مجال للشك في قبولها لهذه المقترحات . وفي الوقت ذاته أعربت عن استعدادها لتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار وبذلك تخلق الجو الملائم من أجل تسوية سلمية . ومن جهة أخرى ، رفضت جنوب افريقيا بعض هذه الظاهر

الحيوية. في مقترحات الامين العام من أجل انشاء مجموعة الامم المتحدة المساعدة على الانتقال . ان جنوب افريقيا ، بالاضافة الى ذلك ، فرضت شروطا غير مقبولة فيما يتعلق بسوابولكي تلتزم سوابو باجراء مسار وهو ترك نضالها . وان جنوب افريقيا كانت تظهر انها على استعداد للتفاوض ولكن ، في الوقت ذاته ، تعمل بطريقة من شأنها أن تحبط عملية المفاوضات .

عقب قرارات مجلس الامن ، ومقترحات الامين العام والمبادرة التي قدمتها الدول الغربية الخمس ، فان المنصريين في جنوب افريقيا أعلنوا عن نيتهم لاجراء انتخابات زائفة في ناميبيا . ان مجلس الامن ، في قراره ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ أعلن ان مثل هذه الانتخابات لاغية وباطلة . ولكن النظام المنصرى لم يعبأ بذلك ، واستمرت جنوب افريقيا في تدعيم احتلالها الاستعماري لناميبيا واجرت هذه الانتخابات .

وعلى الرغم من هذه الاهانات وهذا الموقف المتصنت للنظام المنصرى ، فان تنزانيا ودول المواجهة الاخرى وجدت من الضروري عودة الممثل الخاص لناميبيا لمزيد من المشاورات . وفي اجتماع القمة لدول المواجهة الذي عقد في لواندا مبكرا في هذا العام ، فان حكومة بلادي مع دول المواجهة الاخرى أعربت عن قبولنا لخطة الامم المتحدة لناميبيا والتزمنا التزاما تاما باحترام وقف اطلاق النار المتعلق بقوات سوابو في أراضيها . وقد تم هذا لكي نعرب عن ارادة دول المواجهة للاستمرار في المفاوضات من أجل تسوية سلمية كلما كان ذلك ممكنا . وانطلاقا من نفس الروح فان تنزانيا قد وافقت على المبادرة التي قدمتها الدول الغربية الخمس لعقد محادثات في نيويورك هذا العام . وقد اشتركت تنزانيا في هذه المحادثات على الرغم من بعض التحفظات على الطريقة التي تعالج بها الدول الغربية الخمس هذه المحادثات ، ويستحق أن نسجل هنا أن الموقف العام لنظام بريتوريا جعل من المستحيل للمحادثات لأن تحقق أية نتائج ملموسة .

وخلال الشهر الماضي ، وبناء على دعوة من الامين العام ، فان تنزانيا ، مع دول المواجهة الأخرى وهي نيجيريا وسوابو ، أعربت عن رغبتها في تسوية سلمية ووافقت على الذهاب الى جنيف لمفاوضات في الوقت نفسه حول مفهوم خلق منطقة منزوعة السلاح التي اقترحها رئيس انغولا السابق . ولست في حاجة لان أشدد أن دول المواجهة وسوابو قد أيدت مفهوم خلق منطقة منزوعة السلاح . وان

الاجابة التي تلقيناها من العنصرين في جنوب افريقيا (والتي وزعت كوثيقة في مجلس الامن تحت
S/13680) قد ألفت كثيرا من الشكوك على رغبة النظام العنصرى في التعاون في عمليات التسوية
السلمية . ان الشروط التي فرضتها جنوب افريقيا ، بأريقة صريحة وضمنية ، تشبه الموقف الذى اعتمده
النظام العنصرى والذى يمنع تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ .

وجدت من الضرورى أن أتحدث عن تاريخ المفاوضات وعن الجهود التي بذلت حول مسألة
ناميبيا لاننا نعتبر انه من الضرورى لهذه الجمعية أن تعكس تماما جميع هذه الجهود من أجل تسوية
سلمية . ومن الضرورى أن نتدبر أيضا ما هي الجهود الايجابية التي لم نبذلها بعد - من أجل
تحقيق حق شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال .

ان رغبتنا في تسوية سلمية لا ينبغي أن تفسر على انها ترخيص بالتعنت . لقد أيدنا
المبادرات التي قامت بها الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن لاننا كنا نعتقد ان مثل
هذه المبادرات سوف تؤدى الى عملية حقيقية للتسوية . وقد قبلنا مقترحات الدول الخمس لانها على
قناعة بأنها تعكس رغبة جنوب افريقيا في التعاون . وكما ذكرت ، فان جنوب افريقيا تخلق كثيرا من
الاهام كلما طلبنا اتخاذ عمل ضدها .

ان هذه الجمعية لا ينبغي أن تفشل في أن تسجل الجهود من اجل تسوية لم تنجح ،
وذلك يرجع فقط الى تعنت وتشدد النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ان المجتمع الدولي لا ينبغي
أن يسمح أكثر من ذلك بمثل هذا المسلك غير المحتمل . ان جنوب افريقيا يجب أن تفهم أن هذه
المنظمة لا يمكن أن تقبل عدم الاهتمام بمقرراتها .

وفي ضوء الملاحظات السابقة ، فان وفد بلادي قد أصر باستمرار ان هذه البلدان الغربية
التي لها علاقات سياسية واقتصادية واسعة مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ولا سيما
الدول الخمس ، التي قامت المفاوضات في السنتين الاخيرتين بناء على مبادرتها ، تتحمل
مسؤولية خاصة .

ويقدر توفيرها للحياة الاقتصادية والتكنولوجية التي دعمت النظام العنصرى ، فهي تتحمل
مسؤولية خديرة . وعلى قدر ان هذا الدعم قد ساعدها عسكريا ودعم من قدرتها النووية ، فانها
تتحمل مسؤولية خديرة وذلك لان جنوب افريقيا قد استفلت هذه القدرة العسكرية المتزايدة لكي
تشن عدوانا مستمرا ضد الدول الافريقية المجاورة .

ان جنوب افريقيا ، كما ذكرت زادت من تعنتها وتشدد ها . ان النظام العنصرى لم يعرب عن رغبة جادة في تسوية سلمية . ولم يعبا بمقررات هذه المنظمة ، ولم يتعاون فيما يتعلق بالمبادرات للدول الغربية الخمس ، التي قدمت لهم كثيرا من العون والتأييد . ونظرا لهذه الحقائق ، فان أقل ما نتوقعه من هذه البلدان الغربية هو ألا تتخذ مواقف حمائية تجاه جنوب افريقيا بل توافق على اتخاذ تدابير ملائمة ضد هذا النظام كما هو وارد بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

اننا ان نؤيد تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال فسي ناميبيا الموحدة ، فان وفد بلادى يود مرة أخرى ان يعرب عن تأييده الثابت لنضال شعب ناميبيا عن طريق ممثله الوحيد والشرعي - سوابو . وفي الختام ، فان وفد بلادى يود أن يشيد بصفة خاصة بالدور الذى قام به مجلس الامم المتحدة لناميبيا في تحمل مسؤولياته كسلطة شرعية ادارية حتى تستقل ناميبيا . ونود أن نشيد من خلالكم ، ياسيدى ، برئيس المجلس ممثل زامبيا السفير لوساكا على جهود الدائبة فسي ادارة شؤون مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : مما يشجعنا بصفة خاصة على استئناف مناقشتنا حول مسألة ناميبيا أن ذلك يتم تحت قيادتكم الرشيدة ذات الكفاءة . ان هذا ليس فقط لأن البلد الذي تمثلونه هو في مقدمة الكفاح ضد كل أشكال الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، ولكن أيضا بسبب الدور الذي قمتم به أنتم كرئيس للجنة ال ٢٤ الذي جاء دليلا على التزامكم وتفانيكم الشخصي لقضية الاستقلال والحرية لكافة الشعوب .

ان القليل من البنود ، ان كانت هناك بنود ، ظلت على جدول الأعمال مدة طويلة مثل مسألة ناميبيا . بعد أربعة وثلاثين عاما من انشاء منظمنا ، فان الأقاليم التي لم تكن تتمتع بالادارة الذاتية والتي وقعت في اطار نظام الوصاية باستثناءات بسيطة قد حصلت على الاستقلال التام وهي ممثلة في هذه القاعة بنفس حقوق الدول المؤسسة . ان الأمم المتحدة لديها أسباب تبرر الفخر بما أنجزته في مجال تصفية الاستعمار . ومع ذلك ، فان تحقيق الهدف النهائي وهو العالمية مازال يتهرب منا . وبالرغم من أن الأمم المتحدة مازالت تعنى بمستقبل عدد من الشعوب التي تجد نفسها في الوقت الحالي تزرع تحت نير الاستعمار ، فانه لا توجد مشكلة أخرى تطف عقبه في طريق تحقيق العالم الحر بالكامل بصورة صارخة مثل مشكلة ناميبيا . انه من العدالة أن نشير الى أن الأمم المتحدة لم تتخاذل عن مسؤوليتها . ان عدم وجود النتائج بعد وقت طويل ليس مرجعه عدم قيام هذه المنظمة بجهود مكثفة ومستمرة .

ومع ذلك وبالرغم من الطريق المسدود الذي يبدو أننا نواجهه وعدم فعالية مجهوداتنا الظاهرية فان واجب كل منا أن يمنع تحوّل شعور الاحباط والأسف الشديد الى شعور بفقدان الأمل والشلل . وعلى العكس من ذلك ، فان شعب ناميبيا أكثر من أي وقت مضى يتوقع من الأمم المتحدة أن تكثف من أعمالها من أجل وضع حد للاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا . وعلى أية حال ، فان المسؤولية القانونية بشأن اقليم ناميبيا تقع على عاتق الأمم المتحدة التي لا يمكن الا أن ترتفع الى مستوى تطلعات شعب ناميبيا المضطهد الذي يعاني .

ان البرازيل قد تابعت باهتمام بالغ المبادرات التي اتخذت منذ بداية ١٩٧٧ ، عندما تقدمت الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن ، بمساعدة دول خط المواجهة ونيجييريا ، بتسوية مؤسسة على قرار مجلس الأمن ٣٨٥ . ومع ذلك ، وبالرغم من كل الجهود التي بذلت فسي

السنوات الثلاث الماضية ، فانه لم يتغير شيء أساسي في هذه المشكلة سواء من وجهة النظر القانونية أو السياسية . وان مسألة ناميبيا اذا استمرت دون حل فانها تؤدي الى زيادة عدم الاستقرار الكامن في الجنوب الافريقي . ان الدول المجاورة تعاني بكثافة أكبر من آثار مثل هذا الموقف . وان تسوية تتعلق بناميبيا قد أصبحت حيوية حتى تخلق الظروف المواتية في هذه البلدان حتى تنطلق نحو تنمية السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . وهذا حقيقي بخاصة فيما يتعلق بأنغولا التي تأثر شعبها ، واقتصادها بصورة خطيرة من هذه المشكلة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بالمشاورات الأخيرة في جنيف التي حاولت أن تطور فكرة الرئيس الراحل اغستينو نيتو فيما يتعلق باقامة مناطق منزوعة السلاح على حدود ناميبيا وأنغولا . ومن الضروري أن ندرس استجابة جنوب افريقيا للاتفاق الذي توصلت اليه كافة الأطراف الأخرى في المشاورات ، علينا أن ندرس ذلك ، بعناية من كافة مظاهره وآثاره . وان وفد بلادي ينتهز هذه الفرصة ويناشد هذا البلد أن يختتم هذه الفرصة التي قد لا تتجدد حتى ينتهي النزاع في هذا الاقليم .

واحتفاظا بالتزامه بايقاف الاحتلال غير الشرعي للاقليم من قبل جنوب افريقيا ، فان وفد البرازيل سيتعاون من أجل التوصل الى المقترحات الملائمة التي سوف تؤكد استقلال ووحدة أراضي ناميبيا بما في ذلك خليج والنيس .

السيد نافا كاريللو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : مرة أخرى نقوم بدراسة وتقييم الوضع في قضية ناميبيا ، وهذه المرة لدينا القليل من العناصر الجديدة ولذلك يصعب علينا القول أن شعب ناميبيا قد تحسن وضعه الصعب . ونظرا لهذه الحقائق ولعدم وجود تقدم ملحوظ فاننا نطلب الكلمة لنضم صوتنا الى كل هؤلاء الزملاء من تنزانيا الذين أعربوا عن معارضتهم لعدم التوصل الى تقدم ملحوظ حيث أن هذه المناقشات لا تحتل أي ابطاء أو تأخير .

ان أعمال جنوب افريقيا غير الشرعية تعرض للخطر السلم والأمن ، وتزيد من جو عدم الثقة والقلق ، ولاشك أن عدم وجود المبادرات البناءة قد قلل من هيبة المنظمة الدولية .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت قيادة سفير زامبيا السيد لوساكا ، مازال يعمل بجد من أجل تحقيق تطلعات شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال . وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

يقوم بأنشطة كما أنه يتعاون مع السلطات الادارية من خلال تعاونه مع منظمة الوحدة الافريقيية ،
وتعاونه مع كافة الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، ويتعاون أيضا من أجل تدعيم صندوق
ناميبيا وقد اعتمد العديد من التدابير الخاصة بالتجارة الخارجية والوضع العسكري من بين أمور
أخرى . وان أنشطته تتضمن أيضا نشر جميع المعلومات اللازمة والقيام بحملات خاصة للاعلام ليسترعي
انتباه المجتمع الدولي حول الموقف الحالي وحول مستقبل ناميبيا .

ولكن هذا المجهود الذي يقوم به المجلس ، وحسن النية والنشاط المكرس لناميبيا قد تم احباط كل ذلك حيث اننا لا نجد أى تطور ايجابي في المنطقة ، كما ان احتمالات التسوية لا تزال بعيدة . وفي هذا الاطار ، فان أنشطة المجلس فيما يتعلق بتشكيل مجموعة الأمم المتحدة المساعدة على الانتقال ، ينبغي ان تتجنب مزيدا من الاحباط في المستقبل ، حيث ان التسوية السلمية بعيدة للغاية .

علينا أن نعتمد على بعض العناصر الايجابية المعروضة امامنا لدراسة هذه المسألة ، وهي قليلة وغير مشجعة . ان قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٧٨ ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم ينفذا بعد ولم يتحقق أى تقدم فيما يتعلق بالاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وان مجموعة الأمم المتحدة المساعدة على الانتقال لم يتم تشكيلها حتى الآن .

وليست لدينا الى وقتنا هذا أية دلائل على ان خطة الدول الضريبة الخمس التي اعتمدها مجلس الأمن سوف تطبق ، هذا الالتزام الذي وافقنا عليه بصفتنا دولة عضو في مجلس الأمن وقلنا انه جاء نتيجة للمفاوضات بين ما هو ممكن وما هو مأمول وثمره عملية طويلة من المفاوضات .

واننا نعتقد ان المفاوضات التي تمت في جنيف قد انصبت بصفة خاصة على مفهوم خلصق منطقة منزوعة السلاح في شمال الأراضي من اجل تطبيق قرارى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المشار اليهما ووقف جميع العمليات المسلحة ، وكذلك انسحاب جميع القوات العسكرية من جنوب افريقيا ومن سواها . ولكن نظرا الى ان دول المواجهة وسواها قد قبلا اقامة مناطق منزوعة السلاح بين ناميبيا وأنغولا وكذلك بين زامبيا وناميبيا ، وكان هذا من شأنه ان يسهم في التوصل الى ايجاد حل سلمي للمشكلة ، الا انه مع ذلك ليس لدينا أى دليل أكيد بالنسبة الى تطبيق نتائج مؤتمر جنيف ولو أنه لم تحقق الا نتائج قليلة . ونأمل في ألا تكون رغبة جنوب افريقيا مجرد مناورة تكتيكية لاقاقة حل المشكلة . اننا نشعر بقلق عظيم لأن الموقف في ناميبيا لم يحل بالطريقة المأمولة . وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن المتحدة لناميبيا ، فاننا نأمل في استخدام جميع العناصر المتوفرة لدينا من أجل الخروج من هذا المأزق والطريق المسدود في ناميبيا . وينبغي احترام الدور الأساسي لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كما ينبغي أيضا اتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لكي تحترم جنوب افريقيا قرارات المجتمع الدولي وورغباته .

ونحن نعتقد أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ينبغي عليه أن يجبر جنوب أفريقيا لكي تطبق المقترحات التي قدمتها منظمنا فيما يتعلق بالفترة الانتقالية نحو الاستقلال . كما ينبغي أيضا على جنوب أفريقيا ان تطبق قرارات مجلس الأمن وأن تقدم حسابا عن موقفها غير المسؤول .

اننا نعتزف بالدور المتزايد الذي تقوم به هذه المنظمة من أجل تحقيق تطلعات شعب ناميبيا ، وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عليه ان يبذل جهودا كبيرة ، ونحن نرفض معارضة جنوب افريقيا في اشراكها مجموعات سياسية لا تمثل تطلعات شعب ناميبيا . وفي النهاية ، أود أن اقول ان الهدف من بياني هو ان نكرر مرة اخرى الاحترام الذي تكفنه حكومتي لشعب ناميبيا . ونحن نأمل أيضا في أن نستمرعي الانتباه ، بصفة خاصة ، الى التدابير التي ينبغي أن تتخذ من أجل أن نضمن لناميبيا الاستقلال والحرية وكرامة شعبها .

السيد كامبل (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أتقدم بالبيان التالي باسم الدول التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

وان تذكر ببيانها في ٢٩ أيار/مايو في الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، فان الدول التسع تعيد تأكيد موقفها الحازم بأن شعب ناميبيا يجب ان يسمح له دون ابطاء اضافي بتحديد مستقبله عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة طبقا لخطة التسوية التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الدول التسع تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ، والدول الغربية الخمس ، ودول خط المواجهة لتنفيذ خطة التسوية التي لا تزال هي أفضل طريق لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ان الدول التسع تشيد بالجهود التي بذلها دون كليل السيد ادهتساري الممثل الخاص للأمين العام لتحقيق هذا الهدف . وقد بذلت في الشهور الأخيرة جهود بهدف التغلب على العقبات التي منعت حتى اليوم تنفيذ هذه الخطة . وفي الشهر الماضي ، فان ممثلي الأمين العام قد عقدوا مشاورات اضافية مع ممثلي الدول الغربية الخمس ، وجنوب افريقيا . ودول خط المواجهة ، وسواها وغيرها من الأطراف المعنية بهدف الخروج من الطريق المسدود الحالي .

ان الدول التسع تقدر التعقيدات التي تكمن في تنفيذ خطة التسوية وأهمية العمل الفعلي لمجموعة الأمم المتحدة المساعدة على الانتقال بتعليمات واضحة ومجالات للعمل . ان المشاورات والايضاحات قد بذلت لتحقيق هذه الغاية ، وقد وضعت اجراءات عملية جديدة تنفيذية . ان

الدول التسع تعتبر ان مفهوم المنطقة منزوعة السلاح الذي قدمه الرئيس الراحل لأنغولا أوغستينو نيتو سيكون مفيداً لاكمال خطة التسوية . ونحن نرحب بقبول دول خطة المواجهة وسوابه لها هذا المفهوم ، كما نرحب أيضاً بالقبول المؤخر من جانب جنوب افريقيا . ومن ثم ، فاننا نأمل في ان المفاوضات الفنية الضرورية سوف تبدأ حتى يمكن ان تصل الى نتيجة مبكرة وناجحة . ان الدول التسع تود ان تبرز ، مرة اخرى ، الآثار الخطيرة لأي ابطاء اضافي بشأن تنفيذ خطة التسوية . وفي رأى الدول التسع فان هذه الفرصة للتوصل الى حل بالطرق السلمية لا يجب ان تعرض للخطر . ولا شك أنه لا يجب ان يكون هناك أى ودم فيما يتعلق بالعنف والقهر اللذين سوف يتعرض لهما عندئذ شعب ناميبيا .

ان الدول التسع قد لاحظت بقلق بالغ ، التطورات الأخيرة في ناميبيا وخاصة فيما يتعلق بإنشاء ما يسمى " جمعية وطنية " ، ان هذا يؤدي بنا الى ان نفهم ان جنوب افريقيا لم تتدخل عن فكرة التسوية الداخلية . ان الدول التسع ترفض أية محاولة لفرض " تسوية داخلية " على ناميبيا . وستظل تعارض بشدة أية خطة تسوية لا تكون مقبولة دولياً والتي قد تؤدي الى عزل ناميبيا . وهذا يتسق مع رفض الدول التسع الاعتراف بصحة الانتخابات من طرف واحد التي جرت في ناميبيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . ان هذه التطورات تتعارض مع روح الجهود التي بذلها الأمين العام والدول الغربية الخمس وغيرهما .

ان الدول التسع تعلق أهمية خاصة على ايجاد الظروف التي سوف تسمح لجميع الناميبيين بالمشاركة بحرية ودون خوف في عملية سياسية ديمقراطية حقيقية . ولذلك ، فان الدول التسع تأسف للاعتقال التعسفي والقبض والحجز دون محاكمة في وقت مبكر من العام الحالي لاثنين وسبعين شخصاً رسمياً بارزاً من سوابه ، من جانب شرطة الأمن ، وهذه المحاولة لاخمد صوت قطاع هام لرأى سياسي في ناميبيا ، تضع عراقيل إضافية في طريق أهداف الأمم المتحدة . ان الدول التسع تنادى وتطالب بالافراج الفوري غير المشروط عن جميع اولئك الذين النفي القبض عليهم في ناميبيا ولا يزالون معتقلين بسبب معتقداتهم السياسية .

ان الدول التسع تدين الهجمات على الدول المجاورة وأعمال التخويف والعنف التي تقع في الاقليم . انه من الضروري أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس ، ولا تلجأ الى العنف من أجل ايجاد جو يساعد على تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ان الدول التسع تود أن تؤكد دعمها للجهود المستمرة التي تبذل من أجل تنفيذ خطة التسوية والتي طبقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ستسمح لشعب ناميبيا بالاشتراك في انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . ان مثل هذه الانتخابات يجب أن تجرى في جو يسمح بالاسهام الكامل والمتساوي لجميع الأطراف السياسية في ناميبيا . ان الدول التسع لن تقبل أية تسوية لا تأخذ في اعتبارها حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وفي الاستقلال .

السيد ها فان لو (فبيت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي يود أولا أن يعرب

عن تحياته الحارة للشعب الباسل في ناميبيا ولممثله الشرعي الوحيد سوابو اللذين يقومان بنضال عادل منذ سنوات عديدة لاستعادة حريتهما واستقلالهما . ان وفدي يود أيضا أن يعرب عن اعجابه بالجهود البناءة التي بذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت رئاسة زامبيا التي أسهمت اسهاما فعّالا من أجل تحقيق المهمة التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

ومنذ عام ١٩٦٦ عندما أصبحت مسألة ناميبيا ذات أولوية على جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة ، وعندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (د - ٢) الذي يضع حدا لوصاية جنوب افريقيا على ناميبيا وأقترح على الأمم المتحدة أن تتحمل مباشرة مسؤوليتها تجاه أرضي ناميبيا حتى تحقق استقلالها الحقيقي ، فان المجتمع الدولي قد اهتم اهتماما خاصا ومستمرًا بمسألة ناميبيا منذ ذلك التاريخ . ان حركة دول عدم الانحياز قد برهنت أيضا على ذلك وأعطتها أهمية خاصة ، كما أن جميع مؤتمرات بلدان عدم الانحياز قد اعتمدت قرارات أعربت فيها عن تأييدها القوي للنضال من أجل استقلال شعب ناميبيا . وبصفة خاصة وداخل الأمم المتحدة نفسها ، فقد تم اعتماد عديد من القرارات من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل مساعدة شعب ناميبيا على تحقيق حقه في تقرير المصير واستقلاله في ناميبيا الموحدة .

وفي الماضي وبالإضافة الى القرارات والاعلانات ، فان لجانا خاصة قد تم تشكيلها ، وبدأت مفاوضات ولكنها لم تؤدي الى أية نتائج ملموسة . ماهو السبب في كل ذلك ؟ من بين كل هذه

المناقشات والبيانات العديدة التي استمعنا اليها ، هناك نتيجة اتفق الجميع عليها ، وهي أن العنصريين في بريتوريا يتحدون المجتمع الدولي تحديا بشعا ومتفطرسا . وبدلا من تطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فان العنصريين في بريتوريا قد زادوا من تكثيف مناوراتهم من أجل اضافة الشرعية واطالة سيطرتهم الاستعمارية على ناميبيا .

ان ادارة جنوب افريقيا اتخذت قرارا وقها بضم خليج والفييس وهو جزء لا يتجزأ من أراضي ناميبيا ، وقامت بتشكيل بانتوستانات تنفيذيا لسياسة البانتوستان ، وزادت من قوتها العسكرية ، وبذلت كل جهد ممكن من أجل تزويد نفسها بالأسلحة النووية . كل ذلك من أجل تكثيف نشاطها الاجرامي ضد حركة التحرير الوطني في الجنوب الافريقي . ورغم احتجاجات الرأي العام الدولي ، فان السلطات العنصرية في جنوب افريقيا قد شرعت في الانتخابات المزعومة من أجل أن تفرض على شعب ناميبيا حلا داخليا لا يساويه الا اعلان الاستقلال من جانب واحد الذي فرضه ايان سميث على شعب زمبابوي .

ومن الواضح أن نظام الأقلية العنصرية لجنوب افريقيا لم يهتم بادانة المجتمع الدولي ، وعمل علنا على الاستمرار في سياسته التي تتعارض مع تطلعات شعب ناميبيا ، وكذلك لم يهتم باتخاذ الاجراءات التي تهدف الى تسوية مسألة ناميبيا والتي تتفق مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن . ويبدو من الواضح تماما أن هذا النظام العنصري مازال يرفض أى حل سلمي لمسألة ناميبيا .

وفي مواجهة مثل هذا الموقف ، فاننا نتساءل لماذا يبدو المجتمع الدولي عاجزا أمام هذه الوقاحة لأقلية عنصرية في جنوب افريقيا تصر على احتلال ناميبيا بطريقة غير مشروعة ، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة وعدم تنفيذ قراراتها ذات الصلة ، والمثابرة بعناد في سياستها الاستعمارية والعنصرية في ناميبيا ؟ ان الحقيقة تظهر أنه اذا لم يكن نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا يتمتع بالتأييد التام للدول الامبريالية ، واذا لم تكن الشركات عبر الوطنية الغربية تتمسك بمصالحها الأنانية في جنوب افريقيا ، عندئذ فان السلطات العنصرية في بريتوريا ما كانت لتستطيع بمفردها أن تقوم بمثل هذه الأعمال الوحشية ، وأن تقف مثل هذا الموقف المشين تجاه المجتمع الدولي .

وانا ما أخذنا في الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات التي استغلت الموارد البشرية والطبيعية في جنوب افريقيا ونقلت أسلحة وأدوات استراتيجية لنظام بريتوريا ، وانا ما قمنا بتحليل للمصالح الحيوية في هذه المنطقة بين الامبرياليين والرجعيين الدوليين ، وكل ما هو قائم بين النظام الفاشستي لفورستر وبوشا ، فانه يمكننا أن نصل الى تشابه تام مع هؤلاء الذين أيدوا العنصريين والذين منعوا الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير ملائمة من أجل الزام بريتوريا بالخضوع لرغبة المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا كما هو الحال بالنسبة الى الفصل العنصرى .

ان نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا قد رفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة منذ ١٣ عاما ، ولكن حتى وقتنا هذا فانه من الضرورى أن نذكّر هنا بأن مجلس الأمن لم يتوصل الى اتخاذ قرار يتفق مع دوره ومسؤولياته الواردة في الميثاق . وكما يعلم الجميع فان ذلك يرجع الى حق الاعتراض الذى تستخدمه الدول الغربية . ان وفد فييت نام يعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة الى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير واقعية وفعّالة من أجل رفع اليد الاجرامية للنظام العنصرى لبريتوريا عن ناميبيا واتخاذ تدابير اقتصادية وتدابير أخرى تتفق مع أحكام الفصل ٧ من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا من أجل احتلالها غير المشروع وقمعها الاستعمارى لشعب ناميبيا ، وتهديد ها للسلام والأمن في افريقيا وفي العالم .

ان شعب ناميبيا الذى تحدوه روح النضال البطولي من أجل تحرير وطنه ، ومن أجل الدفاع عن وحدة أراضيه ، والذى تؤيده جميع القوى الثورية والتقدمية في العالم أجمع ، قد حقق - تحت قيادة سوابو - انتصارات متتالية في نضاله المسلح وفي نضاله السياسي والدبلوماسي ضد الاحتلال غير المشروع للعنصرين في بريتوريا . ان منظمة سوابو قد اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها الممثل الأصلي الوحيد لشعب ناميبيا ، كما اعترفت بها حركة بلدان عدم الانحياز بصفتها عضوا كامل الحقوق . وخلال مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى عقد في أيلول/سبتمبر الماضى في هافانا ، فان رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز :

" قد وجهوا نداء لجميع الدول ، وبصفة خاصة كل الدول التقدمية المحبة للسلام ، لكي تزيد فورا من دعمها المادى والعسكرى والمالى لسوابو ، حتى تستطيع أن تكثف نضالها المسلح من أجل التحرير ، وتفضح الأهداف الامبريالية ، وتصبح يقظة أمام مناورات النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وتصد أية هجمة من بريتوريا لتوقف احتلالها غير المشروع الذى يؤخر استقلال الشعب وتعمل لتقويض الجهود التى تهدف لايجاد حل دائم وعادل لمشكلة ناميبيا " . (A/34/542 ، ملحق الوثيقة الختامية لهافانا ، الفقرة ٦٩)

ان حكومة وشعب جمهورية فييت نام الاشتراكية يؤيدان تماما ويحزم النضال العادل الذى سيؤدى حتما الى الانتصار ، والذى يقوم به شعب ناميبيا الباسل تحت قيادة سوابو ممثله الشرعى الوحيد . لقد تابعنا باهتمام بالغ المشاورات بشأن ناميبيا التى عقدت أخيرا في جنيف ، ونحن نؤيد بشدة الموقف الذى أعرب عنه رئيس منظمة سوابو السيد سام نجوما في جنيف في ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ :

" اننا ان نأمل التطبيق السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، فان منظمة سوابو تعارض بشدة أى مناورة تهدف لاستغلال منظومة الأمم المتحدة بقصد انكار منجزات وانتصارات شعب ناميبيا الذى يناضل من أجل استقلاله ، ان أن ذلك سيكون لصالح نظام الاحتلال العسكرى لبلادنا .

" وفي هذا السياق ، فان منظمة سوابو تعارض بشدة الفكرة المؤسفة التى تنادى بنزع سلاح المناضلين من أجل الحرية في ناميبيا أو نقلهم من وطنهم الحبيب الى البلدان

المجاورة ، بينما يسمح لقوى الاحتلال العسكري الأجنبية بأن تظل باقية على أرض ناميبيا . هذا يشكل اقتراحا جائرا وغير منطقي ، وبالتالي فهو غير مقبول . هذا الاقتراح يهدف الى تهديئة واعطاء مزية لقوى الاحتلال غير المشروع لبلادنا . وانا ما قبلت هذه الفكرة ، فانها ستقوض فعوى القرار ٣٥ ٤ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، لهذا ، فان سوابو ترفض باصرار هذه المناورات المؤسفة ” .

اننا نطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير واقعية وفعالة من أجل أن تستجيب لمطالب سوابو .

ان وفد فييت نام يود أن يؤكد مرة أخرى تأييده دون تحفظ للحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في دولة موحدة بما في ذلك خليج والفس . اننا ندين بشدة ادارة جنوب افريقيا التي بتأييد من الامبريالية والرجعية الدولية مازالت تقوم بقمع واخضاع شعب ناميبيا ، ونحن ندين بشدة أعمال العدوان التي يرتكبها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة لناميبيا . ونطالب بأن يضع العنصريون في جنوب افريقيا حدا لجرائمهم ضد شعب ناميبيا ، وأن يفرجوا عن المعتقلين السياسيين ، وأن يسحبوا دون قيد أو شرط قواتهم المسلحة وقوات الشرطة التي احتلت ناميبيا بطريق غير مشروع ، وأن يحترموا الاستقلال والحرية الحقيقية لشعب ناميبيا .

ان وفد فييت نام على اقتناع انه بفضل التأييد الحاسم للمجتمع الدولي وللعالم التقدمي ، فان النضال العادل لشعب ناميبيا سوف يكلل بالنجاح ، وان شعب ناميبيا سوف يستعيد استقلاله في دولة حرة وموحدة .

السيد تروجيلو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد كولومبيا أن يعلق على أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا التي وردت في الوثيقة A/34/24 وعلى أحداث أخرى وقعت خارج مناظرتنا والتي تتعلق هي الأخرى بهذه المسألة .

ان وفد بلادي يود أن يهنئ المجلس للعمل الممتاز الذي حققه أثناء هذا العام ، وبصورة خاصة ، فاننا نود أن نبرز العمل الذكي والمتواصل لرئيس المجلس السفير لوزاكا ، الذي قاد أعمال المجلس بصورة بناءة واحترم بدقة التوجيهات التي أعطتها الجمعية العامة للمجلس . فالحقيقة أن

المطلوب هو الايمان بمستقبل ناميبيا اذا أردنا أن نتجنب خيبة الأمل والشك اللذين نراهما في أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحل هذه المشكلة العاجلة . ان الأمر يتعلق باستقلال شعب مازال يتعرض لذل الاستعمار ، شعب يطلب من الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تفي بالتزاماتها نحو الميثاق ، ويأمل في أن دولة كجنوب افريقيا تتمرد على مبادئ المنظمة سوف تتحمل التبعات المترتبة على الادانة الدولية . ان أجهزة الدفاع التي كفلها الميثاق يجب ألا تستخدمها الأمم المتحدة بطريقة انتقائية ، ولكن يجب تطبيقها لصالح كل الأمم مهما كانت صغيرة .

ان مجلس ناميبيا قد كرس معظم اهتمامه للمظاهر الأساسية التي تتعلق بمستقبل ناميبيا ، ولحصولها على استقلالها الحقيقي ، واعدادها حياة وطنية عندما يستقل شعبها ، ولاء اعلام المجتمع الدولي بما يسمى بمشكلة ناميبيا ، التي كثيرا ما تُنسب ويساء تفسيرها في وسائل الاعلام التي تسيطر على الأنباء في العالم * وفي اطار برنامج مساعدة وتشجيع شعب ناميبيا على الحصول على استقلاله فقد كان المجلس على اتصال دائم مع الدول المجاورة ، وهي التي تحملت العبء الضخم للعدوان العسكري ، وكان كذلك على اتصال بمنظمة الوحدة الافريقية ، وببنفس الطريقة فقد تعاون في اعداد الكوادر التي ستقود الدولة من خلال معهد ناميبيا ، وبهدف طرح المشكلة ، فقد حضر عدة مؤتمرات لأجهزة دولية كما تنقل بين عدة قارات مجريا مباحثات مع رؤساء مرموقين لدول أعضاء . وببنفس الطريقة فانه قد تشاور مع اللجنة الخاصة للـ ٢٤ ولجنة مناهضة الفصل العنصرى ، وقد أوضح المشاكل المتعلقة بممارسات السيادة وتحقيق حق تقرير المصير . وببنفس الشكل ، فان وفد بلادى يود أن يبرز الابحاث الأخرى الهامة التي أجرتها حول الاستثمارات الأجنبية في ناميبيا أجهزة أخرى في الأمم المتحدة ، وهي الدراسات التي سمحت باكتشاف بعض الحقائق الغريبة . وكما جاء في الملخص المختصر ، فان الأمم المتحدة عن طريق مجلس ناميبيا تساهم بصورة فعالة في كل ما يساعد شعب ناميبيا على التوصل الى استقلاله الحقيقي ، وحتى يستعد للعيش كدولة عضو في المنظمة . وبهذه الطريقة ، والتزاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فان الجمعية العامة يجب أن تعطي للمجلس موافقتها على برنامجه ، وأن تقدم له الدعم عن طريق ميزانية سخية وان تقدم له دعما سياسيا حتى يمكن للمجلس أن يقوم بمهمته الصعبة .

وفي الواقع ، فانه من الوثائق التي طرحت علينا يتضح أن مجلس ناميبيا ، والأمين العام قد أوضحا أنهما مستعدان لتطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستقلال الاقليم . وقد أعطيت لخمس دول ولاية خاصة حتى تتفق مع حكومة بريتوريا على خطة تسوية لاستقلال الاقليم . ولم يتحقق شيء كثير حتى الآن ، ونحن نتقدم بخطى السلحفاة والشئ الوحيد الذى يسير بخطى سريعة هو استغلال ونهب ثروات ناميبيا من قبل الشركات عبر الوطنية التي توجد شركاتها الرئيسية فى الدول المستعمرة سابقا ، والشئ الوحيد الذى يدهشنا هو أننا في العام الحالي لم نشهد الطقوس التقليدية الدورية ، التي يتحدث فيها أحد الناطقين باسم الدول الخمس المتفاوضة قائلا

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحداد (اليمين) .

ان حكومتنا جنوب افريقيا قد وافقت على الحضور الى نيويورك مرة أخرى للبدء في المحادثات وانها قد وعدت بدراسة اقتراحات الدول المجاورة ، وهذا الوضع يعكس عجز منظماتنا عند ما تتعارض مقرراتها مع مصالح حيوية . ومع ذلك ، فان شعب ناميبيا يجب ان يعلم رغم تلك الاحباطات المثبطة ان الجمعية العامة ستظل تدافع عنه وعن تطلعه العادل للاستقلال ، وتدافع عن موارده الطبيعية ، وتعارض نهب هذه الثروات ، ولو بالقوة الضعيفة للأقوال . وفي يوم من الأيام ، فان ضمير الانسانية سيستيقظ من سباته العميق بشأن مصير شعب يضحى كل يوم للتغلب على التخلف والاستغلال والفصل العنصري والتفرقة العنصرية .

وكجزء من عملية المفاوضات ، فان وفد بلادى يود أن يبرز جهود دول خط المواجهة من أجل التوصل الى حل سلمي لمشكلة ناميبيا التي اقترحت - عن طريق الدول الغربية الخمس المشتركة في المفاوضات ، وعن طريق الأمين العام - التقدم بتنازلات الى حكومة جنوب افريقيا ، تنازلات تصل الى حد المساس بالكرامة الوطنية ، ولكنها لم تحصل على اجابات مماثلة من قبل جنوب افريقيا . ان انشاء مناطق منزوعة السلاح على الحدود الشمالية لناميبيا كما اقترح الرئيس الراحل أوجستينو نيتو قد رفضته حكومة بريتوريا التي دلت بذلك مرة أخرى على احتقارها لأية اقتراحات ، وعدم رغبتها في الوصول الى حل سلمي للمشكلة . ان جنوب افريقيا تطالب باستمرار وجود قواتها العسكرية في تلك المنطقة حتى بعد نزع سلاحها ، وبهذا تقفل الأبواب المؤدية الى حل سلمي الواحد تلو الآخر ، ولكن الموقف السلبي لأولئك المسؤولين عن الأمن الدولى يؤدى بهم الى التعامل مع حكومة جنوب افريقيا بشيء من التسامح المشكوك فيه . لم يعد هناك أى شك في أن هناك حاجة الى عودة القدرة على التفاوض الى الجمعية العامة - من خلال مجلس ناميبيا ومجلس الأمن - التي يجب عليها أن تتحمل المسؤولية المناطة بها في الميثاق ، وان تفرض الجزاءات على دولة عضو تتحدى علنا المبادئ الأساسية لمنظمتنا .

وفي مثل هذه الحالات المشابهة فان وفد بلادى يعارض البتة كما عارض من قبل الا يسمح لشعب ناميبيا باختيار ممثليه الشرعيين ان اختيار الزعماء هو حق سيادى لكل شعب وقد مارسه شعب ناميبيا .

وأخيرا فان وفد بلادى يود أن يؤكد دعمه للقضية العادلة والشرعية لشعب ناميبيا فني مطالبته بالاستقلال . ان اقليم ناميبيا يجب أن يستعيد شهب ناميبيا ، بما في ذلك موارد الطبيعية ، وخاصة خليج والفس ، انه يجب ان نحى من ذلك الاقليم ممارسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية تحت ادارة الأمم المتحدة . وعندئذ فقط سنستطيع أن نقول ان الأمم المتحدة قد قامت بأداء أحد واجباتها تجاه الانسانية ، وان الامم المتحدة لم تعد أضحوكة امام العالم بفعل أعمال جنوب افريقيا ، والذين يساعدونها على نهب موارد ذلك الاقليم . وبعبارة أخرى عندما توضع المبادئ فوق المصالح الاقتصادية ، وليست هناك أدلة على ان هذا سيحدث فني المستقبل القريب . ولكن كفاح الشعوب يسير على طريق طويل ومرير ، ومن يصل الى نهاية الطريق منتصرا هم هؤلاء الذين يستمرون في الكفاح بهطولة .

السيد سوييرايتو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : رغم الجهود المستمرة منذ عام ١٩٦٦ من جانب الأمم المتحدة للقيام بمسؤوليتها بالنسبة لاستقلال شعب ناميبيا ، فان النتائج حتى الآن تبدو أقل من مشجعة . ان شعب ناميبيا ما زال محروما من آماله المشروعة ، وهو هدف للاضطهادات التي يقوم بها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع . وهذا وضع مؤسف للغاية ويجب ان توضع له نهاية في أقرب فرصة .

وفي هذا الصدد ، يجب على المجتمع الدولي أكثر من أى وقت مضى أن يتحد حول عمل أكثر قوة في التعامل مع نظام بريتوريا العنيد ، لأن التجارب السابقة دلت على أن أي نداءات بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها قد قوبلت بتجاهل صارخ . وفي هذا المجال ، فان وفد بلادى يريد أن يذكر بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى أيد الاطار العام لخطوة تنفيذ استقلال ناميبيا . وكان قد سبق لجنوب افريقيا أن قدمت ردا ايجابيا على تلك الخطوة ، ولكن للأسف قد تمت اعاقه هذا التنفيذ نتيجة لمناورات بريتوريا المستمرة لتأخير وتعطيل استقلال ناميبيا حتى تستطيع أن تستغل ذلك الاقليم لفترة أطول . لذلك ، فانه من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن تدابير تنفيذية محددة ضد جنوب افريقيا وبسرعة . كما هو منصوص على ذلك في القرار ٢٠٦/٣٣ الصادر في آيار/مايو ١٩٧٩ ، وطبقا لأحكام الباب السابع من الميثاق حتى نضمن

قبول جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها لها . ومثل هذا العمل سوف يكون بمثابة ضغط كبير على نظام بريتوريا حتى تصبح أكثر تقبلا لرغبة المجموعة الدولية المصبر عنها ، وخاصة بالنسبة للتنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبذلك نضع حدا للتدهور المستمر للوضع في ناميبيا ، الذي يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين .

وحتى نتجنب مثل هذا الوضع ، فان وفد بلادي يرى أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو أحسن السبل للتوصل الى حل عادل وسلمي لهذه المشكلة ولذلك ، فان وفد بلادي يسره أن يحاط علما بالمبادرة التي قام بها الأمين العام في عقد مشاورات على مستويات عالية في جنيف لجميع الأطراف المعنية والمهتمة بشأن جميع جوانب ونواحي فكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح .

ان وفد بلادي يود أن يعبر عن تقديره وثنائه على سوابو ودول الخط الأول ، للنوايا الحسنة والمرونة التي أبدوها في موافقتهم وقبولهم لفكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح ، وتأسف لأن جنوب افريقيا حتى الآن لم تبد رغباتها في التوصل الى حل سريع للمشكلة . لذلك ، فان وفد بلادي بحث بشدة جنوب افريقيا على أن تدرك فائدة مثل هذا الحل السلمي ، وأن تعيد النظر في موقفها ازاء هذا القرار بغية التوصل الى حل سريع للمشكلة .

وكعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان وفد بلادي يعلق أهمية خاصة على متابعة تطورات هذه المسألة ، وكبقية أعضاء المجتمع الدولي ، فانه يبحث عن حل عادل وسلمي لها . ونتيجة لذلك ، فاننا لن نعترف بأية تسوية داخلية تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا ، لا تتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا تعكس الرغبات الحقيقية لشعب ناميبيا .

وفي الختام ، فان وفد بلادي يريد مرة أخرى أن يؤكد من جديد على تأييده لكفاح الشعوب المقهورة في ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا ، اننا نناشد المجتمع الدولي باخلاص أن يمنح شعب ناميبيا تحت زعامة ممثله الشرعي الوحيد سوابو المزيد من التأييد السياسي والاقتصادي وغيره من أنواع التأييد ، حتى يمكنه من ان يتمتع قريبا باليوم الذي يتطلع اليه في الحرية والاستقلال . وبهذه المناسبة فان وفد بلادي يود أن يدين استخدام جنوب افريقيا لأراضي ناميبيا كقاعدة انطلاق لاعتداءاتهم ضد الدول المجاورة ، ليس فقط لأن في هذا انتهاك لسيادة هذه الدول ، ولكن لأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

السيد رازافيندراتوفو (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى ، فان المجتمع

الدولي مطالب بأن يحكف على دراسة مسألة ناميبيا . وخلال العام المنصرم ، فان الموقف في الجنوب الافريقي تميز بتناوب عمليات الحدود من جانب جنوب افريقيا ضد دول المنطقة ، مع فترات من الهدوء كانت تستغل من قبل النظم العنصرية لتدعيم سيطرتها ، وزيادة مناوراتها التسوية .

وفي ناميبيا ، فان نظام جنوب افريقيا يواصل تدعيم قدرته العسكرية ويثير عدوات قبلية ، من أجل تقوية وحدة شعب ناميبيا التي أعاد تأكيدها قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . والأخطر من ذلك ، فان قيام جنوب افريقيا بعمليات عدوانية ضد الدول المجاورة لناميبيا ،

وعلى وجه الخصوص انخولا وزامبيا ، يثير حالة من التوتر الخطير في المنطقة يهدد السلم والأمن الدوليين .

وفي داخل ناميبيا نفسها ، فان العمليات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا ، تتعارض مع الجهود التي تجرى من أجل ايجاد تسوية عن طريق التفاوض . ان اعتماد القوانين الجائرة بما في ذلك اعتقال وسجن المناضلين والمتعاطفين مع سوابو ، والتأييد غير المشروط لعملاء التحالف الديمقراطي (تورنهال) ، وحملة الرعب والعدوان ضد البلدان المجاورة ، كلها جزء من خطة تهدف الى جعل ناميبيا دولة مستقلة بالاسم ، ولكنها في واقع الأمر تخضع لبريتوريا ، وتشكل بذلك منطقة أمان لنظام الفصل العنصرى .

ان الموقف الحالي لم يكن نتيجة لسياسات النظام العنصرى في جنوب افريقيا فحسب ، بل هو أيضا نتيجة مباشرة للدعم المستمر الذى يحظى به هذا النظام من الدول الغربية التي تحميه . ان جميع خطط العمل التي حددت من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قد بقيت حبرا على ورق لان بعض الدول الاعضاء استخدموا سلطاتهم من أجل منع تنفيذ المقررات التي اتخذتها منظماتنا . وفي ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ فان مجلس الأمن اعتمد بالاجماع قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) الذى أكد فيه من بين أمور أخرى على :

” . . . لكي نمكن شعب ناميبيا من أن يقرر مصيره بحرية ، من الضرورة بمكان ان تتم

انتخابات حرة تحت رعاية واشراف الأمم المتحدة في ناميبيا ككل وككيان سياسي واحد .

ان مجلس الأمن أيضا طالب جنوب افريقيا بأن :

” . . . تدلي باعلان رسمي بقبولها لاحكام هذا القرار المتعلق بتنظيم انتخابات

حرة في ناميبيا تحت رعاية واشراف الأمم المتحدة ” .

وان تعترف كذلك ” بوحدة وسلامة أراضي ناميبيا كأمة ” .

ان العالم أجمع يعترف بأن ناميبيا ينبغي ان تكون حرة ومستقلة . ولا يستطيع ان ينكر أحدا

ضرورة ايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا . والشرط لذلك هو ان هذه التسوية أولا وقبل كل شيء

تستجيب لمصالح الشعب الناميبى وفي المقام الأول وحدته وسلامة أراضيه .

ان سوابو وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب في ناميبيا التي اعترف لها العالم بهذه

الصفة ، قد اعدت للعالم مثالا على اتساع أفقها واحساسها بالمسؤولية ، وذلك بقبولها مع دول الخط الأول فكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود التي تفصل انغولا وزامبيا عن ناميبيا . اننا جميعا نعرف ان اقامة مثل هذه المنطقة المنزوعة السلاح ، كانت فكرة عرضها رئيس انغولا الراحل اوغستينو نيتو من أجل تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الشروط المسبقة لتسوية سلمية وعادلة لمسألة ناميبيا تبدو أكثر ملائمة في الوقت الحالي ، ويتمين على نظام جنوب افريقيا ان يدل على حسن نيته أمام العالم .

وانا ما أشرنا الى الخطاب الذي ورد من نظام جنوب افريقيا والمتضمن في الوثيقة S/13680

بتاريخ ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فان جنوب افريقيا لا تقبل بفكرة منطقة منزوعة السلاح الا اذا صاحبها بعض الشروط المسبقة اذ كر من بينها :

" ١ - عدد القواعد التي ستتبقى لجنوب افريقيا في المنطقة منزوعة السلاح " ؛

" ٢ - ترتيبات مقبولة فيما يتعلق بنزع سلاح أفراد منظمة سوابو عند الغاء القواعد

أى بعد سبعة أيام من اعتماد الانتخابات " ؛

" ٣ - التوزيع بنسبة معقولة لمجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال

داخل المنطقة منزوعة السلاح في ضوء المتطلبات العملية " ؛

" ٤ - اتفاق حول ترتيبات عملية بين القيادة العسكرية لمجموعة الأمم المتحدة

للمعاونة في عملية الانتقال ، وبين السلطات العسكرية لجنوب افريقيا " . S/13680

وبعبارة أخرى ، فان هذه الشروط ليست سوى قائمة جزئية لمطالب جنوب افريقيا ، وان سكرتير

وزير خارجية سوابو قد أعلن لتوه هنا ان هذه المطالب في جملتها غير مقبولة لسوابو .

فاذا كانت الجهود المبذولة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وبعض الاطراف الأخرى من

أجل ايجاد حل معقول لهذا النزاع لن تسفر عن نتيجة ، فمن الواضح ان سوابو لن يكون أمامها

سوى أن تواصل نضالها البطولي المسلح الذي تخوضه من أجل تحقيق حقوقها المشروعة .

وبالنسبة لنا ، فان واجبنا واضح تماما . ان الهدف الأول لمنظمتنا هو أن يوضع اقل

ناميبيا تحت اشراف مجلس الأمن من أجل الوصول بشعب ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي .

ومنذ عام ١٩٦٦ الذي انتهت فيه الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، فان هذا الاقليم قد اصبح المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . هذا المقرر قد أيدته محكمة العدل الدولية ، وهو يظهر عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا للاراضي الناميبية .

هل من الضروري أن أذكر هنا أنه باعتماد قرار ١٥١٤ (د - ١٥) فان الجمعية العامة قد أكدت من جديد على حق الشعوب في الحرية والاستقلال ؟

ان وفد بلادي يود كذلك أن يذكر مرة أخرى بالمسؤولية الكاملة لمنظمتنا تجاه ناميبيا ، وواجباتها تجاه الشعب الناميبى بموجب قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣١ (١٩٧٨) ، ٤٣٢ (١٩٧٨) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٩) .

ان وفد مدغشقر يؤيد تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ويقدم دعمه لجميع التوصيات الواردة فيه . وبالنسبة لوفد بلادى ، فان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يظل هو السلطة الادارية الشرعية الوحيدة لناميبيا حتى الاستقلال .

ان أى عمل يتم خارج منظماتنا ويخرج عن رقابتها وسيطرتها ولا يحظى بتأييد منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) لا يمكن الا أن يؤدي الى حل زائف . لذلك ، فاننا نستنكر أية محاولة من أجل اقامة كيان أو ادارة ما في ناميبيا ، لا تتم عن طريق انتخابات مباشرة ، يتم تنظيمها تحت اشراف ورقابة منظمة الأمم المتحدة أو أية محاولة للمساس بوحدة أراضي ناميبيا . ونحن نعتبر ناميبيا دولة لا تقبل التقسيم بما في ذلك خليج والفيس .

واننا ان نحبي المبادرات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل وحاسم لهذه المشكلة ، فان وفد بلادى يشعر بأنه ينبغي أن يذكر بحقيقة التزامه بمبادئ ومقاصد الميثاق وكذلك بالقرارات العديدة ذات الصلة التي اعتمدها منظماتنا .

السيد صلاح (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : وان نجتمع مرة أخرى لمناقشة مشكلة ناميبيا ، فان وفد بلادى يقلقه أشد القلق زيادة القلاقل والموقف المتدهور السائد في الجنوب الافريقي . ان الجهود الحقيقية التي تبذلها هذه الجمعية لضمان التوصل الى استقلال ناميبيا بطريقة سلمية ومرحلية قد أحبطتها جنوب افريقيا بسبب اصرارها المتعمد على اجهاض أى تحقيق لهذا الهدف النبيل ، وببساطة لتحقيق أغراضها الانانية . ان الدوافع الحقيقية لجنوب افريقيا هي مرادف لرغبتها في ابقاء سيطرتها على الاقليم على حساب دولة مجاورة ضعيفة وهشة هي ناميبيا . لقد عرقلت حكومة الجنوب الافريقي عامدة مرارا وتكرارا كل خطوة ايجابية اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما دأبت على تحدى قرارات مجلس الامن دون عقاب . ان الخدعة التي استخدمتها جنوب افريقيا في تنظيم حملتها لتسجيل الناخبين ، واجرائها انتخاباتها الخاصة بها منتهكة لقرار مجلس الامن ٣٨٥ ، بعد أن قبلت ظاهريا مبدأ الانتخابات التي تشرف عليها الامم المتحدة ، لتتفق تماما مع أهدافها المتوتية .

وفي رأى وفد بلادى ان اجراء الانتخابات المزيفة من قبل جنوب افريقيا في تحدى تام للمجتمع العالمي ، وبصفة خاصة للدول الخمس ، دون عقاب مثل نقطة تحول في المفاوضات التي اشتركت

ففيها الدول الخمس . وقبل المفاوضات كان هناك اعتقاد عام في أذهان العديد من الوفود بحسن نية الدول الخمس وجنوب افريقيا ، لكن عدم رغبة الدول الخمس في استعمال أخف الضغوط على جنوب افريقيا أعطت انطباعا بالتواطؤ .

ومن المصادفات الخريبة ما يلاحظه وفد بلادى من القوة التي تقوم بها بعض الدول وجنوب افريقيا في تأييد المقترحات في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، وفي كل اجتماع لمجلس الامن بالنسبة لناميبيا ، ولكنها تفشل في أن توائم بين هذه المقترحات والأعمال الفعلية . ان " سياسة التلويح بالطعم " هذه ، قد اتضحت اثناء الدورة الاستثنائية التي عقدت في عام ١٩٧٨ ، والدورة المستأنفة التي عقدت هذا العام ، وكذلك في مختلف اجتماعات مجلس الامن . وهناك علامات خلال تلك الدورة الرابعة والثلاثين توهي بأن هذه العملية سوف تتكرر مرة أخرى . ويود وفد بلادى أن يطالب الجمعية العامة بأن تكون يقظة تجاه مثل هذا المنهج المراوغ بالنسبة لهذه القضية المشتعلة . ان ما تحتاج اليه هو تدابير صادقة ولموسة تضمن التحرر الكامل لناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا . ان وفد بلادى لمقتنع تماما بأن حق تقرير المصير هو حق لكل شعوب العالم ويجب عليها أن تمارسه . وان الادعاءات السائدة بأن استقلال ناميبيا قد يشكل تهديدا لجنوب افريقيا لا يمكن قبولها . ان حيازة جنوب افريقيا لتكنولوجيا الاسلحة النووية ، والمساعدة الظاهرية من قبل بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة هما اللذان يشكلان الخطر الحقيقي للامن والسلم الدوليين . لاننا مقتنعون بأن الدول الخريبة الخمس هي من أفضل أصدقاء جنوب افريقيا في العالم ، ولذلك لها أكبر تأثير عليها ، فاننا كنا نأمل أن تؤدى المفاوضات المطولة التي اجراها الممثلون البارزون لهذه البلدان مع نظام الجنوب الافريقي الى بعض التقدم نحو اقناع هذا النظام بالتخلي عن مطالبه غير العادلة بالنسبة لاقليم ناميبيا . وكما نعرف جميعا فان محكمة العدل الدولية قد رفضت هذه المطالب وأعلنت أنه ليس لها ما يبررها لكن ، للأسف لم يستطع حتى أفضل أصدقاء جنوب افريقيا أن يقنعوها بهذا . وفي رأى وفد بلادى ان هذا دليل اضافي على ازدياد حكام جنوب افريقيا للمجتمع الدولي .

وبرغم رفض جنوب افريقيا التعاون مع ممثلي الدول الخمس ، فاننا نجد من الغريب أن ممثلي نفس هذه القوى ترفض باستمرار الانضمام الى أى حركة لادانة جنوب افريقيا أو لاتخاذ قرارات عقوبية

نجد جنوب افريقيا سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الامن . ونميل الى اعتبار هذا الموقف موقفا يتسم بالدليل بمعياريين . ونود أن نعرب عن أسفنا تجاهه وأن تحذر تلك الجمعية الموقرة من هذا الموقف . ان ما نحتاج اليه هو قرار بتوافق الآراء لهذه الجمعية بفرض اجراءات صادقة ومحددة بما فيها تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة من أجل أن نضمن تحرر ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا .

لقد اضطررنا الى اتخاذ هذا الموقف لاننا على مر السنوات الماضية لاحظنا التطورات الخاصة بمسألة ناميبيا ، والتي اتسمت بأربع سنوات من المفاوضات المزعومة ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى محاولة القضاء على منظمة شعب جنوب غربي افريقيا واستبدالها بعملاء ترنهال الجنوب الافريقي ، فاقنعنا بأن سياسة جنوب افريقيا في ناميبيا هي محاولة لبغس المجتمع الدولي وبصفة خاصة الشعب النامبيي .

ان موقف جنوب افريقيا لا يؤدي فقط الى التشكيك في الثقة بالمفاوضات التي تقوم بها الدول الخمس ، لكن - في رأينا - من شأنه أن يؤدي الى بغس قيمة هذه المفاوضات والوصول بها الى حافة الفشل . ونخشى انه في مواجهة تعنت سلطات الجنوب الافريقي ، واصرارها على تنصيب عملائها في ناميبيا ، ان الدول الخمس تساعد على ذلك تلك الدول التي تستمر في محاولاتها لنشر ما من شأنه أن يؤدي الى التوصل الى حل فاشل .

وأعتقد انه قد آن الأوان بالنسبة الي أن استرعي الانتباه الى محاولات جنوب افريقيا الاخيرة وأن ادبينا ، تلك المحاولات التي ترمي الى الحصول على الاعتراف الدولي بعملائها في ناميبيا بمحاولة تمثيلهم في المفاوضات التي حدثت في أيار/ مايو ، وتشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام . وليس هناك أدنى شك في أنها تنتوي تسليمهم البلد ، ولذلك فانه بعد مرور أربع سنوات على صدور قرار مجلس الامن ٣٨٥ ، فانها لم تقبل رسميا خطة الامم المتحدة لاجراء انتخابات في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة ، فبمجرد أن تغتتم ورة الجمعية العامة هذه أعمالها ، ستشرع سلطات الجنوب الافريقي في شن هجوم عدواني متجدد للقضاء على منظمة "سوابو" كالقائد المنتظر في ناميبيا . لا يغامرنا أدنى شك في أن بعض أعضاء الامم المتحدة لهم وسائل ضغط اقتصادية وسياسية ضد جنوب افريقيا وقد آن الأوان ان تستخدم كل جهودها لضمان حقوق الانسان لشعب ناميبيا ، ولتمكينه من التمتع بحق تقرير المصير ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية .

في غيبة مثل هذا الاجراء من جانب اصدقاء جنوب افريقيا ، فان النزاع في هذه المنطقة من قارتنا سيتكثف وسيؤدي الى تهديد السلم والامن الدوليين بصورة منظرورة .

ان الظلم الطويل البالغ الذي مارسته حكومة جنوب افريقيا والكفاح المتزايد لشعب ناميبيا يجعل من الحتمي أن نجد حلا فورا . ان ناميبيا على وشك الاستقلال ولا يمكن حتى للاعمال الاستفزازية التي يقوم بها نظام بريتوريا ان تعرقل السير نحو الحرية ولا يمكن لاية درجة من العدوان والتهديد والنهب والارهاب من قبل جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة الا ان يسلم ارادتها المصممة لضمان السلم والحرية في الاقليم .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يشترك مرة أخرى في المناقشات الخاصة بمسألة ناميبيا . وهو يفعل ذلك انطلاقا من نفس الروح التي كانت تحده منذ بضعة شهور أثناء الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، ومنذ عام تقريبا في الدورة الاستثنائية التي كرست لناميبيا والاجتماع غير العادى لبلدان عدم الانحياز على المستوى الوزارى الذى عقد في مابوتو في كانون الثانى /يناير من هذا العام .

ولهذا ، فاننا نود أن نكرر مرة أخرى اليوم حق شعب ناميبيا في الاستقلال وفي وحدته الوطنية وفي سلامة أراضيه . واننا لن نكل مطلقا من أن نندد بالاحتلال والاستغلال غير المشروع لأراضي ناميبيا من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا ضاربين عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . اننا نركز مرة أخرى على أن سياسة العدوان والقمع التي يقوم بها نظام بريتوريا يرفضها المجتمع الدولى .

ونشاهد مرة أخرى بقلق متزايد أن آمال شعب ناميبيا وطلعاته وآمال المجتمع الدولى قد خيبت مرة أخرى نظرا للموقف المتعننت والمتشدد للمحتل غير الشرعى الذى يرفض ويصر على عدم الاعتراف بأن ناميبيا مسؤولة خاصة للامم المتحدة وانها الهيئة الادارية الوحيدة لناميبيا . وكجزء من هذا الموقف التدابير المحيرة التي طبقتها جنوب افريقيا التي تحاول أن تقيم نظاما عميلا يقبل الاحتلال والاستغلال للاراضي في اطار سياسة خاطئة أدانها المجتمع الدولى وتحاول أن تضع منطقة عازلة بين الشعوب الحرة في افريقيا التي تهدف الى بصفية نظام الفصل العنصرى والعنصرية . وتحت هذا الزعم ، تم تنظيم " الانتخابات " الزائفة وكل تلك الأعمال قسدا أدانها المجتمع الدولى .

اذن علينا أن نكون يقظين لنشجب ونقضي على المحاولات من طرف واحد التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تهدف الى تقويض كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول الى تسوية عن طريق المفاوضات لمسألة ناميبيا .

وفي هذا الشأن ، فان وفد بلادى يفتنم هذه الفرصة لكي يؤيد تماما العمل الذى حققه مجلس الامم المتحدة لناميبيا والذي يستحق الثناء تحت رئاسة السفير لوساكا من زامبيا . ان هذا العمل الذى يقوم به المجلس يهدف الى التوصل على المستوى الدولى الى الدعم اللازم لقضية ناميبيا

كما انه يقوم بتنفيذ مزاعم بريتوريا التي تحتل هذه الاراضي ضد رغبة سكانها وتستغلها كقاعدة للقيام بعمليات عدوانية ضد دول المواجهة الافريقية .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يستحق تأييدا تاما من جانب جميع دول المنظمة حيث انه يستمر بطريقة مفيدة في مساعدة اللاجئين على المستوى الانساني وفي تأهيل الكوادر الفنية التي تستطيع أن تبني ناميبيا المستقلة الحرة .

ان قرار الجمعية العامة ١٨٢/٣٣ جيم اعلن أن هذا العام هو عام التضامن مع شعب ناميبيا . وان الجمعية باسم المجتمع الدولي قالت ان عام ١٩٧٩ سوف يكون عاما حاسما لمستقبل شعب ناميبيا ليحقق استقلاله طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

في هذا المجال ، ان وفد بلادي يعتقد أن أي تسوية سياسية ينبغي أن تعتمد على أساس واسع عريض يضم جميع الأطراف المعنية بالمشكلة . اننا نعلم أنه في نهاية الأمر ، فان المجتمع الدولي هو الذي يجب أن يضمن أن الأطراف المعنية تقبل هذه العملية التي قبلتها الامم المتحدة من أجل نقل السلطة الى الاغلبية ، وللممثل الشرعي الوحيد سوابو في عملية الانتخابات المشروعة . ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في مابوتو قال وفد بلادي :

” في الوضع الحالي لا ينبغي أن يفرض أبصارنا أن بعض الدول الغربية تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان احترام المحتل فير المشروع لقرارات الأمم المتحدة ، ونحن نأمل في تحقيق هذا الغرض ، وأن جميع الوسائل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة سوف تستغل من أجل استقرار السلام والامن الدوليين ” .

اننا نتابع باهتمام بالغ المبادرات التي اتخذتها الدول الخمس من أجل ايجاد قاعدة للتفاوض انطلاقا من القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي اعتمده مجلس الأمن . ومع ذلك ، فان هذا الأمل لن يتحقق في المستقبل القريب وان ذلك يرجع أساسا الى موقف جنوب افريقيا . ان الجمعية لا تستطيع الا أن تدبر جنوب افريقيا .

واليوم ، فان وفد بلادي يود أن يؤكد مرة أخرى وأن يشيد بروح التعاون والتفهم بروح المسؤولية التي اعربت عنها منظمة سوابو التي برهنت مرة أخرى على ارادتها في التفاوض .

وفي الختام ، أود القول بأن وفد بلادى يأمل أن يتم نقل السلطة والسيادة الى شعب ناميبيا وأن يتمتع بحقه في تقرير المصير وفي استقلاله السياسي ووحدة أراضيها بما في ذلك خليج والقيس والتمتع المشروع بموارده الطبيعية .

السيد محمد بجاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجزائر ، تعود أولا ، وهذا واجب عليها وشرف لها ، أن تعيد تأكيد التزامها الدائم بالوقوف الى جانب سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . اننا نود في الواقع أن نذكر بصورة خاصة اليوم هذا الدعم فـير المشروط في هذه المرحلة الحاسمة للكفاح الذى تقوده هذه الحركة الاصيلة للتحرر الوطني من أجل استعادة الحقوق الوطنية فير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا .

لقد آن الاوان لتقوم منظمة سوابو بتعداد أصدقائها وحلفائها في كفاحها ضد الاستعمار وأن تقيم مدى ووزن تضامنهم قبل أن تدخل باجراة مماثل في المرحلة الاخيرة من معركتها السياسية والدبلوماسية أثناء المفاوضات الحالية وأن تواجه بانتصار المناورات التي تهدف الي افراغ استقلال شعب ناميبيا من مضمونه .

ان الجزائر تدعو بحرارة الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ولكن اقتناعها قوى بأن الاستقلال الفعال والكامل لناميبيا فقط هو الذى يتفق مع التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا وقادته الوحيدين سوابو . وكذلك ، فاننا نعبر عن اقتناعنا بأن معركة التحرر الوطني التي يخوضها الوطنيون الناميبيون ستؤدى حتما الى اقامة استقلال أصيل في احترام دقيق لوحدة الاراضي طبقا للمثل العليا للمدالة والحرية التي وردت في ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك المبادئ التي وردت في مختلف القرارات والمقررات التي اتخذتها الامم المتحدة منذ هزالسي عقد يين .

أود أن أذكر هنا بتقديرنا الفائق لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت القيادة اليقظة للسفير بول لوساكا من زامبيا ، ان هذه اللجنة لا تألؤ جهدا في سبيل تنفيذ الواجب الذى أنيط بها منذ عام ١٩٦٧ ، أى دراسة الملف الخاص بناميبيا على مستوى الأمم المتحدة ، وايجاد الظروف الضرورية لتوصل شعب هذا الاقليم بأسرع وقت الى الاستقلال طبقا لمبادئ ومقاصد الميثاق .

ان الوفد الجزائرى لا يود أن يسكت عن حقيقة ان الجمعية العامة مرة أخرى تدخل فى مناقشة مسألة ناميبيا بشيء من التعجل في المرحلة الأخيرة من دورتها العادية ، وفي ظروف مشابهة كثيرا لتلك التي عشناها أثناء الدورة الثالثة والثلاثين ، تذكرون ، دون شك ، انه في عام ١٩٧٨ فان مختلف الاعترافات ، بعضها موضوعي والآخر شخصي ، قد دفعت بالأمم المتحدة الى أن تستأنف الدورة بعد أعياك نهاية العام مباشرة وأن تتطرق عندئذ الى المسائل الجوهرية في مشكلة ناميبيا لأن عناصر مشكلة ناميبيا على مستوى الأمم المتحدة لم تكن واضحة بصورة كافية .

ونود أن نعبر عن أملنا في أن المناقشة العامة الحالية ، التي بدأت في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، ستوفر أخيرا فرصة لطرح المشاكل الحقيقية تسمح بتوضيح الموقف الذي — بسبب طبيعة العوامل الاضافية التي صاحبت الاستعمار — يهدد بخلق موقف معقد بطريقة متعمدة ومشوهة ، قد يستحيل حله عمليا . وبسبب تشدد وصف جنوب افريقيا وموقف بعض الدول التي تؤيد لها بصور مختلفة فان هذا الموقف العدواني لا يمكن الا أن يمثل مشكلة سلوك سياسي وأخلاقي . واذ ما استمر الموقف على هذا النحو فانه يجب ان نفتح الملف تماما وكشف الستار عن جميع البيانات حتى يمكن أن تتوفر المعلومات الصحيحة أمام الرأي العام العالمي .

ان تاريخ مشكلة ناميبيا على مستوى الأمم المتحدة معروف تماما لكافة أعضاء المجتمع الدولي ولا فائدة من العودة الى ذكره مرة أخرى . ان هذه المشكلة مثل عين قابيل ؛ انها يجب أن توضع كل منا من أن ينال وخاصة الشركاء المباشرين أو غير المباشرين لجنوب افريقيا طالما لم نصحح الظلم الذي وقع على شعب ناميبيا في حقوقه الوطنية وحرياته الأساسية وفي موارد الوطنية . ونحن جميعا نتحمل بعض المسؤولية فيما يتعلق بالالام البالغة التي يعاني منها هذا الشعب الذي احتلت أرضه ، بصورة غير شرعية ، من قبل أكثر الدول رجعية في الكرة الأرضية ، بينما كانت الأمم المتحدة دائما ، ومنذ الغاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ ، المشرف والحامي القانوني لشعب ناميبيا الذي وقع ضحية لاحتلال جنوب افريقيا وللقمع العنصري لنظام الفصل العنصري .

ان القمع الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا يمثل تحديا لارادة الحرية والاستقلال التي يتحلى بها هذا الشعب الذي يود أن يكون حرا . ان هذا القمع كان من المحتمي أن يؤدي الى

ظهور ونمو المقاومة المسلحة التي تستمد شرعيتها من التقاليد الطويلة لكفاح شعب ناميبيا ضد الاستعمار في القرن التاسع عشر ضد أول الغزاة الألمان . وللأسف فإن النجاح الذي حققه الوطنيون الناميبيون في الميدان لم يكن له إلا بعض الصدى الضعيف في رأى عالمي يخضع للإعلام التمييزي والمحابسة . ولا نحتاج إلا الى أن ننظر في ردود الفعل الوحشية والابادة المنظمة لشعب ناميبيا من قبل جنوب افريقيا في كل مرة كانت تشن فيها سوابو هجمة منتصرة ، يكفينا هذا حتى نقتنع بأن هناك حيوية وروح قتال في شعب وحركة لا يريد الموت .

ان " سوابو " في جهودها للبحث عن تسوية سلمية عن طريق المفاوضات ، وباعتبارها الممثل الشرعي للإرادة الشعبية ، قد أثبتت ، أكثر من مرة ، شعورها بالحوار وقد رتبها على التفاوض بطريقة واقعية ، وفوق كل شيء نضجها السياسي البالغ في طريقة تحملها لمسؤولياتها التاريخية تجاه شعب ناميبيا بأكمله .

هذا النضج وبعد الرؤية لقادة سوابو ، وخاصة رئيسها " سام نوجومه " ، قد أجبرا المجتمع الدولي على الاعجاب بها وأثرا على مجموعة الدول الغربية الخمس التي بادرت بطرح مشروع تسوية عن طريق المفاوضات كان يجب أن يصبح بعد دراسته خطة الأمم المتحدة لتسوية مشكلة ناميبيا التي وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد كان هذا هو بداية تحقيق آمالنا في تحقيق الاستقلال الناميبى السريع ولكن للأسف كان هذا أيضا هو بداية سلسلة من المناورات التسوفية التي بدأتها جنوب افريقيا سرا ثم متكررة ثم علنا . ان هذه المناورات تبدأ بالتسويق الذي يرمي الى كسب الوقت ودعم موقف العملاء الذين انتخبوا بصورة شاذة ، والمناقشات البيزنطية التي أثارتها جنوب افريقيا لدى أمين عام الأمم المتحدة كما لو كانت تمتحن صبر القيادة السياسية لسوابو وحتى تختبر التضامن الافريقي والدولي مع قضية ناميبيا النبيلة . ان الخطاب المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي الموجه من وزير خارجيته جنوب افريقيا الى أمين عام الأمم المتحدة (S/13614) الذي يتضمن في بعض الأحيان عناصر من فرضى الرأى هو آخر مثال لا يمكننا أن نقبله لهذه المناورات .

انه من الواضح أن الوسيلة التي نجحت بها جنوب افريقيا في عرقلة تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، كان من آثارها الأولية تقوية القمع ضد شعب ناميبيا ، وكذلك زيادة اعتداءاتها على الدول المجاورة سواءً بطريقة مباشرة في حالة انغولا ، أو عن طريق روديسيا في حالتها زامبيا وموزامبيق . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذه المناورات كان من آثارها أن تعقد العملية البسيطة لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بأن أدخلت فيه عناصر اضافية كانت تهدف في البداية الى تسهيل قبوله من جانب جنوب افريقيا ، وقد استخدمتها هذه الاخيرة حتى تدعو الى التشكيك في مضمون خطة الأمم المتحدة للتسوية .

ان وفد الجزائر قد أتاحت له الفرصة كذلك في عدة مناسبات لكي يسترعي انتباه المجتمع الدولي الى ممارسة عملية المزج والجمع التي تلجأ اليها بريتوريا باستمرار حتى تربط بين التفاصيل الفنية ، ليس فقط بجوهر الخطة ولكن أيضا بتفاصيل فنية أخرى ، وهكذا دون ابطاء حتى يضيع الرد الايجابي الحقيقي ، الذي كنا ننتظره منها ، في مآهات ثانوية .

وفي هذا الصدد ، فان آخر وثيقة قدمتها وزارة خارجية جنوب افريقيا العنصرية والتي نشرت تحت رقم S/13680 ، تمثل وحدها امانة للمجتمع الدولي بأسره وخاصة لمنظمة الأمم المتحدة وللدول الغربية ذاتها ، التي حاولت خلال السنوات الثلاث الماضية أن تحصل من بريتوريا على موافقة مبدئية تسمح بتطبيق خطة تسوية سلمية لمسألة ناميبيا .

ان اجابة جنوب افريقيا على الاقتراحات الفنية الأخيرة المتعلقة بتشفيل المنطقة المنزوعة السلاح ، قد أعطت لهذا النظام فرصة اثاره مشاكل أخرى ، وأدت بذلك الى سلسلة من ردود الفعل ، أدركها تماما سفير السويد عندما أعلن :

” ان جنوب افريقيا تعلن أنها تقبل مفهوم المناطق منزوعة السلاح ، لكنها — كما دعتنا —

تعلق موافقتها على الكثير من الشروط . وبعبارة أخرى ، فان ذلك هو نفس الاختيار في

التكتيك والزمن الذي مارسته جنوب افريقيا عدة مرات من قبل ” (A/34/PV.91,P52)

ونحن في هذه المرحلة الأخيرة من الدورة وفي المرحلة الأخيرة من المناقشة بشأن مسألة

ناميبيا ، نشعر بقلق بالغ ، بل بخوف أمام تطور المشكلة التي ظهرت في تطبيق خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . ومرة أخرى فان جنوب افريقيا لم تتنازل اطلاقا عن تمنيتها ، ولا تزال تزج

بالأم المتحدة في طريق المماطلات والتسويف ، ويرادها الأمل في أن تنتصر على مقاتلي سوابو ، ومن ناحية أخرى أن تدعم موقف العملاء الذين اقامتهم في ناميبيا أخيرا .
ان الجزائر تود أن تفتتم فرصة هذه المناقشة لكي تؤكد - مرة أخرى - ارتباطها وتمسكها ودعمها لجميع الجهود التي ترمي الى تطبيق أمين وسريع وكامل لخطط التسوية السلمية للأمم المتحدة . كما جاء في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، فانها تود ان تحيي جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لاعداد الظروف الضرورية للتطبيق العملي لهذه الخطة ان وفد الجزائر يود ، مع ذلك ، أن يؤكد هنا - مرة أخرى - أن دعما لمنظمة سوابو سوف نعبر عنه في كل لحظة بأن ندين جميع المحاولات ، مهما كان مصدرها ، التي ترمي الى حرمان شعب ناميبيا من ثمرة كفاح تحرره الوطني .

ان مثل هذا الكفاح لا يمكن أن ينتج عنه شيء سوى الاستقلال الأصيل الحقيقي في اقليم موحد . وحتى يتحقق هذا الهدف ، فان الجزائر سوف تستمر في تقديم دعما بجميع الأشكال الى منظمة سوابو الباسلة ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : في

تاريخ عملية تصفية الاستعمار التي تقوم بها الامم المتحدة ، لم يثر أى موضوع مثل هذا العناد ومثل هذه المناورات الدبلوماسية مثل موضوع ناميبيا ، ذلك الاقليم الذى أصبح تحت المسؤولية المباشرة لمنظمتناى تحت اشرف جميع الدول الاعضاء .

والواقع انه منذ ١٢ عاما ، فان الأمم المتحدة قد تعهدت بأن تعطي لشعب ناميبيا حقوق تقرير مصيره واستقلاله . ولكن الجهود التي بذلت حتى وقتنا هذا ، ذهبت سدى . ان المسؤولية لاتقع على عاتق الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فقد بذلوا الكثير من الجهد والاخلاص من أجل القضية العادلة لشعب ناميبيا ، كما ان المسؤولية لا تقع على عاتق بلدان عدم الانحياز ولا البلدان الاشتراكية ولا الدول المحبة للسلام والعدالة ، تلك التي أيدت نضال شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ممثله الشرعي الوحيد من أجل استعادة استقلاله وسيادته .

ان مسؤولية عدم نجاح الجهود التي بذلت ، انما تقع ، بطبيعة الحال وفي المقام الأول ، على عاتق النظام المعنصرى لجنوب افريقيا الذى يبطأ بالأقدام جميع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة

والمعلقة بناميبيا وجميع المعايير الأولية للقانون الدولي ، ويستمر بعناد في الاحتلال غير المشروع لناميبيا متحديا بذلك وبطريقة متغطرسة جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، بما في ذلك بطبيعة الحال ، أولئك الذين أيدوه وساعدوه عسكريا ودبلوماسيا وماليا . ان المسؤولية تقع أيضا ، وهذا أمر واضح ، على الدول الغربية الثلاث الاعضاء في مجلس الامن التي تسانده والتي استخدمت داخل المجلس حق النقض لعاقة اعتماد مقترحات عادلة ومعقولة من جانب بلدان عدم الانحياز والتي أيدتها الدول الاشتراكية وتهدف الى أن يعتمد المجلس تدابير ملزمة ، طبقا للفصل السابع من الميثاق ضد نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

واذا كان صحيحا اننا ، لصالح قضية شعب ناميبيا ، لم نجتمع هنا لكي نوجه اللوم والادانات وذلك لان هذا النوع من الممارسة لا يحقق دائما الهدف المنشود ولذلك فانه ينبغي أن نضع المشكلة في محلها وان نحدد الواقع الذي يحيط بها .

وفيما يتعلق بنظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، لا يكفي أن نلومه أو أن ندينه ، بل ينبغي أن نتخذ ضده جميع التدابير الملزمة التي يخولها الميثاق ، لكي نعيده الى التعقل قبل أن يقوم بأعمال عدوانية متكررة ضد القارة الافريقية والعالم أجمع .

وهكذا ، فان أى تردد أو رفض الدول الأعضاء الثلاث الغربية في مجلس الأمن وأصد قائمها لأن تسيير على هذا الطريق ، انا ما ظل نظام الفصل العنصرى يرفض تطبيق مقررات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) لمجلس الأمن ، وتسوية دولية مقبولة ، فان ذلك سوف يكون من شأنه أن يزيد من معاناة شعب ناميبيا ، كما يزيد من التهديد الذى يحدق بأفريقيا والعالم أجمع . بينما يعيش شعب بأسره تحت نير القهر والاستعمار ، فانه ينبغي لمنظمتنا ألا تستمر الى مالا نهاية في ممارسة البلاغة الكلامية . لقد استمرت هذه البلاغة لمدة ١٢ عاما مما يرضي جنوب افريقيا ، بينما لم يتحسن مصير شعب ناميبيا قط . وبحجة التوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا ، فلقد تركت منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في أيدي الفصل العنصرى الذى استغل بداهة هذه المفاوضات من أجل تدعيم احتلاله غير المشروع لناميبيا ، والقضاء تماما على النضال الذى يخوضه شعب ناميبيا من أجل التحرر .

وبالفعل ، فان الدراسة الروتينية لتقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا توضح تماما أنه خلال الشهور الأخيرة ، فان نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا قد زاد من تكثيف التدابير وعمليات القمع الدامية ضد شعب ناميبيا عن طريق اللجوء الى التعذيب والقتل والاعتقال ضد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا . كما أن هذا النظام قد أسرع في عملية تقسيم وحدة أراضي ناميبيا عن طريق تدابير ضم خليج والنس ، وسياسة انشاء البانتوستانات ، كما قام بالعدوان ضد دول المواجهة ، وبذلك أدى الى خسائر ضخمة بشرية ومادية في هذه الدول . كما زاد من عملية التسوية الداخلية عن طريق تنظيم انتخابات زائفة ، وتشكيل جمعية دستورية انتخب لها عملاء يدينون بالولاء لهذا النظام ويأتمرون بأمره . وقد علمنا مؤخرا بقلق بالغ ، أن جنوب افريقيا قامت باجراء تفجير نووى . وتوضح كل هذه الأعمال أن نظام الفصل العنصرى عازم على الرغم من الادانة الجماعية ، على الاستمرار في احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وعلى استغلال هذه الأراضي ، كما ذكر الرئيس كاوندا ، رئيس زامبيا : " منطقة عازلة من أجل حماية سيادته ، وممارساته الضارة في الفصل العنصرى " . (A/33/565,annex,p.21)

وعن طريق هذه الأعمال المتكررة ، فان نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا قد جعل الموقف في الجنوب الافريقي أكثر تفجراً من أى وقت مضى . وهناك تهديد خطير يؤثر على سلم وأمن العالم وفي مواجهة هذا الخطر الداهم ، فان منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ اجراء عاجلا . ويجب أن تقضي على الأعمال الاجرامية التي تقوم بها جنوب افريقيا ، وأن تحيي آمال شعب ناميبيا . ان الطريق الوحيد للتوصل الى ذلك ، وكما أكدنا من قبل هو أن نعتد - كما أقر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والذي أيدته الأغلبية العظمى من أعضاء هذه المنظمة - تدابير فعالة بما في ذلك العقوبات الاقتصادية الشاملة وحظر النفط طبقا للبواب السابع من الميثاق لاجبار جنوب افريقيا على الالتزام بالقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . ونحن اذا ما فعلنا ذلك ، فاننا لا نستجيب فقط لخطورة والحاح الموقف هناك بل نحقق أيضا الأهداف النبيلة الواردة في الميثاق ألا وهي تحقيق حقوق الانسان ، وحق تقرير المصير والاستقلال في أى مكان ، ولصالح جميع الشعوب مهما كان لون بشرتها . وأكثر من أى وقت مضى ، فانه ينبغي على أولئك الذين يدافعون عن حقوق الانسان أن يبرهنوا على ذلك بالقول والفعل ، وأن يشاركوا في جهود المجتمع الدولي لفتح الطريق أمام الحرية والاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا في دولة موحدة بما في ذلك خليج والفس . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فان شعب ناميبيا عن طريق مثله الشرعي الوحيد سوابو يستطيع الاعتماد على تأييد شعب وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية .

السيد أكيان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، في ١٩٦٦ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقررها الهام بانها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي ١٩٦٧ ، أقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وكانت تركيا احدى الدول المؤسسة لهذا المجلس باعتباره السلطة القانونية الوحيدة للاقليم ، حتى تحصل ناميبيا على استقلالها .

وخلال العقد الأخير ، فلقد أثار مسألة ناميبيا قلق المجتمع الدولي واهتمامه داخل الأمم المتحدة وخارجها ، عن طريق أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، وخلال العامين الماضيين عن طريق البلدان الغربية الخمسة . ان مجلس الأمن في قيامه بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ناقش في مناسبات عديدة الوضع السائد في ناميبيا ،

ومستقبل الاقليم . ان سجل الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بناميبيا ، دليل واضح على الجهود المخلصة والمستمرة من جانب المجتمع الدولي لانهاء الاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا للاقليم ، وللأراضي الدولية لناميبيا ، ولوضع حد للقهر اللانساني والقاسي من جانب جنوب افريقيا لشعب ناميبيا ، ولمنع محاولات جنوب افريقيا لاقامة نظام عميل فسي الاقليم ، وقبل كل شيء لضمان أن يحصل شعب ناميبيا على حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ومع ذلك ، فلقد استمرت جنوب افريقيا خلال العقد الماضي في تحدى هذه القـــرارات واردة المجتمع الدولي عن طريق موقفها المتعنن والمتحدى . وخلال هذه الفترة ، استمرت جنوب افريقيا ليس فقط في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، بل انها زادت من تدابيرها القهرية البربرية ضد شعب ناميبيا ، وفرضت عليه سياسة الفصل العنصري . واستمرت في اعتقال الوطنيين في ناميبيا والقبض عليهم ، وكذلك خطط البانتوستانات . كما صدرت أحكام ضد أعضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا . ويعد هذا الموقف لجنوب افريقيا انتهاكا أكيدا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويشكل في نفس الوقت تهديدا خائرا للمسلم والأمن الدوليين .

ومنذ بداية ١٩٧٨ نجد أمانا خطة الأمم المتحدة الانتقالية لحل مقبول دوليا لمسألة ناميبيا . وقد حظيت هذه الخطة بالترحيب من المجتمع الدولي . وقد قدّمت نتيجة لعمل مكثف من جانب الدول الغربية الخمس بالتشاور والتعاون مع الأطراف المعنية . ان الاقتراحات الأصلية المقدمة في اذار/ مارس ١٩٧٨ ، والتي تنص على الانتقال الى الاستقلال بعد انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها قد تمت الموافقة عليها بموجب قرارى مجلس الأمن (٤٣١) (١٩٧٨) و٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الخطة ، التي هي نتيجة جهود لا مثيل لها للتوصل الى حل تفاوضي ، اشترك فيها الأمين العام للأمم المتحدة ومثله الخاص ودول غط المواجهة بالاضافة الى الدول الغربية الخمس ، والأطراف المعنية مباشرة . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فان الخطة لم تطبق وهذا أمر مؤسف ، نتيجة للأسئلة المتعددة والمشاكل التي أثارها جنوب افريقيا في كل مرحلة من مبادرات السلام .

وخلال الدورة ٣٣ للجمعية العامة ، وفي ايار/مايو الماضي ، عندما عقدت الجمعية العامة في دورة مستأنفة بشأن مسألة ناميبيا فلقد أشار وفد بلادي الى خيبة الأمل والاحباط اللذين يشمر بهما المجتمع الدولي نتيجة للموقف المتعنن لحكومة جنوب افريقيا . ويرى وفد بلادي أنه يجب ألا يسمح لجنوب افريقيا بأن تتحدى ارادة المجتمع الدولي واعاقة استقلال ناميبيا . ان المجتمع الدولي يدرك تماما الخداع والافتقار الى المسؤولية اللذين يحركان موقف جنوب افريقيا منذ البداية .

لقد رأينا الجهود الرامية لحل تفاوضي وقد قوضتها مرارا التدابير والمناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا . لقد نتج عن هذه التدابير اجراء انتخابات من جانب واحد أسفرت عن اقامة مجلس اضغيت عليه الصبغة التشريعية بصفة اقامة نظام عميل في ناميبيا ، تحديا لقرار مجلس الأمن الذي يعتبر أن هذه الانتخابات ونتائجها لاغية وباطلة . وقد أشير هنا ان جنوب افريقيا قد استغلت هذا الوقت الذي كسبته منذ بداية مبادرة السلام نتيجة لمناوراتها التسويقية لتعزيز موقفها داخل ناميبيا . وفي الأشهر القليلة الماضية ، رأينا دلائل متزايدة على القيام بتدابير مقصودة ضد أعضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) كالاحتجاز والقبض بالاضافة الى استمرار اعتداءات جنوب افريقيا ضد دول المواجهة بطريقة متزايدة ، وكل هذه التطورات تزيد شكوكنا بالنسبة لنوايا جنوب افريقيا .

ورغم هذه الخلفية والطريق المغلق الذي تسبب فيه الموقف المتعننت من جانب جنوب افريقيا بالنسبة لتطبيق خطة الامم المتحدة ، فان رئيس انغولا الراحل ، الرئيس نيتو كدليل على حكيمته السياسية اقترح في منتصف عام ١٩٧٩ فكرة اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود الشمالية لناميبيا لحل المشاكل المتبقية الخاصة بتطبيق الخطة ، ولقد كان هذا الاقتراح هو الأساس السليم للمفاوضات المستمرة . ان اقامة ومراقبة منطقة منزوعة السلاح قد وافقت عليهما دول المواجهة ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا . كذلك فقد نجح الامين العام في ان تتقابل الأطراف في جنيف في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٩ لايضاح مواقفها بالنسبة لهذه المسألة . وقد وافقت الأطراف الأخرى فسي هذا الاجتماع على هذه الخطة ولم يبق الا رد حكومة جنوب افريقيا . وقد وصل هذا الرد قبيل مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة ، ولكنه لم يكن حاسما ، بل انه في حاجة الى ايضاحات اضافية . ان موقف جنوب افريقيا النهائي سوف يكون أهم اختبار لنواياها بالنسبة لمبادرة السلام .

ان وفد بلادي يشمر بأن جميع الجهود يجب ان تبذل ، وكذلك يجب ممارسة جميع الضغوط على جنوب افريقيا حتى تصل الى هذا الايضاح النهائي . وفي بياننا في العام الماضي ، فقد ركزنا على ضرورة قيام مجلس الامن بفرض عقوبات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا طبقا للباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك نتيجة لتحديها الصارخ لارادة المجتمع الدولي . اننا نشعر بأن هذه الفرصة لا يمكن ان نضعها جانبا وقد نستطيع ان نقوم باجراء ملازم لذلك من قبيل مجلس الامن حتى نقوم بالضغط اللازم على جنوب افريقيا لتعطي الايضاحات اللازمة بشأن استجابتها لهذه

الخطة وتنفيذها السريع لها . اننا نشعر بأن هذا أمر ضروري ليس فقط بالنسبة لطابع الوضع السائد في ناميبيا ولكن بالنسبة أيضا للثقة في هذه المنظمة ، تلك الثقة المعرضة للخطر اذا ما فشلت هذه الخطة في هذه المرحلة المتأخرة .

وفي هذا المجال يسرني ان اقوم بواجب التعبير عن تقديراتنا للجهود المخلصة والداثبة للدول الخمس والدور البناء الذي لعبه الامين العام ومساعدوه والحكمة والمثالية في سياسة دول المواجهة وروح التعاون والمرونة التي أبدتها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا خلال عملية التفاوض . واننا نشعر بأن الحل السلمي يمكن الوصول اليه في الظروف المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن الملائمة التي تطلب ضمن ما تطلب الممارسة الحرة وغير المقيدة من قبل شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا المتحدة . ونحن نؤيد جميع الجهود التي بذلت وتبذل في هذا المجال ونشعر بأن هذه هي الفرصة الذهبية المواتية ، خاصة في هذه المرحلة بعد الوصول الى اتفاق بشأن وقف اطلاق النار في زمبابوى ، ويجب الا نتركها تفلت منا حتى يشهد عام ١٩٧٩ ، العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا ، حلال لهذه المشكلة ، وكذلك تخفيف حدة التوتر في الجنوب الافريقي .

واريد ان اغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل غير المشروط لشعب ناميبيا في كفاحه العادل تحت قيادة سوابو للوصول الى الاستقلال الوطني القائم على حكم الأغلبية . ونحن نعترف بهذه المنظمة كممثل حقيقي وحيد لشعب ناميبيا ، كذلك فاننا نشني عليها لشجاعتهم ونضالهم العادل من اجل مشكلتهم العادلة ، ولاتجاههم المرن القائم على التسامح في عملية التفاوض . كما نؤكد مرة أخرى على وحدة اراضي ناميبيا وندين بشدة الضم غير المشروع من جانب جنوب افريقيا لخليج والفيس .

وأريد في النهاية ان أعبر عن الأهمية الكبرى التي نعلقها على الجهود الناجحة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا — وقد قلت ان تركيا احدى الدول المؤسسة له — وذلك بغية تعزيز وحماية الاهتمامات المشروعة لشعب ناميبيا . واريد في هذه المرحلة ان اشني على رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السفير لوساكا من زامبيا لقيادته وزعامته المستنيرة والديناميكية في هذا المجال وكذلك لجهوده الملتزمة والمخلصة لصالح شعب ناميبيا .

وكعضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، يسعدنا ان نقوم بهذا العمل بطريقة فعالة .
واننا نؤيد التوصيات الواردة في التقرير الذى بين ايدينا والذى ينص على القيام بعدد من الأنشطة
خلال عام ١٩٨٠ . وقبل ان انهى كلمتي أود ان أعبر عن تقديري لمفوض الامم المتحدة في ناميبيا
السيد مارتي اهتيسارى لجهوده البناءة في اعداد برنامج بناء دولة ناميبيا الذى له اهمية خاصة
في تدريب الوطنيين النامبيين لكي يتحملوا مسؤولياتهم في ناميبيا المستقلة ، ونأمل في ان يكون ذلك
قريبا . وفي هذا المجال أود ان أرحب كذلك بالدعم القيم الذى يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي
ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من
المنظمات الدولية ، وذلك من أجل نجاح تنفيذ هذا البرنامج .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : ان بنما قد جاءت الى هذه الجمعية

لكي تؤكد مرة أخرى حق شعب ناميبيا الثابت في تقرير المصير والاستقلال الوطني داخل ناميبيا
الموحدة بما في ذلك خليج والفيس تحت زعامة ممثلها الشرعي الوحيد حركة التحرر " منظمة شعب
جنوب غرب افريقيا " ، وهذا هو ما أكدته مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى عقد في هافانا
والذى حصلت هذه الحركة فيه على العضوية الكاملة لحركة عدم الانحياز .

ان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا ، وكذلك
محكمة العدل الدولية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ومؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز ،
ومؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، واللجنة الخاصة بدراسة
الوضع فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولجنة حقوق الانسان
قد تضمنت جميعها الأهداف التالية التي تؤيدها الأغلبية الساحقة للرأى العام العالمي وهي :

أولا ، ان احتلال اقليم ناميبيا من قبل جنوب افريقيا غير مشروع ولذلك يجب ادايته .
ثانيا ، ان تطبيق جنوب افريقيا لقوانين وممارسات تمييزية تتضمن تفرقة عنصرية وأعمال قمع
مثل نظام الفصل العنصرى في ناميبيا ، يعتبر عملا غير مشروع وتعسفي ولذلك يجب ادايته .
ثالثا ، ان زيادة القوات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا واستخدامها كقاعدة للهجوم
على البلدان المجاورة وخاصة انغولا وزامبيا ، تمثل انتهاكا للقانون الدولي ، لأنها تؤدى الى
تحويل ناميبيا الى قاعدة عسكرية من قبل نظام الاحتلال غير المشروع لجنوب افريقيا .

رابعاً ، ان اقامة البانتوستانات يؤدى الى انتهاك وحدة أراضي وقومية ناميبيا ومن هنا فانه يجب أن يوضع حد لهذه السياسة .

خامساً ، ان كل محاولات افريقيا الجنوبية للمتلمس من مطالب الأمم المتحدة لاجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة هي أمر غير مقبول .

سادساً ، من الضروري اجراء انتخابات حرة في ناميبيا باعتبارها وحدة سياسية واحدة وتحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .

سابعاً ، يجب أن تتم هذه الانتخابات في تاريخ ملائم بحيث نضمن أن الأمم المتحدة سوف تتمكن من اقامة الأجهزة الضرورية في ناميبيا للاشراف على الانتخابات والرقابة عليها ، وبحيث تسمح لشعب ناميبيا أيضا بأن ينظم نفسه سياسيا انتظارا لهذه الانتخابات .

ثامناً ، يجب فرض التزام على جنوب افريقيا حتى تحترم قرارات الأمم المتحدة والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ .

تاسعاً ، يجب على جنوب افريقيا أن تسحب الادارة غير الشرعية التي تحتفظ بها في ناميبيا ، وان تحيل السلطة الى شعب ناميبيا بمساعدة الأمم المتحدة .

عاشراً ، الى أن يتم تحويل السلطة فعلى جنوب افريقيا أن تلتزم بروح ونص أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ويجب أن تفرج عن كل المعتقلين السياسيين النامبيين بما في ذلك هؤلاء المقبوض عليهم أو المسجونون بسبب انتهاك قوانين الأمن الداخلي المزعومة كذلك يجب أن نلغي تطبيق كافة القوانين والممارسات المتعلقة بالترفة العنصرية والقمع السياسي في ناميبيا . ويجب عليها أيضا أن تمنح كافة النامبيين الذين يوجدون حالياً في المنفى لأسباب سياسية جميع التسهيلات الضرورية التي تمكنهم من العودة الى بلادهم دون أن يجدوا أنفسهم معرضين للاعتقال أو للقبض عليهم أو السجن أو التخويف .

في الأيام الأخيرة ان بعض العلامات الايجابية قد ظهرت في الجهود التي تبذلها الدول الغربية الخمس من أجل التوصل الى حل لمسألة ناميبيا تحت رعاية الأمم المتحدة ومع ذلك فان الكثير من امكانيات الحلول السلمية قد ضاعت حتى الآن بسبب تعنت نظام بريتوريا ، ولذلك فلا نعتقد انه

يجب أن نشعر بتفاؤل بل على العكس يجب أن نصر بحذر ولكن بقوة على ضرورة اتخاذ كافة التدابير كي نضمن أن جنوب افريقيا لن تعمل على السير قدما من طرف واحد بالمشروع المزيف للتسوية الداخلية .

في تسجيلنا لتقدير المجتمع الدولي على العمل الممتاز الذي قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيسه السفير بول لوساكا ، فان من واجبنا أن نقول اننا نتفق مع المجلس في أن الوضع في ناميبيا قد تدور بصورة خطيرة ، ومن ثم فانه يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن .
كذلك فاننا نود أن نعبر عن امتناننا لممثل الأمين العام الخاص في ناميبيا السيد مارتني انيسارى على العمل الممتاز الذي قام به من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الأمم المتحدة .

وفي الختام ، تعتقد حكومة بنما انه اذا لم تثبت حكومة جنوب افريقيا جديتها وحسن نيتها في تطبيق الخطة المتعلقة بالتسوية في ناميبيا ، فيقع على مجلس الأمن واجب الاجتماع بصورة سريعة حتى يتخذ التدابير الالزامية والمعقوبات ضد جنوب افريقيا طبقا للباب السابع من الميثاق بحيث يلزم جنوب افريقيا باحترام قرارات أجهزة الأمم المتحدة المختلفة فيما يتعلق بناميبيا .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان دراسة مسألة ناميبيا خلال الدورة

الحالية قد ألقى عليه المزيد من الضوء ، فمن ناحية عن طريق تكثيف نضال التحرر الوطني لشعب ناميبيا تحت زعامة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) . ومن الناحية الأخرى عن طريق توسيع المحاولات التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية وبعض الأوساط في البلدان الغربية لايجاد ما يسمى بالتسوية الداخلية لهذه المشكلة .

وفي رأينا فان الحل الكامل والعادل لمسألة ناميبيا أمر جائز وممكن ولكن ينبغي على نظام الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب افريقيا أن ينتهي ويواكبه انسحاب غير مشروط لجميع القوات التابعة لجنوب افريقيا وقوات الشرطة والعاملين الاداريين . وأود أن أذكر مرة أخرى بالحقيقة التي يعرفها الجميع ، ألا وهي انه دون منظمة سوابو ، ودون اشتراكها المباشر في تحديد مستقبل ناميبيا ، فانه سوف يكون من المستحيل تنفيذ أية خطة مهما كانت من أجل حل مشكلة ناميبيا بما يتفق مع روح وأحكام

ميثاق الأمم المتحدة والاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لأن سوابق هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وقد اعترف بهذه الصفة منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز .

من المعروف تماما أن جنوب افريقيا قد ضربت عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة ٣٨٥ (١٩٧٦) ٤٣٥ (١٩٧٨) واستخدمت المناورات التسويقية من أجل تحقيق أهدافها بفرض نظام عميل في ناميبيا . ان وفد بلغاريا لهذا السبب على استعداد لتأييد أى عمل تعتمد الجمعية العامة بما في ذلك اداة النظام العنصرى في جنوب افريقيا لعناده ورفضه الانسحاب من أراضي ناميبيا وللمناورات التي يستخدمها بتواطؤ وتشجيع من الدوائر الامبريالية من أجل الاستمرار في الاحتلال غير المشروع لناميبيا وانتهاك وحدة أراضيها وتمزيق وحدتها الوطنية ولزيادة القمع والاستغلال لشعبها . ان الاحتلال المستمر غير المشروع لناميبيا من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، يعتبر عدوانا ليس فقط ضد شعب ناميبيا نفسه ، بل أيضا تحرشا سافرا لجميع الدول المستقلة ذات السيادة في افريقيا ، ويسبب تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتحديا سافرا لجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . ان السبب الأساسي لبقاء الاستعمار والعنصرية هو الاستمرار في المساعدات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية التي تقدم للنظام العنصرى . وفي هذا الشأن فان حكومة بلغاريا تشارك وجهة النظر التي أعرب عنها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية خلال اجتماعه الثالث والثلاثين الذي عقد في مونروفيا في ليبريا ٦ الى ٢٠ تموز/ يولييه ١٩٧٩ والذي أدان فيه

” جميع هذه الدول التي لاتزال لها علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وتجارية وعسكرية وبنووية وعلاقات أخرى مع جنوب افريقيا وروديسيا منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة الوحدة الافريقية ” . (A/34/52, p.36)

يشارك وفد بلغاريا تماما وجهات النظر التي أعرب عنها مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ في هافانا والذي توصل الى أن

” جنوب افريقيا هي احدى النقاط الأساسية للتوتر في العلاقات الدولية وهي مركز

للمواجهة بين القوات الامبريالية العنصرية وقوات التحرر والتقدم والسلام ” .

ان قانون ما يسمى بالدفاع عن النفس الذي أصدره مؤخرا نظام بريتوريا ، والذي بمقتضاه ادعى لنفسه الحق في التدخل في أية دولة افريقية جنوب خط الاستواء ، هو جزء من هذه الاستراتيجية الامبريالية الشاملة التي تعتبر تهديدا خطيرا للقارة الافريقية بأسرها وللسلم العالمي . وفي هذا الصدد ، تشتمر حكومتي بأن هناك من الأسباب الكافية ما يدعو الى قلقنا ازاء الزيادة والتوسع في عدد وفي أسلحة قوات جنوب افريقيا في ناميبيا . ان أى مراقب محايد يمكن أن يدرك بسهولة أن وجود جنوب افريقيا العسكري في ناميبيا موجه ميدئيا ضد قوات الحرية التي تقودها منظمة (سوابو) وضد سيادة ووحدة أراضي البلدان المجاورة ، وفوق كل شيء ضد جمهورية انغولا الشعبية وزامبيا .

وعلى أية حال ، فانه مما يشير قلقا بالغا حقيقة أنه رغم تحدى جنوب افريقيا للمجتمع الدولي ، فان بعض البلدان في حلف شمال الأطلسي لا زالت تقيم علاقات وثيقة مع النظام المنصرى وتساعده في النهوض بصناعته العسكرية المحققة . وعن طريق هذه المساعدات المقدمة من تلك الدول ، استطاعت جنوب افريقيا أن تصنع أسلحتها النووية ، وهذا تطور لا يمكن الا أن يؤدي الى تدهور أكثر في العلاقات مع البلدان الافريقية المجاورة ، وأن يزيد من التهديد للسلم والأمن في العالم . ان جنوب افريقيا تحصل على جزء كبير من مثل هذه المساعدة من الشركات عبر الوطنية الاجنبية ، التي زادت من نشر تدخلها في ناميبيا أيضا . ان جنوب افريقيا والاحتكارات الاجنبية ما زالت تستغل بصورة غير انسانية الموارد البشرية والمادية لهذا الاقليم ، وتحقق أرباحا بالملايين على حساب شعب ناميبيا .

ان قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ذكر

بوضوح :

” . . . ان جميع الدول يجب عليها أن تمتنع عن أى تعاون مع جنوب افريقيا في

صنائه أو تطوير الأسلحة النووية ” .

ورغم هذا الموقف الواضح من مجلس الأمن ، فان عددا من الحكومات الغربية ما زال يزيد من تعاونه ومساعدته لجنوب افريقيا ، وبصفة خاصة في المجال النووي . تلك هي الحقائق التي تبين الخلاصة التي توصلنا اليها في الحلقة الدراسية بشأن التعاون النووي مع جنوب افريقيا التي عقدت في لندن من ٢٤ الى ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٩ حيث ذكر :

" ان جنوب افريقيا لم تكن أبدا تستطيع الوصول الى قدرتها النووية الحالية دون المساعدة النووية الأساسية والشاملة التي تلقتها من الدول الغربية الكبرى ".
ان محاولات جنوب افريقيا لتسوية قضية ناميبيا عن طريق ما يسمى بالحل الداخلي ، وعن طريق فرض نظام عميل كبديل لسوايو التي تناضل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي لناميبيا باعتبارها كيانا سياسيا لا يتجزأ ، كل هذه المحاولات سوف تبوء بالفشل . ان هذه المحاولات يمكن فقط أن تزيد بؤس ومعاناة شعب ناميبيا ، ولكنها لا تستطيع أن توقف مسيرته نحو تقرير المصير الوطني والاستقلال .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، التي هي عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تؤكد بحزم أن أي حل داخلي طبقا لرغبة جنوب افريقيا ، وطبقا لخطوات روديسيا الجنوبية أو وفق الخطط الخاصة لأية دولة ، يجب أن يرفض من قبل المجتمع الدولي باعتباره غير مقبول ووسيلة سيئة لترسيخ الاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وفي رأينا أن هناك امكانيات موضوعية من أجل حل فعال وسريع لمشكلة تحرير ناميبيا واقامة حكومة من الاغلبية السوداء برئاسة (سوايو) في ذلك البلد . ان التطبيق الحازم للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك قرارات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من شأنه أن يمهّد الطريق لحل هذه المشكلة . ان الانهاء الممكن العاجل من قبل جميع الدول - دون استثناء - لجميع الاتصالات مع جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة التعاون الاقتصادي والعسكري ، سوف يسهم في وضع حد للاحتلال غير المشروع . وعندئذ ، فان ناميبيا المستقلة والديمقراطية سوف تحتل مكانها كعضو كامل العضوية في منظمنا .

ان الوفد البلغاري مقتنع تماما بأن اليوم الذي سوف تتاح لنا فيه الفرصة للترحيب بيننا بممثلي ناميبيا المستقلة والديمقراطية لم يعد بعيدا . ان الأثر الايجابي لنضال التحرر الوطني وعملية الوفاق التي تخلق الظروف الملائمة من أجل تعميق وتوسيع ذلك النضال ، والتمسك بالتضامن الدولي بين جميع المناهضين للامبريالية والمناهضين لقوى الاستعمار ، هي في الحقيقة العوامل الحاسمة التي سوف تجعل من هذا التوقع حقيقة واقعة .

ان موقف بلغاريا المبدئي بشأن قضية ناميبيا ، يقوم على حقيقة أننا اتخذنا موقفا منذ زمن

بعيد لصالح التحقيق الفوري ، من قبل شعب ناميبيا ، لحقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال القائم على احترام وحدة وسلامة أراضي ذلك البلد . اننا نؤيد كفاح شعب ناميبيا تحت قياده (سوابو) ضد الاحتلال غير المشروع لهذا البلد من جانب جنوب افريقيا العنصريه ، ونحن نقف بحزم الى جانب النقل الكامل للسلطه في ناميبيا الى قوات الجبهة الوطنية التي تقودها (سوابو) . وفي الوضع الراهن ، فاننا نعتبر أن جميع أعضاء الأمم المتحدة ملتزمون ليس فقط بأن يخلصوا في التزامهم ولكن أيضا أن يعطوا أثرا حقيقيا للقرارات التي اعتمدت فعلا من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس الأمم المتحدة لنايبيا .

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزيه) : ان وفدي شأنه في ذلك شأن بقية المجتمع الدولي ، يولي أكبر أهميه لمسأله ناميبيا المعروضه علينا ، ألا وهي التحرر التام للبلد المجاور لنا ، ناميبيا .

ان التاريخ الطويل لتناول الأمم المتحدة لمسألة ناميبيا معروف جيدا للجميع بحيث لا يستحق ايه اشاره تفصيليه من جانبي . ان سجل جنوب افريقيا معروف تماما ومنه : استمرار احباط جهود الأمم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار من ذلك الاقليم الدولي ، الذي نهبته ورفضت في تعنت الجلاء عنه رغم قرارات الأمم المتحدة العديده التي تطلبها بالانسحاب منه . كما أنه من المعروف أيضا أن النضال الباسل لشعب ناميبيا لتحرير بلده تحت قيادة حركه تحرره (سوابو) ، واستعدادها للبحث عن تسويه تفاوضيه ، كما اتضح منذ مدة طويلة ، من التاريخ الشاق للمفاوضات المضنيه التي جرت في جينيف في الفترة الأخيرة ، كل ذلك ، مع تلك المعلومات الشامله التي قد مها رئيس مجلس الأمم المتحدة لنايبيا السفير لوساكا من زامبيا ، وأمين الشؤون الخارجيه في (سوابو) السيد بيتر موشيهانغ عن الأحداث المأساوية التي تقع حاليا في ناميبيا ، يساعدني في أن أكون موجزا أو أن أقتصر فقط في كلمتي على ملاحظات قليلة تتعلق بصفة رئيسيه بالجهود الرامية الي ايجاد تسويه .

وعلى مدى ما يزيد على عامين الآن - وأنا أتحدث هنا فقط عن الفترة التي تبدأ بما أصبح يشار اليه بمبادرة الدول الغربية الخمس في منظمنا - فان مفاوضات قيل انها ملتويه جدا وصعبه

تمت اطالقتها بهدف تصفيه استثمار ناميبيا . ولكن الجزء الأكبر من تلك السنين لا يمكن أن يقال أنه قد أنفق في أية تحركات طموحة وإيجابية إلى الأمام . وقد المجتمع الدولي ، بما فيه الأمم المتحدة تلك الأشهر الطويلة في انتظار أن تتخذ جنوب افريقيا قرارا فيما اذا كانت مستعدة للانضمام جديا في البحث عن تسوية . وبإيجاز ، فإني أود أن أقول ان جنوب افريقيا قد شغلت المجتمع الدولي بأسره بمسألة ناميبيا .

وبالنظر الى التاريخ الطويل للمفاوضات الذى أشرت اليه توا ، فاننا نتساءل : من الذى ينادى بالسلم في ناميبيا ومن لا ينادى به ؟ من الذى احبط حتى الآن تلك الجهود المضيئة نحو تسوية سلمية ؟ من الذى انضم الى التكتيكات والحيل التسويقية ؟ ان الاجابة نجد ها في اتجاه وسلوك الأطراف المعنية خلال المفاوضات .

ان منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) من جانبها قد أوضحت دائما زعامتها ومرونتها في محاولتها من أجل تحقيق تسوية . لقد قبلت المقترح الاصيل الخاص بناميبيا وتقرير الأمين العام بتاريخ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٩ الذى ذكر بالتفصيل خطوات تنفيذ المقترح ، وذلك رغم الاستفزازات الخطوة ، التي كان من بينها هجمات ضد معسكرات اللاجئين من سوابو وغارات متكررة على مؤيديها في ناميبيا من جانب جنوب افريقيا .

ومن جهة أخرى ، فان جنوب افريقيا قد لجأت الى التسويق والمراوغات . وهكذا فقد رفضت تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٩ ، والذي قبله جميع الاطراف المعنية المتفاوضة الاخرى . ومن الواضح ، ان جنوب افريقيا - وجنوب افريقيا بمفردها - كانت هي المسؤولة عن الجمود في المفاوضات . وهذا هو الذى جعل هذه الهيئة لا زالت الى اليوم تجاهد من أجل مشكلة ناميبيا .

فبينما نجد أن الأطراف الأخرى قد استغلت أشهر الجمود في السعي بحثا عن سبيل لمواجهة رفض جنوب افريقيا غير المبرر لتقرير الأمين العام ، فان جنوب افريقيا قد استغلت هذه الفترة في تحصين نفسها في ناميبيا ، ولكي تقمع المعارضين من أجل القضاء على سوابو في ناميبيا ، ومن أجل تقوية العناصر الموالية لها في " تيرنهال " ، وكذلك لايجاد سلسلة من الامر الواقع ، بما في ذلك الانتخابات غير الشرعية وتشكيل الجمعية الوطنية المزعومة ، واعطائها المزيد من القوة التشريعية . ويوضح هذا أن جنوب افريقيا لم تتخل عن رغبتها في سن تسوية داخلية . وبالإضافة الى ذلك ، خلال هذه الفترة فلن جنوب افريقيا قد قامت بهجمات عنيفة ضد أنفسها وزامبيا ، وهي بلدان كان دورها الحيوى في المسعى نحو السلم في ناميبيا موضع ثناء كبير . اننا نرى جميع هذه الأعمال بشعور عميق من القلق ، واننا نشجبها لأنها تعمل على احباط جهود الامم المتحدة .

ان الأمم المتحدة ، من جانبها ، يجب أن تواصل رفض اية خطوات من جانب واحد ، من جانب جنوب افريقيا ترمي الى رفض قرارات الامم المتحدة الخاصة بناميبيا . ان الطريق الوحيد المقبول نحو تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا هو اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة وملاحظة الامم المتحدة . وسوف تلتزم بوتسوانا برغبة شعب ناميبيا التي سيعرب عنها بحرية في هذه الانتخابات . وفي مواجهة كل هذه الاحداث فان حكومة انغولا ، بتأييد من دول الواجهة الاخرى قد قدمت فكرة انشاء منطقة منزوعة السلاح . وقد كان هذا دليل واضح على أن دول الواجهة ، من جانبها ، ولا سيما انغولا ، كانت على استعداد تام للسير الى حد بعيد من أجل تحقيق تسوية في ناميبيا . وكما تعرف هذه الجمعية ، فان دول خط الواجهة وسواها قد قبلت مفهوم منطقة منزوعة السلاح في جنيف منذ أسابيع مضت . ولم تقم بالتسوية ، لأننا جادون في ايجاد تسوية .

ومرة أخرى فان جنوب افريقيا تركت الأمم المتحدة تنتظر حتى يوم او يومين - لكي تقدم اجابة مشروطة غامضة ، وينبغي أن نعالجها بحذر شديد ، وأن نأخذ في الاعتبار تجربتنا المؤسسة مع هذا البلد أثناء عملية المفاوضات ، مرة اخرى ، في سياق جنيف ، فان دول الواجهة وسواها قد برزت كالأطراف الذي يتسم بالمرونة والجدية ، اما جنوب افريقيا فهي طرف التسوية . أود أن أؤكد استعداد بوتسوانا ، مع دول الواجهة الأخرى ، للمساعدة بقصارى جهودها في المفاوضات الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح ، والتي تهدف الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي مجالات التفاوض ، فان بوتسوانا سوف تقدم أكبر تعاون ممكن . اننا على اهبة الاستعداد للتحرك فيما بعد جنيف . واننا على استعداد كذلك لمساعدة الأمين العام في جهوده . وفي هذه المرة اذا كانت جنوب افريقيا ترغب في السلم حقا ، فعليها أن تشترك في المفاوضات حول منطقة منزوعة السلاح والامور المتعلقة بها بروح بناءة ، بدلا من أن تنضم للمحادثات لاثارة العقبات في طريق السلم .

ومع ذلك ، يجب أن نعرب عن قلقنا العميق لذلك التسوية الكبير في المفاوضات الذي تسبب فيه طرف واحد . اننا نحث الامم المتحدة على أن تكون على حذر في عملية هذه المفاوضات حتى تضمن ان هناك حلا حقيقيا سوف يمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير . ان الامم

المتحدة عليها ان تتحاشى الاشتراك في تسويات لا نهاية لها نتيجة لنزوات جنوب افريقيا . وينبغي أن نتحرك الى الامام نحو هدف مرغوب ، الا وهو استقلال ناميبيا . وعلى الامم المتحدة ان تحتفظ بالثقة التي وضعها شعب ناميبيا فيها . ان الجمود ليس هو الطريق الا مثل للحفاظ على هذه الثقة .

ان شعب ناميبيا البطل يستحق أن يتمتع بالحرية ، وهذا أمر يعرفه الجميع . ومن ثم فان المجتمع الدولي افرادا وجماعات عليه واجب معنوي ، الا وهو موازنة هذا النضال الى حين الحصول على الاستقلال . ان بوتسوانا سوف تلعب دورا كبيرا في هذا الصدد .

وختاما ، أود أن أزجي تحية لمجلس ناميبيا ولرئيسها ، السفير لوساكا من زامبيا ، لمواصلة جهوده كحارس لمصالح شعب ناميبيا . كذلك أود أن اثني على أمين عام الامم المتحدة ، والسيد اهتيساري المفوض لناميبيا ، على جهوده التي لا تكل لايجاد حل في ناميبيا . واخيرا ، فاني أؤكد من جديد تأييدنا لشعب ناميبيا المناضل ، تحت قيادة حركة التحرير البطولية ، سوابو*

السيد وابينسى (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : قبل يومين من بدء مناقشتنا

لمسألة ناميبيا تلقينا ما يفيد أن وزير خارجية جنوب افريقيا قبل مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح ولكن اذا ما تمعنا النظر في القبول المشروط من قبل نظام جنوب افريقيا يلحظ المرء فورا ان هذا كان منهجا تكتيكا استخدمه ذلك النظام لابطال جهودنا في هذه المنظمة .

هذه التكتيكات التعويقية ، والتكتيكات الزمنية ، التي تأتي في آخر لحظة بعد جنييف لا تستطيع أن تخدعنا لاننا نعلم ما تمثله . ان جنوب افريقيا ، وهي لا تثق في نفسها ، تحاول كسب الوقت وتحاول استنفاد صبر ليس الافارقة فقط ولكن أيضا المجتمع الدولي ، الذي حاول خلال السنوات الثلاث الماضية أن يرغمها على التوصل الى حل لمسألة ناميبيا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توماسون (ايسلندا) .

ان التكتيكات التعميقية ، نعلم جميعا ، أنها متعلقة بمحادثات لانكستر هاوس ، لندن ، فيما يتعلق بزامبيا - روديسيا وهي مرتبطة بما يمكن أن تحققه الدول الخمس الغربية ، وبما يسمى بالتمديد الشيوعي ، وأيضا بدول حلف شمال الاطلسي ومصالح أخرى لا تأخذ في الاعتبار احتياجات افريقيا ، أو ما كنا نقوله وما كان يقوله الأمين العام والمساعد الخاص ، وكل من كان يعمل ويشترك في هذه العملية ، كل أولئك كانوا يحاولون تأكيد انتداب الأمم المتحدة على تلك المنطقة والعمل على تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا .

لقد درس وفد بلادى عن كذب تقارير الأمين العام ولجنة ال ٢٤ بشأن مسألة ناميبيا ، ولا حظنا بارتياح الجهود التي تبذلها هذه المنظمة في محاولة منها لتحقيق تنفيذ كامل لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الصادر في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ . والذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

وبالنسبة لوفد بلادى فان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لنايبيا واستمرارها في اراقة الدماء والطفيان على حق شعب تلك المنطقة كانت مصدر قلق عميق لنا . هذا التحدى لنص روح ميثاق الأمم المتحدة مازال يمثل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين . لذلك نعتقد أن الأمم المتحدة ومسألة ناميبيا من مسؤوليتها المباشرة وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة أن تعيد تأكيد سلطتها وتتخذ الاجراءات المحددة التي تحقق حلا سريعا وعادلا ودائما لمسألة ناميبيا .

ان الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٣٨٥ الصادر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، وافقت على اقتراحات مجموعة الاتصال المكونة من خمس دول غربية في مجلس الأمن ، وبموجب هذه الاقتراحات ، من جملة أمور أخرى ، يحدد وقف اطلاق النار وتتبعه انتخابات حرة منصفة في كل أراضي ناميبيا تحت اشراف وسيطرة الأمم المتحدة . ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا قبلت هذا البرنامج السلمي . ومع كل ، فان جنوب افريقيا ، التي أوضحت من قبل انها ستتعاون على تحقيق هذا الهدف من الأمم المتحدة والمشاركة في الجهود السلمية ، فيما بعد تصرفت عكس ذلك وفقا لطريقتها العنصرية المعتادة . ونظام بريتوريا العنصرى مع تحدى كامل لقرارى مجلس الأمن ٤٨٥ و ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ ، من جانب واحد نظم انتخابات

زائفة من ٤ الى ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، بهدف اقامة نظام عميل في ناميبيا يقوم بحماية المصالح العنصرية ومصالح الفصل العنصرى في تلك المنطقة .

وأوغندا ترفض بشدة مثل هذه المناورات من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وتمتدبر هذه الانتخابات زائفة ونتائجها لاغية وباطلة ، ولا تترتب عليها أى تبعات فيما يتعلق بحل مسألة ناميبيا . ونؤمن ايمانا راسخا أن الفاء هذه الترتيبات الزائفة من جانب الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن ٤٣٩ أمر ملائم . ونعتقد أن هذا كان يجب أن تتبعه اجراءات محددة تكفل حماية برنامج الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار في تلك المنطقة .

وينبغي على هذه المنظمة أن تتخذ اجراءات فعالة لوضع نهاية لاستمرار غطرسة جنوب افريقيا ، وأن تحقق الاستقلال لشعب ناميبيا ، والذي كان يجب أن يتحقق منذ وقت طويل . ليس امرا جديدا علينا أن نحاول جنوب افريقيا ضم خليج والفييس ، ونعلم تاريخيا وجغرافيا أن خليج والفييس ، جزء لا يتجزأ من أراضي ناميبيا . هذه المحاولة ، التي ترجع الى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة بالنسبة لجنوب افريقيا قد رفضها المجتمع الدولي عن طريق قرار الجمعية العامة S-9/2 وقرار مجلس الأمن ٤٣٢ .

ان وفد بلادى يرفض صراحة المخططات الطموحة من جانب نظام بريتوريا العنصرى لضـم خليج والفييس . ونعتقد أن مزاعم جنوب افريقيا بحقها في خليج والفييس لن تؤدى الآ الى اطالة الكفاح من أجل التحرر في ناميبيا . لذلك تحت بشدة جنوب افريقيا على أن تتخلى عن مطالبها لخليج والفييس حتى تستطيع أن تدمج هذه المنطقة في ناميبيا ، وكذلك نحث الأمم المتحدة عند وضـع أى برنامج لاستقلال المنطقة ، أن تسمح بأن يكون خليج والفييس جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

ان وفد بلادى يشعر بالقلق ازاء الموقف الاقتصادى الحالى في ناميبيا . وهذه الجمعية تدرك أن قطاع التعدين يشكل أكبر قطاع في اجمالى الناتج القومي وهو أكبر مصدر دخل في المنطقة . ومع ذلك فان المصادر التي تجنى من التعدين تعود جنوب افريقيا العنصرية والمؤسسات عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا فتصدرها الى الخارج .

هذا الاستغلال والنهب لموارد شعب ناميبيا يجب أن يرفضهما المجتمع الدولي . ومـ

رأى وفد بلادي أن استغلال المعادن والموارد الأخرى في هذه المنطقة يجب أن يوجه نحو إقامة اقتصاد سليم وخلق بنيان اساسي محدد يمكن أن ترثه ناميبيا حينما تحصل على الاستقلال . واستغلال اليورانيوم بصفة خاصة من جانب جنوب افريقيا بالتعاون مع بعض الدول الغربية يثير قلقا عميقا بالنسبة الى وفد بلادي ، وهذا لاننا نعتقد ان هذا مكن جنوب افريقيا المنصرية من أن تطور قدراتها النووية وان تحوزها . والقدرة النووية التي حازتها جنوب افريقيا بالاضافة الى قوتها العسكرية تشكل عنصرا رئيسيا لأساس استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام بريتوريا المنصرى ويهدد السلم والأمن في المنطقة الى حد خطير .

لقد ذكرنا هنا بواسطة السفير يانكوف من بلغاريا بما يسمى بحلف الدفاع الجديد ، فجنوب افريقيا تعطي نفسها سلطة التدخل في أية منطقة جنوب خط الاستواء . وهذا قد جعلني اتساءل ما هو مصير بلدى فيما يتعلق بهذا الحلف ، ذلك لان خط الاستواء ينصف بلدى فنصفه يقع فـي شماله والنصف الآخر يقع في جنوبه .

ان وفد بلادى يدين تلك البلدان التي مكنت جنوب افريقيا من الحصول على المقدرة النووية . ونحن نؤمن ايمانا قويا بأن الامم المتحدة يجب أن تعلن رأيها المعارض لجنوب افريقيا وأن تتخذ الاجراءات الفعالة لكي تضمن أن جنوب افريقيا لن تستخدم أبدا الاسلحة النووية وذلك لصلح السلام والأمن لجميع الدول والبلدان في المنطقة . ونود أن نحث البلدان التي لديها المعرفة النووية التقنية أن تتوقف عن اتخاذ اجراءات يمكن أن تزيد من برامج جنوب افريقيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية وأن تسحب كل مساعدة تشجع على انتاج الاسلحة النووية بواسطة ذلك النظام العنصرى في بريثوريا .

ونحن نعلم أنه بالاضافة الى برنامج التسليح في جنوب افريقيا ، فانها تواصل دعم وجودها العسكري في ناميبيا عن طريق الافراد والمعدات متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولقد قيل ان قوات جنوب افريقيا في ناميبيا والتي تزيد على ٦٠ ألف رجل منتشرة في شبكة من القواعد العسكرية حول المنطقة مسلحة بأسلحة متطورة تتضمن دبابات وسيارات مصفحة وقاذفات قنابل مقاتلة . وفي هذا الموقف فان عملية الاستقلال وفقا لآمال واماني شعب ناميبيا تتدهور . وهذا الموقف لا يجب أن نسمح له بالاستمرار .

ان الامم المتحدة وهي المسؤولة الوحيدة عن ناميبيا يجب عليها أن تبذل كل ما هو مستطاع لاجبار جنوب افريقيا العنصرية على أن تسحب عسودها العسكرية من ناميبيا ، وأن تتخذ الاجراءات التنفيذية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان جنوب افريقيا تقوم حتى الان بحروب عامة غير تمييزية وعدوانية ضد دول المواجهة وهددها الجبان الوحشي من ذلك هو القاء الرعب في قلوبها حتى تمنعها من تأييد الكفاح التحررى فـي الجنوب الافريقي . ولا يجب على الأمم المتحدة أن تلتزم الصمت ازاء هذه الظاهرة ، وعليها أن تبحث عن حل يكفل الأمن ووحدة وسلامة أراضي جميع دول المواجهة .

وأود أن أؤكد من جديد على أن اوغندا تدين بشدة جنوب افريقيا المنصرية لمد وانها
المسلح على اقليمي انغولا وزامبيا . ونحن نعتبر عن تضامننا مع دول المواجهة في جهودها للقضاء
على الاستعمار والمنصرية والفصل المنصري في ذلك الجزء من قارتنا .
ولعل الاعضاء يذكرون أنه في المشاورات التي جرت في نفس الوقت في جنيف ، فان مبادرات
الأمين العام تضمنت اقتراحات تقضي بانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين ناميبيا
وانغولا ، وبين ناميبيا وزامبيا .

وهذا الاقتراح لا يمكن أن يكون مقبولا لوفد بلادى الا اذا تضمن الانسحاب الكامل للقوات
جنوب افريقيا من ناميبيا ، واذا كان يضمن الأمن للمحاربين من أجل الحرية في منظمة سوابو ،
وكذلك فيما يتعلق بزامبيا وانغولا ، والا فلا يمكن التفكير في نزع سلاح المحاربين من أجل الحرية
في منظمة سوابو ، وفي نفس الوقت اعطاء ميزات لقوات احتلال جنوب افريقيا المنصرية .
وقبل أن اختتم كلمتي أود أن أقول ، اننا نؤكد من جديد أن اوغندا تؤيد بالكامل حركة
سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، في كفاحها المشروع لممارسة لشعب ناميبيا حقه في
تقرير المصير والحرية والاستقلال . وأود أيضا أن اقرر هنا ، مرة أخرى ، أن مسألة ناميبيا هي من
اختصاص الأمم المتحدة ، وهذه المنظمة يجب أن تعمل على ايجاد حل عاجل لها . وان وفود
بلادى يتطلع الى أن يرى هنا ممثلي ناميبيا المستقلة بين أسرة الأمم هذه .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : في مستهل بياني ، ومن

أجل الوضوح ولتجذب أى لبس ، من الأفضل أن نضع هذا النقاش في الدورة الرابعة والثلاثين
للجمعية العامة بشأن ناميبيا في اطاره القانوني والتاريخي الصحيح .

ان انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا التي كانت تسمى جنوب غرب افريقيا ، قد انتهى في
٢٧ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٦٦ وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، ومنذ
ذلك التاريخ ، أصبح اقليم ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت مسؤولة
عن ضمان التحقيق السريع لمطامح شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال وفقا للاعلان الخاص
بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى أنشئ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د - ١ - ٥)

والمؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، هو السلطة القانونية التي تدير ناميبيا نيابة عن الأمم المتحدة الى حين استقلال هذا الاقليم .

ان الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٦ قد بذلت قصارى جهدها من أجل الاضطلاع بالسلطات المنوطة بها لادارة اقليم ناميبيا وبدأت عملية التحقيق السريع لتطلعات شعب ناميبيا بما في ذلك اعداد الشعب لممارسة حق تقرير المصير والحرية والاستقلال . ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا عليه مهمة تيسير وتعجيل تحقيق الاستقلال لناميبيا من أجل تنفيذ احكام اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة .

ومن ثم ، فان الادارة العسكرية والادارية والسياسية لجنوب افريقيا في ناميبيا ، والتي تشكل عملا تعسفيا ورغبة في معارضة المجتمع الدولي بأسره تأتي بأعمال ليس لها ما يبررها وفيها مقبولة وتشكل عدوانا وانتهاكا لقواعد القانون الدولي .

ان جنوب افريقيا في هذا الاقليم هي قوة احتلال عدوانية .

ان هذا العدوان مستمر من جانب افريقيا وهو يعوق جهود المجتمع الدولي عن طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والامم المتحدة ككل من أجل تحقيق الاستقلال لناميبيا .

وينبغي علينا جميعا أن ندرك أننا عندما نتناول مشكلة جنوب افريقيا ونظام بريتوريا ونورد على رسائله ، وكذلك نتخذ مواقفنا في هذا النقاش ، نعلم أننا لا نواجه القوة الحاكمة في ناميبيا بل ذلك النظام العدواني الذي فرض نفسه ووجوده بحكم الأمر الواقع على ناميبيا .

ومن ثم ، فاسباب تتعلق بأوضاع سياسية ونظرا لأننا نتعامل مع أمر واقع ، فانه يتعين علينا أن نناقش هذه المشكلة وأن نجرى مفاوضات مع النظام ومع الحكومة القائمة بغير وجه حق في ناميبيا . ان المناقشات والمفاوضات مع جنوب افريقيا بشأن ناميبيا لا يمكن أن يكون لها أثر قانوني ، أو صفة قانونية ، أو تصفي صيغة شرعية على هذه السلطة . ومن ناحيتها ، فان جنوب افريقيا عليها أن تدرك أنها ليست هي القوة الادارية أو السلطة القانونية لناميبيا ، بحيث تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتناقش الأمور مع الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومع الدول الفرعية الخمس .

ان وفد زائير بقدر ما يهتم بالأمر قد ألقى ضوءاً جديداً على ما تطالب به جنوب افريقيا
فيما يتعلق بالمفاوضات من أجل تحقيق الاستقلال لناميبيا واجابتها على مسألة مفهوم المنطقية
المنزوعة السلاح وتحقيق المقترح الخاص بتسوية مسألة ناميبيا وكذلك الاحكام المتخذة
بشأن انتشار مجموعة الامم المتحدة المساعدة خلال فترة الانتقال في اطار تطبيق قرار مجلس الأمن

٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان حل الموقف في ناميبيا يقوم على أساس انسحاب جميع قوات جنوب افريقيا وقوات الشرطة والادارة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعزيز قوات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، حتى يمكن لشعب ناميبيا أن يحقق استقلاله ويحافظ على وحدته الإقليمية .

ان خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا وضمه الى جنوب افريقيا انتهاك لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ الذي ينص على :

" أية محاولة لتشويه استقلال ووحدة والسلامة الإقليمية لأية دولة تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة " . (قرار ١٥١٤ (د - ١٥) فقرة ٦)

كما أن القرار 32/9D الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ يؤكد من جديد الوحدة التي لا تتجزأ لناميبيا ، ويعتبر أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

ان وفد جمهورية زائير يشكر ويهنئ الأمين العام للأمم المتحدة ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وذلك على التقارير القيمة التي قدمت الينا وتقويم المشكلة على وجهها الصحيح .

ان جمهورية زائير ترفض المحاولات الخاصة بفرض تسوية داخلية وكذلك الانتخابات التي ينظمها نظام بريتوريا انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان الانتخابات التي تنظمها السلطة القانونية في ناميبيا تحت رقابة الأمم المتحدة وبالمشاركة التامة لسوابو هي وحدها التي يمكن أن تعترف بها زائير لأنها سوف تؤدي الى حل مرض للمشكلة .

اننا نعتبر أن الاقتراح الخاص بتسوية مشكلة ناميبيا قد ورد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو يمكن أن يؤدي الى مثل هذا الحل ويرضي جميع الأطراف المعنية ، ونشعر بأن الاجراء الأساسي لتحقيق ذلك ينبغي أن يكون بتطبيق الأحكام الخاصة بهذا القرار التي تقضي بعودة جميع أهـل ناميبيا وانسحاب جميع القوات المسلحة ووقف اطلاق النار .

ان جمهورية زائير تشجب المناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تعوق تطبيق القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) لمجلس الأمن . انها ترفض التعاون لايجاد حل للمشكلة في اطار الاقتراح المذكور .

ان اجابة نظام بريتوريا قد تضمنها خطابه في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . وانه من الصعب علينا أن نفهم ، كما ذكرت الوفود الأخرى ، كيف يمكن لنظام بريتوريا أن يفرض شرطا لتحد يد عدد من القواعد الافريقية التي سوف تظل في المنطقة المنزوعة السلاح . وفيما يتعلق بنزع السلاح والأفراد العسكريين كما اشترط نظام بريتوريا ، وأن سوابولن تطلب قواعد داخل ناميبيا ، فان وفد بلادى لا يقبل هذه الشروط .

ان اصرار حكومة بريتوريا على الحصول على تأكيد على هذا الاقتراح الذى وافقت عليه جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ قد ظل دون تغيير ويعطي انطباعا بأن جنوب افريقيا ترى أن هذه التسوية حيث أنها لم تشر الى خليج والفيش فانه يعني ضم هذا الجزء الى ناميبيا . ان هذا التفسير ليس له أساس من الصحة حيث أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتناول هذه التسوية تكلمها قرارات أخرى منها القرار ٤٤/٥٥ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وهما يؤكدان أن خليج والفيش جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وأن أية محاولة لتحطيم الوحدة الإقليمية جزئيا أو كليا تتنافى مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وفي ضوء ذلك ، فان الأمم المتحدة عليها أن تستمر في السعي لاتخاذ جميع التدابير بما في ذلك التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ينبغي على المجتمع الدولي أن يرفع جنوب افريقيا باستخدام جميع الوسائل لتحقيق هذه التسوية في ناميبيا .

ويمكن أن نقول هنا ان جنوب افريقيا سوف تترك ناميبيا بعد أن يتم تأكيد التعاون الاقتصادى والمادى والعسكرى لها . ان البلاد التي تتعاون مع جنوب افريقيا عليها مسؤولية كبرى ، وتعتبر متعاونة مع قوات الاحتلال في ناميبيا .

وفي بياننا عن الفصل العنصرى فقد أوضحنا بجلاء مسؤولية بعض الدول النامية التي تواصل التعاون بصورة متعمدة مع جنوب افريقيا . ان هذا الدعم والتأييد لجنوب افريقيا يعمل على اعاقه قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الخاصة بناميبيا .

ان مسألة ناميبيا تعتبر مسألة هامة للغاية . ان جمهورية زامبير تعلق أهمية كبيرة على مستقبل

ناميبيا لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والأمن في افريقيا وبخاصة على افريقيا الوسطى . وكما أن زامبيا تحتاج الى الاستقلال الحقيقي لزيمبابوى ، فان أنغولا تحتاج الى الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، وزائير كذلك تحتاج الى استقرار وأمن أنغولا وغيرها من البلدان المجاورة . ان افريقيا في تقدمها نحو النمو تحتاج الى السلام والأمن في وسط افريقيا .

ومن ثم ، فاننا نود أن نؤكد أننا نوجه تحذيرا بالنسبة الى أية أخطاء في تقويم الموقف فسي جنوب افريقيا بوجه عام ، وفي ناميبيا بوجه خاص التي قد تستخدم ضد ارادة وأهداف دول منطقتنا من أجل الاستقلال وتحقيق التقدم والصد اقة والتعاون مع جميع شعوب العالم .

ان وفد زائير لذلك يدعو تلك القوى والبلدان التي تتعاون مع جنوب افريقيا ألا تتحسد قرارات الأمم المتحدة وأن تطبق الأحكام ذات الصلة من قرارى الأمم المتحدة (٢٦٢١ د - ٢٥) ، ٣٢ / ٣٥ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، بما في ذلك الاجراءات التي سوف تتخذها الحكومات من أجل وضع حد للأنشطة التي تعتبر ضارة بسكان هذه الأقاليم الذين يخضعون للسيطرة الأجنبية .

ان وفد زائير يرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة - في اطار الصلاحيات الممنوحة اليه - لكي يتأكد من أن ناميبيا سوف تضي نحو الاستقلال الفعلي . اننا نعتز بسوابقها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لناميبيا . واننا سوف نؤيدها كما فعلنا ذلك دائما في نضالها من أجل التحرر والاستقلال لناميبيا بأسرها . اننا ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك أن تعتز بسوابقها ، وأن تقدم اليها جميع المعونات والمساعدات المادية والعسكرية وان تساند لها سياسيا .

اننا نرحب بالمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فسي مونروفيا ، وما ورد في قراره ٧٢٠ ، وبخاصة القرار الخاص بعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورة خاصة لوضع استراتيجية جديدة فيما يتعلق بتحرير ناميبيا اذا ما أخفق مجلس الأمن فسي ذلك ، ولم يمكنه اتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا وفرض عقوبات ملزمة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

كما أننا نرحب بالقرار الخاص بناميبيا الذي اتخذته المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات

بلدان عدم الانحياز . ونحن نعتزف بحق شعب ناميبيا في موارد الرئسية واقليمه وحقوقه المشروعة .
ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء الى أن تحترم جميع قرارات الأمم المتحدة ، وأن تعترف بسوابو
باعبارها الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، وأن تقدم لها كل المساعدات المادية والمالية حتى يمكن
أن تمضي قدما في النضال من أجل التحرير . اننا أيضا ننادى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية
بأن ترفض أية تسوية داخلية في ناميبيا دون مشاركة سوابو ، وألا تعترف بالجمعية الوطنية غير الشرعية
التي حاولت جنوب افريقيا أن تقيمها في وند هوك .
وأخيرا فانه التزاما بقرارات الأمم المتحدة وفيها من المنظمات الدولية ، فان الدول الأعضاء
يمكن أن تسهم في تحرير شعب ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا ومن الفصل العنصرى .

السيد ميدهن هافوس (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لأكثر من ثلاثة عقود ، كان النظام العنصرى في بريتوريا على خلاف مع الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والبلدان فير المنحازة ، بل في الواقع مع كل الشعوب المحبة للسلام والحرية في العالم لسبب سياستها فير الانسانية القائمة على الفصل العنصرى وأعمال القمع الوحشية التي يقوم بها ، واستغلاله ، واستمرار انتهاكه للحقوق الاساسية للجماهير السودا* في جنوب افريقيا عن طريق احتلال بريتوريا فير الشرعي لناميبيا واتباعها في زيمبابوى ، مدت جهاز القمع الى أراضي أخرى وسارت على نظام البانتوستانات الخبيث بغية استعباد الاقلية الافريقية في المنطقة ، ولهذا الغرض زادت من قوة جهاز القمع . ويتمتع نظام بريتوريا في كل ذلك بالتأييد المستمر من جانب البلدان الغربية الرئيسية التي واصلت معه العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية .

علاوة على ذلك ، فان نظام بريتوريا نجح حتى الآن من التهرب من العقوبات الاقتصادية الدولية بالتواطؤ مع تلك البلدان الغربية لأن مصالحها الاقتصادية في المحافظة على هذا النظام البغيض كبيرة جدا . وسوف يكون من قبيل اقرار الواقع أن نقول أن هذه الدول ذاتها مسؤولة مباشرة عن الموقف المتغطرس المتشدد لجنوب افريقيا وزيادة قواتها العسكرية .

في أعقاب انهيار الامراطورية البرتغالية الاستعمارية في افريقيا زادت بريتوريا عدد قوات احتلالها في ناميبيا ، وفي الوقت ذاته شغلت المجتمع الدولي في البحث عن طريق سلمي لتحقيق استقلال ناميبيا . خلال هذه الفترة من المناورات التي لم يسبق لها مثيل لخداع الرأى العام العالمي ، واصل النظام الفاشى دعمه لموقفه ببناء (اقتصاد حصار) وتطوير صناعة سلاح غاية فسي التقدم والتعقيد خلال ذلك الوقت ، فان موقف الدول الغربية كان مجرد التشدد بالكلام لفكرة استنكار القمع في جنوب افريقيا ، وفي الوقت ذاته تعمل على دعم النظام العنصرى بالاستثمارات والتعاون العسكرى والاقتصادى .

لذلك ، ليس من قبيل الصدفة أن أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية فربية المنشأ تعمل في ناميبيا وتتهب المنطقة من ثرواتها المعدنية والنفطية والثروة السمكية والمواد الزراعية انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والقرار رقم (١) لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا والحقيقة التي لا تتازع ان الاحتكارات الغربية تستغل موارد ناميبيا مثل الكروم ، والفاناديام ، والبلاتين ، والماس ، والذهب ، واليورانيوم . الخ

بالتواطؤ مع جنوب افريقيا بما يضر بشعب ناميبيا . ان تلك الطائرات الحربية من طراز —سيراك ٣ ، F.1 ، تشكل دعامة السلاح الجوى في جنوب افريقيا . ان النظام فير الانساني مسلح بصواريخ أرض أرض من طراز جابريل ، وكلها تستورد من الدول الغربية ، وليس ذلك من قبل الصدقة . لذلك فاننا لانعتبر أن تعاون الغرب مع برنامج تطوير السلاح في جنوب افريقيا الذى بدأ في عام ١٩٦٨ بنية تمكينها من مناهضة حظر السلاح المحتمل يعد نوعا من التضامن مع شعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد سوابو .

كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة بشأن الموقف فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب وللبلدان المستعمرة الوارد في الوثيقة A/34/23/Add.2 فلا جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى ، ولا ما يسمى بالجمعية التأسيسية ، ولا معاونوها الغربيون يريدون اقامة ناميبيا المستقلة حقيقة التي تضم خليج والفيس كجزء لا يتجزأ من ناميبيا . اذا كان الأمر كذلك ، لما وجدت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٥ في ٢٧ نيسان / ابريل انه من الضروري اذانة

” . . . جنوب افريقيا لحشودها العسكرية في ناميبيا وتجنيدها الناميبيين وتدريبهم في انشاء جيوش قبلية واستخدام أراضي ناميبيا بطريقة فير مشروعة لاعمال العدوان ضد الدول الافريقية واستمرار نقل الناميبيين من الاجزاء الشمالية لأفراض عسكرية ” (A/AC.109/ 24 Para 578) .

وانا كان الأمر كذلك أيضا ، لما أعلن القادة الافريقيون في اجتماعهم في مونروفيا

مؤخرا

” انه نظرا لرفض جنوب افريقيا التعاون في البحث عن تسوية عن طريق التفاوض ، فان شعب ناميبيا تحت قيادة حركة تحرره الوطني (سوابو) ليس له من بديل سوى تكثيف الكفاح المسلح ضد نظام بريتوريا الذى يقوم على القمع ” (CM/RES.720 XXXIII) ان الاعتقال فير القانوني ، وتعذيب المحاربين من أجل الحرب في سوابو ، وخطط بريتوريا لانشاء كتائب مظلّمين يعمل فيها رعايا ناميبيا ، والهجمات العسكرية المتصاعدة على دول المواجهة ، وكذلك التفجير النووي الأخير ، كل ذلك يدل على أن عنصريي جنوب افريقيا فير رافيين في انهاء احتلالهم فير الشرعي لناميبيا ، كما يظهر بجلاء الخطر على السلم والأمن من جانب نظام الفصل

العنصرى ، وهو نظام قائم على الظلم التام ويعيش على عرق ودماء الجماهير الافريقية في المنطقة . هذه الحالة لا تبشر بأمل لايجاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، لذلك فالكفاح يجب أن يستمر بكثافة متزايدة حتى يتمكن شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو من تحقيق الاستقلال والنصر الكامل ويمارس حقه التام في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي .

ان افريقيا وكل الشعوب المحبة للسلام في العالم قد أظهرت أنها تقف خلف حركة سوابو في كفاحها من أجل الاستقلال وضد آخر معاقل الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

خلال مؤتمر القمة الذى عقد في تموز/يوليه الماضى في مونروفيا ، فان القادة الافارقة دعوا مجلس الأمن الى أن يجتمع بسرعة لاتخاذ اجراءات تنفيذية ضد نظام جنوب افريقيا ولكي يفرض عقوبات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هذه الدعوة ليست بجديدة وقد عكستها مؤتمرات القمة السابقة .

في هذا المقام ، مما تجدر الاشارة اليه ، انه حينما تكون الأمم المتحدة أو الجمعية العامة على وشك مسألة ناميبيا ، فان بريتوريا والمتعاونين والمتعاطفين معها يعيدون احياء عملية المفاوضات ، وبذلك يعوقون بحث أية اجراءات تتخذ في مجلس الأمن ، لذلك ، لا يسعنا الا أن ننظر الى ما أعلنته بريتوريا من قبولها لمفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح في ضوء هذا . ان لى وفد اثيوبيا شكوكا خطيرة بشأن ما اذا كان رد فعل جنوب افريقيا وهو مرتبط بشروط عديدة يشكل خطوة الى الامام في المفاوضات .

يجب أن يكون بديها الآن ، أن بريتوريا لا تتفاوض بحسن نية ، فهي كما أكدنا من قبل تستغل فترة المفاوضات لكي تعمل على انشاء نظام قائم على الاستعمار الجديد ودعمه في ناميبيا ، وبعد ذلك اعلان استقلال زائف بواسطة العملاء في وند هوك . لذلك ، ينبغي ألا تواصل الأمم المتحدة " لعبة جنوب افريقيا " . يجب أن تستمر المفاوضات طالما أن غالبية الدول الاعضاء تشعر بأن هناك فرصة للنجاح ، ولكن يجب ألا يستبعد بعد ذلك قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد الفاشيين في بريتوريا .

في مواجهة سجل جنوب افريقيا للخداع والخيانة ، بظلمتها ونزعاتها العدوانية ، يجب

اتخاذ اجراءات تنفيذية بما في ذلك العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، هذا ما يحتمل أن يؤدي الى حل لمسألة ناميبيا . لقد ضيع وقت كافي حتى الآن في محاولة اقناع جنوب افريقيا بوسائل أخرى . وأى تعطيل آخر في اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لن يؤدي الا الى زيادة تعقيد المشكلة والى دمار عنصرى لا مفر منه في افريقيا ، مع ما يترتب عليه من تبعات خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين وكذلك قوة التصديق لهذه المنظمة العالمية وقدرتها على البقاء .

ان المساعدة الدولية لسوابو في كل ميدان بما في ذلك المساعدة العسكرية وتدريب الشعب الناميبي ، يجب أن تكثف أيضا .

ان اختيار البلدان الغربية في آخر وقت قبل استقلال ناميبيا ، هو اما أن تفرق حكوماتها في أنشطة المؤسسات عبر الوطنية في جنوب افريقيا العنصرية وتحملها المسؤولية ، واما أن تكسبون في جانب افريقيا المستقلة وبقية الشعوب المحبة للسلام والحرية في العالم وبذلك تنفذ نفسها من حكم التاريخ والانسانية . ان افريقيا كما أوضحنا مرارا وتكرارا لا تسمح لنفسها بأن تكون مشتركة في اخضاع شعب ناميبيا ، مهما كلفها ذلك .

اننا يجب أن نستجيب لمعاناة شعب ناميبيا ، ولا نستطيع الزعم بأننا نؤيد قضية سوابو والأماثي المشروعة لشعب ناميبيا بمجرد اعلان النوايا الحسنة واصدار قرارات عقيمة أو القيام بتكتيكات تسويقية . ان المشكلة التي تواجهنا مشكلة عميقة وخطيرة ، وحل تلك المشكلة يتضمن اجراءات جذرية يجب أن تتفق مع القوة السياسية والاقتصادية لقوى القمع .

السيد سيكيي (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : في منعطف هذا القرن ، كتب رئيس

لجنة التسوية لجنوب غرب افريقيا ما يلي :

" ان قرار استعمار جنوب افريقيا لا يعني الا أن القبائل الوطنية يجب أن تنسحب من الأراضي التي رعت عليها ماشيتها ، ومن ثم تدع الرجل الأبيض يرفع ماشيته على نفس هذه الأراضي . وان كان الحق الأدبي لوجهة النظر هذه هو محل تساؤل ، فان الاجابة على ذلك لدى المثقفين من مواطني جنوب افريقيا هي فقدان بربريتهم وايجاد طبقة من العمال في خدمة البيض وتابعة لهم ، وهذا هو قانون الوجود في أعلى درجاته " .

ورغم أن هذه الأقوال قد عفا عليها الزمن كما أنها تصدم الوجدان ، الا أنها تعبر تقريبا عن تلك العقيدة التي تزرع ناميبيا تحت ظلها الآن . ان ما كان يسمى حينذاك بقانون الوجود في أعلى درجاته ، وهو طرد أهل ناميبيا من أرض اسلافهم وكذلك تحويلهم الى فريق من الماشية وقوة من الأيدي العاملة الرخيصة والتابعة ، مازال يعترف به اليوم تحت أي ستار آخر باعتباره القانون الاسمي لاقتصاديات الفصل العنصرى . ان خطة أوندال الخاصة باقامة البانتوستانات في الاقليم ، لا تزال

تتبع بنفس الهدف . وباستغلال الأيدي العاملة الرخيصة ، يصبح من الممكن أن تدفع للرجل الأبيض فوائد تبلغ ثمانية عشر ضعفاً أكثر من الأسود ، لجذب المستثمر الأجنبي بالضرائب المنخفضة ، والمكاسب المرتفعة التي تستخدم لمصلحة النظام البريتوري ومواطنيه ولمصلحة المستثمر الاجنبي بنسبة تتراوح بين ١ و ١.٥ الناتج الاجمالي القومي للاقليم . ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن هذا الاقليم يستخدم نظام بريتوريا كمصدر للمعادن الأساسية النادرة وكذلك كسوق للمصادرات الغالية وكمهـل كبير لليورانيوم . وهذا اليورانيوم ، فان نظام الفصل العنصرى سوف يزيد من حصانته ازاء العقوبات الخاصة بالبتترول ، ويصنع القنابل النووية .

وليس في السجل بأكمله ما نستطيع أن نستخلص منه أن نظام الفصل العنصرى وكذلك المنتفعين به ، سوف يسلمون بتلك المزايا والفوائد ، وأن يتوقفوا عن استغلال ناميبيا . وبدلاً من ذلك ، فان جنوب افريقيا قد بدأت في محاولة تعويقية ومتمننة لضم الاقليم تحت الانتداب تحدياً لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة . وعندما فشلت في ذلك ، فقد بدأت في طرد أهل ناميبيا الى أطراف الصحراء ، وكذلك لجأت الى اقتطاع تلك الأجزاء من الاقليم التي تعتبر غنية بالماس . كما يبدو أيضاً أن هناك محاولة أخيرة من أجل الحصول والاستيلاء على مصايد الأسماك في خليج والفيس . ويتحديها السافر لتلك الاحكام المتكررة لمحكمة العدل الدولية ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فقد سمت الى الحفاظ على الاقليم ، وكذلك الى التوسع في استثماراتها الاستغلالية واستنزاف جميع موارد الاقليم بالتواطؤ غير المشروع مع المستثمرين الأجانب ، وأن توطد موقفها عن طريق الحشود العسكرية وعن طريق القمع في الاقليم والعدوان ضد جيرانها . ويمكن أن نلاحظ الآن أن جنوب افريقيا بدلا من أن تتخلى عن أى شئ في المجال الاقتصادى ، قد لجأت الى سياسة تهدف أولاً الى ضم الاقليم ، ثم اقامة البانتوستانات ثم السيطرة على الاقليم عن طريق تنصيب العملاء واستخدامهم . وهكذا فنحن نمر الآن بالمرحلة الثالثة ، واذالم نتصرف على الوجه الصحيح ، فسوف تكون هي المرحلة الأخيرة .

اذن ما هو الاجراء الصحيح ؟ لا يمكن أن نتوقع لأى سبب كان أن نظام الفصل العنصرى سوف يتخلى عن مكاسبه دون نضال . ومن السخف أن نتوقع أنه سوف يسمح لنفسه بالتخلي عن ذلك الذى ناضل وناور من أجل الحفاظ عليه على مدى ثلاثين عاماً . وينبغي ان اجباره على التخلي

عن كل ذلك . ولهذا الهدف ، فانه يجب فرض عقوبات فعالة ، فهي البديل الوحيد لحرب دامية وخطيرة . ان عدم قدرتنا على التوصل الى تدابير فعالة بموجب الفصل السابع ، قد أصبح لبعـد في الوقت احدى المظاهر المخيبة والمثبطة في تناولنا لمشكلة ناميبيا . ان أولئك المسؤولين عن اعاقة تلك التدابير يسوقون ثلاثة انواع من الحجج لتبرير أعمالهم . أولها ، أن الموقف في ناميبيا لا يشكل في حد ذاته خطرا على السلم والأمن الدوليين . وثانيها ، أنه طالما كان هذا النظام يبيد استمداداً للتفاوض ، فليس هناك خطر على السلم ، وان عملية التفاوض ينبغي السماح لها بأن تجري قبل فرض العقوبات . وثالثها ، ان تطبيق العقوبات من شأنه أن يدفع المزارع البويري المتعنـت الى محسراته المحمئة ، ومن هنا سوف يرفض أية مفاوضات ويختار بدلا من ذلك أن يحاول محاولـة أخيرة قد تستمر الى أجل غير محدد ، وحينئذ تستخدم العقوبات كوسيلة أخيرة فقط .

اننا لا نجد حجة أغرب في هذه الظروف الراهنة من تلك الحجة التي مفادها أن الموقف في روديسيا منذ ثلاثة عشر عاما مضت كان يشكل خطرا على السلم ، ولكن ناميبيا اليوم لا تشكل خطرا على هذا السلم . ان هذه الملامح التي ظهرت في عام ١٩٦٦ قد جعلت روديسيا خطرا على السلم وفقا للفصل السابع ، وهي نفس الملامح القائمة في ناميبيا اليوم ، بل وعلى نطاق أوسع . ان المنصرية على أوسع نطاق ، وكذلك الاستخدام اليومي للتعذيب من أجل القمع الداخلي ، والأعمال المتكررة للعدوان ضد الدول المجاورة ، والبناء العسكري الكبير في الاقليم ، هي الأحوال القائمة اليوم في ناميبيا كما كانت في روديسيا عام ١٩٦٦ و ١٩٦٨ عندما قرر مجلس الأمن أن روديسيا تشكل خطرا على السلم والاستقرار الدولي .

ان تحدى فورستر للأمم المتحدة وهي الحلف القانوني لعصبة الأمم ، يوازيه تماما تحدى سميث لبريطانيا ، القوة الحاكمة . ولكن قبل كل شيء ، فان مجرد وجود نظام الفصل العنصرى في ناميبيا ، قد تضمن عنصرا عدوانيا لم يرد في روديسيا ، لأنه كان عدوانا من قوى أجنبية ضد الشعب الناميبى ذاته . ان قرار مجلس الأمن ٢٦٩ (١٩٦٩) لم يسمه عدوانا ساغرا ، لأن ذلك كان يتطلب حتما تدابير . بموجب الفصل السابع - لأن هذا الأمر كان محظورا اذا ما تعلق بناميبيا . ولكن ألم يعترف مجلس الأمن صراحة بعنصر العدوان عندما قرر أن :

" استمرار احتلال أراضي ناميبيا . . . يعد انتهاكا عدوانيا على سلطة الأمم المتحدة . وهو انتهاك لوحدة وسلامة الاراضي ، وانكار للسيادة السياسية لشعب ناميبيا " (Para.3, (1969) S/269) .

ان عنصر العدوان هذا الذى لم يكن واردا بالنسبة للموقف في روديسيا في ذلك الوقت ، هو في الواقع قائم في الموقف بالنسبة لناميبيا ، هذا بالإضافة الى جميع السمات التي يشترك فيها الموقفان . ان الخطر الذى يشكله ايان سميث هو خطر من قبل فرد ، ان الجهاز العسكرى لنظام الفصل العنصرى ، والذى كاد أن يصبح نوويا ، والذى يحتل ناميبيا ويهدد جيرانها ، هو الأصل والاساس الذى تولدت منه القوات الروديسية . وبموجب مقرر مجلس الأمن أصبح هذا الوليد مصدر خطر في عام ١٩٦٨ بينما الأصل والاساس لم يعد كذلك في عام ١٩٧٩ .

وسيكون من المفيد ، لو أن مجلس الأمن استطاع أن يخلص نفسه من هذا الموقف الشان ، الذى كان نتيجة لتمسكه - رغم جميع الحقائق - بفكرة ان الموقف في ناميبيا لا يشكل في حد ذاته خطرا على السلم والأمن الدوليين ، بينما هو في حقيقة الأمر قد اصبح أشد خطورة من الموقف في روديسيا في أى وقت مضى ، وبالرغم مما نجم عنه من عدم استقرار في المنطقة باكملها ، وبالرغم من الخطر المتصاعد من تورط القوى الكبرى ، وخطر المواجهة في هذه المنطقة .

وكم تردد الزعم بأن الموقف في ناميبيا لا يشكل خطرا حقيقيا طالما بيدى نظام بريتوريا استعدادا للتفاوض - هذا الزعم قد اصبح الذريعة التي تصاحب حق الرفض ، من أجل عدم اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، كلما بدا التهديد باستخدام هذه التدابير ضد نظام الفصل العنصرى . ان هذه الذريعة تناسب تماما مناورات نظام الفصل العنصرى .

وفي كل مرة تقدم فيها هذه الذريعة ، تصبح الامم المتحدة العوية في يد فورستر، وانا ما استمر استخدام هذه الذريعة ، فسوف تصبح الامم المتحدة العوية في يد بوتا . ومنذ أن تصدت الأمم المتحدة لمشكلة ناميبيا ، فان نظام بريتوريا قد طور أساليبه وأذقنها بحيث يمتص ضغط المجتمع الدولي كلما أوشك أن يفرض عليه تدابير فعالة . ان نظام بريتوريا يفعل ذلك بوعوده الكاذبة بالامثال ، وبالتحرك نحو التفاوض ، وبإدعاء الحوار . كل هذه محاولات لكسب الوقت . وبمجرد أن يخف عنها الضغط تعود الى ممارسة سياستها في التحدى والخداع الى الوقت الذى تبدأ فيه دورة جديدة من التمثيل والكذب .

ولكي نتصور ذلك ، دعونا نرجع الى هذا السجل ، نعني حزيران / يونيه ١٩٧١ ، فان محكمة العدل الدولية قد افقت بأن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، ويجب انهاءه . وبقبول هذه الفتوى فان مجلس الأمن قد تقدم بمبادرة في شباط / فبراير ١٩٧٢ باجراء اتصالات بين جميع الاطراف المعنية ، الهدف منها تقرير مصير واستقلال شعب ناميبيا . وكان رد جنوب افريقيا على هذه المبادرة هو ثلاثة عشر شهرا من التحدى الى ان اجتمع مجلس الأمن في ٣ آذار / مارس لدراسة تقرير الأمين العام . وعندها وردت الخدعة الاولى التي تعهدت فيها جنوب افريقيا باحترام رغبات الشعب الناميبى في اية خطوات دستورية مستقبلية ، والاحجام عن عرقلة عملية تقرير المصير . والتعاون مع الامين العام ، والتشاور مع السكان من أجل الاتفاق على تدابير تقرير المصير ، وان تؤمن لجميع الاحزاب السياسية مشاركة حرة وكاملة في العمليات التي تؤدى الى تقرير المصير . وقد قبل مجلس الأمن هذا التعهد وكف يده . هذه هي نهاية الجولة الاولى من الخداع . ولكن ما لبث أن تبع ذلك مباشرة عملية تحد تجلت في اقامة بانتوستانات ، بدأت من آذار / مارس ١٩٧٣ حتى آيار / مايو ١٩٧٥ هذه هي الفترة التي اقيم فيها وطن (فامبو) عن طريق القوة والارهاب ، والتي جرمت فيها سوابو والاحزاب الاخرى المعارضة لهذه السياسة والتي حكم فيها بالسجن وبالاعدام على قادتها .

ومرة أخرى يتصاعد الضغط الدولي . ويوقف مجلس الامن اتصالاته بجنوب افريقيا حول ناميبيا ، وتعين الجمعية العامة مفضا لناميبيا وتعترف بسوابو ومثلا وحيدا وأصليا لشعب ناميبيا . ثم بعد ذلك قررت الجمعية العامة استبعاد جنوب افريقيا من الاشتراك في المناقشات ، وحثت على طرد هذا النظام فورا من الأمم المتحدة . وانتقد جنوب افريقيا في ذلك الوقت استعمال حق النقض من جانب دول ثلاث .

ولكن مجلس الامن اعتمد قراره ٣٦٦ (١٩٧٤) في كانون الاول / ديسمبر واتبعه بقراره ٣٨٦ (١٩٧٦) . ان قرار ٣٦٦ (١٩٧٤) حذر بانه مالم تصدر جنوب افريقيا اعلانا رسميا بامثالها لقرارات الامم المتحدة وفتاوى محكمة العدل الدولية ، وما لم تتخلى عن تشريعاتها التي تتسم بالقهر والتمييز ، وما لم تتخذ خطوات لسحب ادارتها غير الشرعية ، وان تعمل على نقل السلطة الى شعب ناميبيا بمعاونة الامم المتحدة ، اذا لم تقم بكل هذا ، فان مجلس الامن سوف يتخذ تدابير مناسبة خلال ستة أشهر .

وهنا بدأت حلقة ثانية من الخداع . وبنهاية مهلة الاشهر الستة ، تقدمت من جديد بتعهدات بالالتزام والتعاون ، اعتبرها مجلس الامن غير مرضية ومبهمه . ولكن السيد " موللر " أعلن عن استعداد ه لمواصلة الحوار مع الامين العام . ومرة أخرى استعملت الدول الثلاث حق النقذ مرة أخرى كي لا تتخذ تدابير فعالة ، وأصيب مجلس الامن بالشلل . وانتهت الجولة الثانية من المراوغة .

والجولة التالية جاءت بما يمكن أن نطلق عليه فترة ترنهاد الاول وبلاضافة الى خدعة ترنهاد الدستورية ذاتها ، كان هناك مزيد من سياسة البانتوستانات ، ومزيد من القهر على سوابه والاحزاب الاخرى المعارضة . وكان هناك تصعيد في البناء العسكري في المنطقة ادى الى العدوان ضد انغولا . ثم جاء قرار مجلس الأمن ٣٨٥ الصادر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ مكررا المطالب التي وردت في قراره السابق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ الخاصة باجراء انتخابات تحسنت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، وانذر للمرة الثانية انه في حالة عدم الامتثال ، فان مجلس الأمن سوف يدرس اتخاذ تدابير مناسبة خلال ستة أشهر .

وبعد انقضاء فترة الشهور الستة هذه ، تمكن اولئك الذين يملكون حق النقض الثلاثي من الاشارة الى حوار آخر ، يتم هذه المرة بين السيدين فورستر وكيسنفر . وعلى هذا الاساس تمكنوا مرة أخرى من نقض الاجراءات الفعالة المقررة بمقتضى القرار ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ ، وهكذا في الدورة الثالثة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ . ومن ثم بدأ نظام الفصل المنصرى يضغط من أجل قبول خطة تورنهال ، والتي لم يكن لحوار كيسنفر وفورستر سوى أثر طفيف عليها . واستمر هذا النظام . وفي العام التالي ١٩٧٧ ، تم وضع دستور تورنهال على أساس الفصل المنصرى تماما وعلى أساس سياسة المستوطنات وهو يمنح ميزة حق النقض للاقلية البيضاء ، ولا يشير أية اشارة الى الانتخابات الحرة والاستفتاءات ، الا اذا كان هناك أمر يعني البيض . ولقد صادق البيض على هذه الخطة بأغلبية ساحقة .

ومرة أخرى صعد المجتمع الدولي ضغوطه وتعهدت الدول الخمس الاعضاء في مجلس الأمن بمحاولة السيطرة على بريتوريا ، وذلك باقتناعها بأن تتخلى عن خدعة تورنهال ، وان تتمشى مع نصوص القرار ٣٨٥ لسنة ١٩٦٧ . ان المؤتمرين العالميين في ماونتو ولاغوس ، والحظر الاجباري على الاسلحة الذي فرض فيما بعد ، أضيفت جميعها الى هذا الضغط . ويجب توقع المزيد من هذه الضغوط من الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة . وفي استجابة نظام الفصل المنصرى لهذه الضغوط ، قام بالمزيد من المراوغة ، ولكنها في هذه المرة كانت أكثر تعقيدا . ان نحو جانبها تورنهال الأول - ذلك ان تورنهال خدعة في شكله الاصلي - وحول هدفه الى شكل من اشكال الانتخابات التي من شأنها أن تتجنب اشراف الامم المتحدة ويمكن أن تكون نتيجتها محددة وغير منطوية على مخاطر عن طريق ادارته غير المشروعة وقواته المسلحة ورجال الشرطة المسلحين . وبعد ذلك وحتى أثناء الدورة الاستثنائية الخاصة بناميبيا ، قام نظام بريتوريا بخدعة قبول المقترحات الغريبة ظاهريا ، وهي الخدعة الرابعة في السلسلة ولكن مع بعض التحفظات التي جعلت فرض أية تدابير عليها أمرا مستحيلا . وللمرة الرابعة خفت حدة التوتر ، ووافقت سوايو على وقف اطلاق النار ، وسرعان ما بدأت الدورة الخامسة .

اننا الآن نمر بالدورة الخامسة . ان نظام الفصل المنصرى قد أوضح نواياه مرة أخرى ، فقد أصر على اجراء انتخاب خارج رقابة الامم المتحدة لانتخاب جهاز يكون له حق الاختيار والوسائل

والدوافع لكي يصدر اعلانا من جانب واحد للاستقلال ، وهكذا يخلق خطرا اضافيا للمسلم والأمن الدوليين علاوة على الخطر الكامن فعلا في الموقف الناميبي . ودون اشراف الامم المتحدة ورقابتها ودون اشتراك سوابو ، فان هذا الانتخاب أدى فقط الى مجرد جهاز من الدمي المتحركة يشرف عليه نظام بريتوريا . كما لم يوقف هذا النظام سياسته العدوانية المباشرة أو غير المباشرة ضد جيرانه ، ولا سيما انغولا وزامبيا ، كما يواصل سياسات القمع الداخلي التي تهدف - ضمن أمور أخرى - الى اضعاف سوابو والقضاء على عدد كبير من اعضائها . ومرة أخرى تكونت الضغوط الدولية ، ولكن بخطى بطيئة وبمعدل غير مرض عموما .

وفي العام الماضي وجه مجلس الأمن تحذيرا آخر الى جنوب افريقيا لكي تلغي الانتخابات الداخلية وتستجيب للقرار رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ وغيره من القرارات الاخرى خلال اسبوعين ، والا فستواجه بالتدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . ولقد ورد هذا التحذير في القرار ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ الذي اعتمد بأغلبية ساحقة وامتناع خمسة أعضاء فقط عن التصويت ، الا انه لم يؤد الى أى اجراء ذي قيمة .

وفي هذا العام ، فقد دعت الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة مرة أخرى ، الى اتخاذ تدابير وفقا للفصل السابع من الميثاق ولكن دون نتائج أيضا . ولذا ، فاننا مضطرون الان الى ان نتساءل عما اذا كانت هناك دورة سادسة أو سابعة ؟ . واذا كان الأمر كذلك ، فمتى سينتهي هذا كله ؟ هل بعد الاعلان المنفرد الذي يلوح به في ناميبيا ، أم بعد أن يحوز نظام الفصل المنصرى على القوى النووية ومكانية الاسلحة ، ومن ثم يصبح بمنأى عن أية عقوبات ؟

ولذلك نستطيع أن نقول بايجاز ، ان الحالة في ناميبيا هي احدى الحالات التي نجد فيها المجتمع الدولي ، عن طريق الأمم المتحدة في اعقاب عصبة الأمم ، قد اضطلع بثقة مقدسة لم يستطع أن يفي بها ، بل توالى احباطها على مر السنين . وهذا مرجعه من ناحية الى ان ناميبيا تعتبر كأحد الأجهزة الدفاعية لنظام الفصل المنصرى ، ومن ناحية أخرى لأن اولئك الذين - تمشيا مع نظام الفصل المنصرى - قد جنوا ثمارا طيبة من الاستيلاء على موارد ناميبيا ، أو الذين يتوقعون مزايا استراتيجية من حيازة اليورانيوم الموجود بها ، ومن ثم يرفضون رفع قبضتهم خوفا من فقدان هذه المكاسب والمزايا .

لقد قررت محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ومجلس الأمن ، ان جنوب افريقيا ملزمة بأن تسحب ادارتها غير المشروعة من ناميبيا ، كما ان كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد طالب مرارا وتكرارا نظام الفصل العنصرى بأن يفعل ذلك في مواعيد محددة ومعلنة والا سيواجهه باجراءات عنيفة ضده بما في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . ان مدى استجابة نظام الفصل العنصرى لتلك الضغوط ، هو أن يتظاهر وأن يدعي وأن يقوم بمناورات للمفاوضات كلما واجه خطر فرض تدابير فعالة ، ولكنه يعود الى تصنته القديم بمجرد أن تخف حدة تلك الضغوط وتفتقد المقويات المقترحة ضده .

ان المرحلة الراهنة من مناقشتنا الخاصة بناميبيا ، تأتي مع المناورة الخامسة أو السادسة من هذا النوع الذى دأب نظام الفصل العنصرى على اللجوء اليه . فهل سننتظر بصبر السدورة السابعة أو الثامنة أو التاسعة ، في حين يقوم نظام الفصل العنصرى بتدعيم اقتصاده وزيادة ترساناته بمساعدة خارجية وهي في الحقيقة مساعدة غربية وكذلك زيادة امداداته من القوة الاستراتيجية وتطوير قوته النووية الى الدرجة التي لا يحتاج معها الى اجراء تفاوض بشأن ناميبيا ؟ . انه يتعين علينا جميعا في الأمم المتحدة أن نستشعر الآن وأن نتنبه الى ذلك الموعد المحدد الذى ينبغي فيه ان نشرع في اتخاذ اجراء .

ان تحذير عام ١٩٧٦ الخاص بتطبيق تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا اذا ما أخفقت فسي الانسحاب من ناميبيا تمشيا مع القرار الخاص بذلك ، مازال دون تنفيذ . لقد كان من الممكن ارجاء أو نقد أى اجراء ضرورى مرة أخرى ، لأن الدول الغربية الخمس بدلا من أن تنفذ القرارات أن تبدأ دورة أخرى من المحادثات أملا في اقناع جنوب افريقيا في الاندفاع ، ومن ثم فقد انقضت عليها من قرار صعب يتخذه مجلس الأمن . ان هذه المحادثات قد برهنت على انها أفضل الطرق جدى حتى الآن وأكثرها فائدة للتوصل الى مقترحات صالحة ونتائج سريعة . ولكننا نعتقد انها حتى الآن قد خدمت غرضا أكثر فائدة حيث انها قد أظهرت بوضوح - اذا ما كنا نحتاج لمزيد من الايضاح - مكر ومراوغة نظام الفصل العنصرى وتظاهره بالرغبة في التفاوض حتى اذا كان يواجه بأخطر المحاولات ، من أجل التوصل الى حلول وسط ، واصرارته على التشبث بموقفه وتصميمه رغم هذا كله على التمسك

بالحلول الاستعمارية الجديدة وبأن تكون هناك دولة فاصلة ، أو نظاما عميلا في ناميبيا ان لم يكن في زيمبابوي كذلك .

ان الاجراء الذى نفذ بمقتضى القرار ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ كنتيجة لمبادرة الدول الخريفة ، تلك المبادرة التي لم تؤد بعد مرور ١٨ شهرا الى نتيجة أفضل من نتيجة مناورة الفصل المنصرى الخامسة والتسوية الداخلية في ناميبيا ، كان هو تورنهال الثاني . ولذا ، فلنشرع في هذا الاجراء الذى تأخر طويلا . وكما يقول نوى الحكمة ، فلنتعلم من دروس الماضي ، ومن ثم ينبغي أن نتوقف عن المحادثات مع الفصل المنصرى ، ولنبدأ بممارسة الضغوط ولنشرع في اتخاذ اجراء ضده ، لأن هذا النظام يود فقط أن تتم اللعبة بالطريقة التي يريد لها أن تتم بها لكي تتيح له الوقت الذى يحتاجه ، وهذا الوقت يسبقنا ويتغلب علينا . ولذلك فاننا نؤكد ونكرر الدعوة التي تمت في الدورة المستأنفة من أجل المطالبة باجراء ات أوسع مدى الآن ضد جنوب افريقيا بما في ذلك العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد لويو (موزامبيق) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادي أن يمزج السيسى السيد السفير سليم عن أطيبي تمنياته لانجاز المهمة التي أوكلها اليه المجتمع الدولي . ونحن واثقون من أن خبرته وحكمته ستوجهنا عمل هذه الجمعية الى النجاح الكامل .

مرة أخرى نجد أنفسنا نبحث قضية شكلت لعدة سنوات مصدر قلق عميق بالنسبة لنا جميعا . ولعدة سنوات ان الأمم المتحدة كما فعلت في قضايا استثمارية أخرى ركزت كل جهد سلمي حتى تحمل على تيسير عملية تقرير المصير والاستقلال الوطني لشعب ناميبيا . وبعد عدة سنوات من المقاومة ضد الاحتلال الاجنبي ، ان شعب ناميبيا بعد أن أصبح يمي قيمة وحدته والدور الهام الذي يلعبه ليس فقط في الجنوب الافريقي ولكن في العالم بأسره ، قرر بعد أن أحبطت المحاولات السلمية أن يحمل السلاح لتحطيم الاستعمار ، وهو أقصى صور الفناء حقوق الانسان . ان الاستعمار صارغة لالفاء حقوق الانسان ويعيش على أساس الانتهاك ، وارتكاب المذابح والسجن التعسفي وسائر صور القمع للابقاء على سيطرته على كل الشعوب وبذلك يعمل على مواصلة استغلال الانسان في كل الميادين .

ان شعب ناميبيا قد عانى من ويلات الاستعمار أكثر من قرن . ان هؤلاء السكان قد عانوا من القمع الوحشي الاستعماري لجنوب افريقيا . وشعب ناميبيا قد حرم من كل حقوق الانسان الاساسية وأخضع لكل أنواع المهانة ، وفوق كل ذلك ، فان هذه المعاناة الضخمة ازادت حدة عن طريق السياسات غير الانسانية للفصل العنصري والابانتوسانات .

ان الكفاح المنسق لشعب ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا بتأييد القوى المحبة للسلام ضد القمع العنصري يمثل مرحلة في تاريخ الجنوب الافريقي ، مكرسة للقضاء على نظم حكم الأقلية العنصرية التي مازالت موجودة في منطقتنا . ان موزامبيق تعتبر كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو كجزء من كفاح الشعوب المقهورة في العالم من أجل حررتها ولهذا السبب سوف نقدم تضامنا وتأييدنا الكامل . ورغم كل نواحي الاعباط والقمع ، فان الوطنيين في ناميبيا لم يتقاعسوا عن كفاحهم البطولي من أجل تحقيق حقوقهم التي لا يمكن التصرف فيها في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

في عام ١٩٦٦ ، وبمقتضى القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأناطت بالأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال .

ومع ذلك ، بالرغم من التنديد الاجماعي العالمي ، فان جنوب افريقيا لم تتخل عن سياستها . وعلى العكس ، من أجل أن تدعم سيطرتها على منطقة جنوب افريقيا قد زادت من وجودها العسكري في ناميبيا وحولت المنطقة الدولية الى معسكر مسلح خطير تقوم منه بقمع شعب ناميبيا وتشن هجمات عدوانية ضد أنغولا وزامبيا .

ان استمرار اضعاف الصبغة العسكرية على ناميبيا يسير جنبا الى جنب مع الزيادة في استغلال المصادر الطبيعية في المنطقة . وان جنوب افريقيا بالاضافة الى المؤسسات عبر الوطنية ومقارها - - - وعواصمها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تقوم بتنفيذ مخطط اقتصادي لنهب واستنزاف ثروات ناميبيا متجاهلة شعب ناميبيا .

ومن ناحية أخرى ، في مواجهة زيادة الوعي والاحتجاجات من جانب الوطنيين في ناميبيا ، فان الادارة البغيضة غير الشرعية في جنوب افريقيا تقوم بمزيد من أعمال التشريع القمعي . وموجبات الارهاب للرجال والنساء والأطفال المسالمين الأبرياء تتبعها أعمال التمذيب والتشويه والقتل - - - هي من المناظر المألوفة يوميا في ناميبيا .

نحن في موزامبيق رفضنا قبول فكرة أن استخدام القوة والمفاوضات يتعارضان مع عملية التحرر الوطني . اننا لا نحب الحرب ، ولكننا نؤمن بأنه حين تكون المتناقضات والعداوات لا يمكن الفصل بينهما ، كما هو الحال في هذه القضية ، فاننا نعتقد أن الحرب وحدها هي التي ستحقق السلام والعدالة . لذلك نجد أنفسنا في جانب المحاربين من أجل الحرية (سوابو) في حربهم - - - من أجل تقرير المصير والاستقلال .

وفقا لاقتراح من الدول الغربية الخمس وافقت عليه الأمم المتحدة بالاضافة الى برنامج - - - التنفيذ ، فان استقلال ناميبيا كان يجب أن يتحقق في السنة الماضية . ومع ذلك ، فقد سمح لجنوب افريقيا بأن تتعدى المجتمع الدولي بطريقة صارخة ومنعت حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . ولتسهيل تنفيذ اقتراح الدول الغربية الخمس بشأن ناميبيا الذي وافقت عليه الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان دول المواجهة وحركة سوابو قبلت مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح والخطوط - - - العامة المقترحة من الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذها . وان جنوب افريقيا التي تحتل

المنطقة بطريقة غير مشروعة رفضت الاستجابة الى الاقتراحات في اجتماعات المشاورات في جنيف .
وبعد فترة طويلة من الانتظار والقلق فان وزير خارجية النظام المنصرى ، بيتربوتا جاء في الخامس
من هذا الشهر برد فعل لم يدعش أى أحد . الفطرسة والضموض والشروط المسبقة هي الرد الذى
تلقاه المجتمع الدولي من جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا تقبل فقط مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح
ان امكن التوصل الى اتفاق بشأن ست نقاط معلومة جيدا .

المنطق وراء كل هذه الشروط المسبقة واضح ولا يحتاج الى أى تعقيب من وفد بلادى . ان هذه الشروط المسبقة تعكس اهانة أخرى للجهود التي بذلها المجتمع الدولي والامين العام وحركة "سوابو" والبلدان الافريقية .

والآن أصبح واجبا على المجتمع الدولي أن يستنكر ويدبر المفاورات التسوية من جانب جنوب افريقيا ، والتي تهدف الى خلق العقبات أمام عملية تحرير شعب ناميبيا . وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات محددة ضد جنوب افريقيا حتى تكفل أن الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن ستطبق . ويجب أن نكثف من تأييدنا وتضامننا مع حركة سوابو التي تحارب من أجل ناميبيا حرة موحدة وغير مقسمة وتشمل " والفيس باى " .

وفي مواجهة هذا الموقف يرى وفد بلادى ان أى قرار يتخذ بغية حل مشكلة ناميبيا لن يكون سليما الا اذا احترمت ارادة المحاربين ، الممثلين الشرعيين للشعب ذلك الاقليم .

ان جهاز الأمم المتحدة أسهم في احداث تغييرات عميقة ومفاهيم وقيم للمجتمع الدولي . ومن الضروري الآن تكلمة هذه التغييرات الايجابية باتخاذ اجراءات حاسمة ضد المرض السياسي البغيض في الحضارة المعاصرة ألا وهو النظام الاستعماري العنصرى القائم على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان الفصل العنصرى يعني الجوع والبؤس ؛ وهو يعني المرض والجهل ؛ وكذلك يعنى البطالة . بعبارة أخرى الفصل العنصرى هو انكار تام لوجود الانسان .

ان نظام الفصل العنصرى الذى رفضه المجتمع الدولي يحاول ادخال تغييرات سطحية لا تعدل من جوهر أو كيان السيطرة والتمييز . وفي هذا الاطار نشهد بوادر تحرير زائفة للنظام في بعض المجالات الاجتماعية . وفي نفس هذا الاطار ادخلت سياسة البانتوستانات وعن طريق البانتوستانات تحاول جنوب افريقيا خلق دول عازلة لحماية القلعة العنصرية . وعن طريق البانتوستانات تستطيع أن تضع تحت تصرفها احتياطا دائما للعمالة الرخيصة يكفل استمرار نظام الاستغلال . وعن طريق البانتوستانات فان الشعب الذى يمثل أمة جنوب افريقيا أصبح مقسما .

ان فشل محاولات ايجاد حل عن طريق المفاوضات السلمية لمسألة ناميبيا يرجع الى رغبة جنوب افريقيا في الهيمنة في الجنوب افريقي . وعن طريق اجراءات العدوان حاولت جنوب افريقيا

اشاعة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة واضعاف وتحطيم حركة " سوابو " . ان أى تأييد لنظم الأقلية في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية لن يؤدى الا الى تشجيع هذه النظم في أعمالها العدوانية ضد بوتسوانا ، زامبيا ، موزامبيق وأنغولا . ان جنوب افريقيا تعتزم اقامة استثمار جديد في مجال نفوذ عنصرى في الجنوب الافريقي . لذلك من المهم ان تراجع الامم المتحدة الموقف في الجنوب الافريقي في ضوء محاولات جنوب افريقيا المتضافرة لفرض سيطرتها على المنطقة .

ان وفد بلادى مقتنع بأن كفاح شعبي زمبابوى وجنوب افريقيا لا ينفصل عن كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة حركة " سوابو " . أن الهدف واحد الا وهو التحرر الكامل من القهر لذلك فان كفاح شعب ناميبيا يستحق التأييد الكامل لمنظمتنا .

وحتى يأتي اليوم الذى تصبح فيه ناميبيا دولة مستقلة حرة من القهر الاستعماري لجنوب افريقيا يجب أن يكون شعارنا " الكفاح المستمر " .

السيد فيرتر (الارجننتين) (الكلمة بالاسبانية) : لا حاجة بي لأن أذكركم ان الجمعية العامة ومجلس الأمن وفيرهما من أجهزة منظومة الأمم المتحدة قد عالجت مرارا مشكلة ناميبيا . وهذا دليل واضح على أهمية وخطورة المشكلة ، وله ما يبرره نظرا للاحتلال المستمر غير الشرعي لناميبيا ، وهو دليل على الملامح التمييزية والمفارقة التاريخية لادارة جنوب افريقيا لذلك الاقليم ، ونظرا الى النداء الدائم للشعب الناميبي بحقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال فسي ناميبيا متحدة .

ان موقف الارجننتين ازا* هذا الموضوع قد تأكد تكرارا واليوم فاننا نود أن نعيد تأكيد النقاط الاساسية لهذا الموقف . فيما يتعلق بحكومة الارجننتين :

أولا ، منذ اعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) فان ناميبيا وسكانها اصبحوا مسؤوليه مباشرة للأمم المتحدة .

ثانيا ، ان احتلال وادارة جنوب افريقيا لناميبيا يعتبر غير شرعي لذلك يجب عليها أن تتسحب من هذا الاقليم بالكامل .

ثالثا ، ان شعب ناميبيا له الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢١٤٥ (د - ٢١) والقرارات الأخرى للجمعية

العامه ومجلس الأمن المتصلة بهذا الموضوع . وينبغي على المجتمع الدولي أن يسدى تعاونه لشعب ناميبيا في نضاله لممارسة هذا الحق .

رابعا ، كما تنص الفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) حتى يمكن لشعب ناميبيا أن يقرر مستقبله بحرية من البديهي أن تجرى انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة لكل ناميبيا ككيان سياسي واحد .

وخامسا ، ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د ل ه - ٥) هو السلطة الادارية الشرعية لناميبيا حتى تحقق استقلالها .

وسادسا ، وجوب احترام وحدة أراضي ناميبيا ووحدة شعب ناميبيا وهويته الوطنية وحقه في التصرف ، بشكل كامل وحر ، في الموارد الطبيعية للاقليم .

سابعا ، ان أية تسوية متفاوض بشأنها ترمي الى حل مشكلة ناميبيا ينبغي أن تقوم في نطاق قرارات الأمم المتحدة وتحظى باشتراك جميع الاطراف بما في ذلك منظمة شعب جنوب غرب افريقيا " سوابو " التي اعترفت بها غالبية الدول باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا .

ثامنا ، ان الموقف السائد في ناميبيا نتيجة للاحتلال غير الشرعي والمستمر للاقليم والتدابير المعتمدة لاطالة أمد هذا الاحتلال غير الشرعي تهدد السلم والأمن الدوليين في منطقة الجنوب الافريقي .

وفي هذا الضوء من المناسب أن يستمر مجلس الامن في معالجة المشكلة وان يعتمد التدابير الملائمة التي تكفل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وان كان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ليس له ما يبرره من ناحية القانون أو الاخلاق فسي الماضي فقد برهن استقلال المستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا مؤخرا وامكانيات استقلال روديسيا الجنوبية ، على العملية السياسية الحتمية التي لا مجال فيها لاستعمار أو تفرقة عنصريّة ان هذه الحقيقة ، في رأينا ، أساسية .

وفي الواقع يبدو من الواضح لنا انه في هذه المرحلة المتأخرة نوعا ، فان المسألة تصبح غير متعلقة بأن تعترف جنوب افريقيا بأوجه القصور القانونية والاخلاقية في موقفها ، ولكن بأن تتوخى الواقعية والمسؤولية التاريخية . فينبغي على بريتوريا ان أن تعترف بأنه ليس هناك متسع للمخططات القانونية التي تتنافى مع مسيرة التاريخ ، ومن ثم فانه ينبغي أن تحدث تغييرات في مسارها . ان الوقت الذي كان يبدو وفي صالح بريتوريا ، يبدو وأنه قد أصبح في صالح تلك القوى التي تعارض ذلك النظام الاجتماعي والسياسي الذي تدافع عنه جنوب افريقيا . ومن ثم فان جنوب افريقيا ينبغي أن تعدل عن موقفها ، ان لم يكن عن اقتناع ، فعلى الأقل بشعور من أن الوقت قد حان لذلك .

وبعد أن قلت ذلك ، فانه ينبغي أن نعترف ، بكل حسن نية ، انه بالنسبة للد وافع التي ذكرناها فان تطور مشكلة ناميبيا قد أحرز بعض التقدم . وفي الوقت الراهن ، فان جنوب افريقيا قد وافقت على التفاوض لتصفية الاستعمار من ناميبيا ، ومن ثم تجعل من ذلك أمرا من الممكن ان يفضي الى حل مرض وحاسم لمشكلة ناميبيا . صحيح أن التدابير التسويقية التي تتخذ من جانب بريتوريا بمفردها لا تتمشى مع روح الخطوات اللازمة من أجل التوصل الى تسوية عادلة ، وعلى سبيل المثال طالما كانت تدعي بريتوريا انها تقوم بمفاوضات على أساس اقتراح الدول الغربية الخمس والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، الا أنها لا تزال تقوم باعتداءات مسلحة ضد الدول المجاورة وبالإضافة الى تلك الاعمال ، فان جنوب افريقيا الآن تقبل مفهوم المناطق المنزوعة السلاح الذي اقترحه الرئيس الراحل نيتو . ولكن في الوقت ذاته ، فان قبول هذه الفكرة قد اقترن بسلسلة من الشروط يمكن أن تؤدي الى تشويه كامل لهذا المفهوم .

والحقيقة هي أنه رغم العقبات العديدة ، فان عملية التفاوض تسير قدما . ان الأرجنتين التي حثت الاطراف وما على أن تبذل قصارى جهدها من أجل السعي وراء حل موحد وعادل للمشكلة ، تود الآن ان تكرر هذا النداء .

ولقد شجعنا النجاح الذي تحقق في مفاوضات جنوب روديسيا ، وهو موضوع يتعلّق بالنزاع في جنوب افريقيا . اننا نفهم أن تصفية الاستعمار في روديسيا سوف يكون لها أثر فعلي على الموقف في ناميبيا . انها - على الأقل - توضح ان المفاوضات تبرهن على انها طريقة ملائمة

للتوصل الى حل مرض للموضوعات الاستعمارية المتبقية . كما أنها تؤكد عكس تيار الاستعمار ، وكذلك احترام النتائج التي تم التوصل اليها .
 اننا نود أن نعرب عن رغبتنا في استيعاب هذا الدرس من جانب زعماء جنوب افريقيا الذين يتسمون بالثعنت ، والا اصبحوا أكبر عدو للمصالح الخاصة التي تود جنوب افريقيا حمايتها .
 وفي الختام نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام وللمجلس الأم المتحدة لناميبيا لجهودهما المتواصلة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة الخاصة بناميبيا بهدف التوصل الى حل سلمي مقبول لهذه المشكلة الخطيرة .

السيد فاريلا كوبروس (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ وافقت الجمعية العامة على القرار S/21/45 (د - ٢١) في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، فان مسألة ناميبيا كانت معروضة باستمرار على الأمم المتحدة .
 ولقد درس وفد بلادى بعناية ويشمول ، تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الادارية الشرعية على ناميبيا وفقا للقرار S/22/48 للدورة الخامسة الاستثنائية للجمعية العامة .
 ان هذا التقرير يبعث على القلق الخطير . انه رغم جميع الجهود المبذولة من جانب منظمنا ورغم الجهود الفعالة من المجلس ، لا توجد اية بادرة لخلاص شعب ناميبيا قريبا .
 ان وفد بلادى يهنئ أعضاء المجلس وخاصة رئيسه السفير لوساكا من زامبيا للعمل الذي قام به من أجل استقلال ناميبيا .

ان جنوب افريقيا تواصل احتلال ناميبيا بطريقة غير مشروعة ، وتواصل الالتجاء الى مناورات من كل نوع حتى تعطل ايجاد اية تسوية للنزاع ، وتواصل تجاهل قرارات الأمم المتحدة سواء كانت من الجمعية العامة أم من مجلس الأمن ، وبذلك فان جنوب افريقيا تقاوم الارادة العامة للمجتمع الدولي ، وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . ان هذا التلاعب والتجاهل لحقوق الانسان الأساسية ، والتمييز الذي تفرضه جنوب افريقيا بما يضر بشعب ناميبيا ، وتطبيق التكتيكات المعوقة ، وتعطيل استقلال المنطقة وتجزئتها الى بانتوستانات ، والضم غير المشروع لاجزاء من اراضي ناميبيا ، كل ذلك علامات واضحة جلية على تجاهل جنوب افريقيا لهذه المنظمة ، ويدل على عدم احترام نظام بريتوريا لقراراتنا .

ان وفد بلادى يرفض أية محاولة لايجاد تسوية داخلية تتجاهل حق شعب ناميبيا ، ويعتبر أن مثل هذه المناورات التكتيكية لن تؤدى الا الى زيادة سوء الأزمة الحالية ، وان مثل هذه الاجراءات المعوقة التسوية تحول دون تحقيق الهدف النهائي الا وهو التحرر الكامل واستقلال ناميبيا .

اننا ندين انتهاك جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن ، وغزوها لاراضي دول مجاورة وخاصة انغولا وزامبيا . كما اننا نأسف للخسائر في الارواح والدمار الناجمين عن مثل هذه الاعدياات . وانا واصلت جنوب افريقيا تجاهل قرارات محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فلن يكون هنالك من حل الا فرض تنفيذ القرارات عليها .

ولذلك فاننا سنؤيد اية اجراءات تكون الامم المتحدة على استعداد لاتخاذها وتطبيقها بفاعلية ضد نظام جنوب افريقيا ، وخاصة الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . وانا كان هناك بلد في تاريخ المنظمة يستحق تطبيق هذه الاجراءات عليه ، فهو جنوب افريقيا . ان الموقف في ناميبيا ينادى باتخاذ اجراءات جذرية فعالة ، والا فان هذا الاستغلال المشين للموارد الطبيعية لذلك البلد من جانب جنوب افريقيا والاجراءات العنصرية التي تتخذها ضد سكانه ، ستؤدى الى موقف نجد فيه - عندما يتحقق التحرر في النهاية - ان موارد ذلك البلد قد استنفذت بالكامل ، ويترك السكان دون اية مورد لهم . وليس هذا هو مصير البلد الذى حارب لعدة سنوات من أجل استقلاله . ان منظمنا لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدى ومثل هذا الشيء يحدث في منطقة واقعة تحت ادارتها .

السيد محمد ساسي (الجماهيرية العربية الليبية) : كما نعلم ، أنه منذ وقت ليس بالبعيد اعتمدت الجمعية العامة عددا كبيرا من القرارات تتعلق بسياسة الفصل العنصرى التي يمارسها كيان جنوب افريقيا ، وقد اتفق المجتمع الدولي على ان سياسة الفصل العنصرى التي تمارس من قبل جنوب افريقيا أصبحت لا تطاق وبالتالي أكد أن ظاهرة الفصل العنصرى تعتبر من أبشع الظواهر في العصر الحديث .

والآن - سيدى الرئيس - ها نحن نجتمع مرة ثانية لمناقشة سياسة أكثر بشاعة تمارس من قبل النظام نفسه على شعب ناميبيا وحركته الوطنية . ان الوضع في ناميبيا يتفاقم بسرعة ، ويرجع هذا في المقام الأول الى عناد نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا وما يقوم به من مناورات ، وما يتبعه من أساليب تعويقية وحملات ارهابية أصبحت تشمل جميع ارجاء ناميبيا ، وليس هذا فحسب بل انها جعلت الاقليم ترسانة مسلحة لاستخدامها مطلقا لاعتداءاتها العدوانية المستمرة ضد الدول المجاورة وخاصة انغولا التي منيت الشهر الماضي باعتداء وحشي غادر من قبل قوات بريتوريا العنصرية ، والذي نتج عنه ازهاق أرواح المدنيين العزل من السلاح ، بالإضافة الى تدمير المباني والمصالح الحيوية لذلك البلد . وقد أدان مجلس الأمن في قراره رقم (٤٥٤) سنة ١٩٧٩ جنوب افريقيا لاعتداءاتها الوحشي ضد انغولا واعتباره خرقا لسيادة وأراضي دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة . وبطبيعة الحال فان الهدف الكامن من وراء هذه الاعتداءات هو احباط خطة التسوية الجارية الآن في المنطقة وذلك تنفيذ لقرارى مجلس الأمن (٣٨٥) سنة ١٩٧٦ ، (٤٣٥) سنة ١٩٧٨ .

لقد مضت ثلاثة عشر عاما على قرار الجمعية العامة (٢١٤٥) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ الذى نص على انها انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ووضع ادارة الاقليم تحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة . منذ ذلك الوقت فان تواجد جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر تواجدا غير شرعي ومنافيا لكل قواعد القانون الدولي ، ومخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ، وتحديا واضحا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تزيد على ثلاثين قرارا .

ان استمرار جنوب افريقيا في تحديها لقرارات الأمم المتحدة وتشهتها باقليم ناميبيا ، لأمر يدعو الى القلق حيث ان استمرار تواجد جنوب افريقيا ، ورفضها الانسحاب من ناميبيا والاستمرار في نهب ثرواته الطبيعية واستغلال طاقاته البشرية يعتبر تحديا لقرار الجمعية العامة رقم

١٨٠٣ (د - ١٧) ؛ الذي يؤكد حق الشعوب في سيادتها على الثروات والموارد الطبيعية في أقاليمها والتصرف فيها ، بالطريقة التي تراها ملائمة للرفع من مستوياتها وتنميتها .
كما أن ذلك يعتبر تحدياً أيضاً للقانون الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الخاص بالحفاظ على ثروات الاقليم ، والذي تنص فقراته الأولى على منح أى شخص أو كيان ، أو شركة أيا كان نوعها من بيع واستغلال أو أخذ أو تصدير الثروات الطبيعية ، سواء كانت معدنية أو حيوانية ، بغير إذن من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارات عديدة تؤكد جميعها حق شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال ، وقد كان آخرها القرار الذي صدر عن الجمعية العامة تحت رقم ٢٠٦ / ٣٣ بتاريخ ٢٠٦ / ٣١ م . وقد أكد القرار من جديد رسمياً المسؤولية المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة عن ناميبيا وتجديد تصميمها على ضمان الاضطلاع الفعال والكامل بهذه المسؤولية ، وكذلك مناشدة الدول الاعضاء مساندة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى الاستقلال . وقد أدان القرار بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لما قام به من أعمال متفطرسة ومتحدية كى يفرض على الشعب الناميبى ما يسمى بالتسوية الداخلية وانشاء مجلس وطنى زائف وغير شرعى ، يرمى الى الحصول على اعتراف دولي من أجل ادامة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا واستفلالها العنصرى لها . وجاء في القرار دعوة مجلس الأمن للانعقاد لاتخاذ تدابير تنفيذية ضد جنوب افريقيا ، حسبما جاء في الفصل السابع من الميثاق ، لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

ان هذه الجمعية ، ومجلس الأمن ، والمحكمة الدولية وبقية المجتمع الدولي قد شجبوا مرارا طفمة بريتوريا لجرائمها وأعمال القمع ضد شعب ناميبيا والواقع ان المجتمع الدولي ، الذى تقوده الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٦ ، قد طالب بانسحاب فوري وغير مشروط من ناميبيا من قبل العنصرين في بريتوريا ، وأن نظام جنوب افريقيا كما اتضح جيدا في الوثائق التي اعدت من قبل الأمم المتحدة منذ انتهاء ولايته على ناميبيا ظل متشددا ومتعننا ومتحديا لمطالب الأمم المتحدة في حين كانت هناك المقترحات التي تقدمت بها الدول الغربية الخمس لايجاد حل سلمي لناميبيا ، والتي نصت على وقف اطلاق النار في الاقليم ، وعلى الانسحاب المرحلي لجميع الجنود الافريقيين

الجنوبيين باستثناء ٥٠٠ جندي يرابطون بقواعدهم في غروتفونتين أو اشيفلو ثم ينسحبون بعد المصادقة على الانسحاب . كما نصت المقترحات على عودة جميع اللاجئين النامبيين المحتجزين منهم وغير المحتجزين في خارج الاقليم ، بما فيهم المنظمة الشمبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) لكي يتسنى لهم الاشتراك بحرية في العملية السياسية . وأن الجميع يذكر بأن هذه الخطة قدمت قبل انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ، وقد حكمت عليها بالفشل عدة وفود منها وفد بلدي آنذاك لعدة أسباب من بينها :

(١) الهدف من هذا المخطط ، هو محاولة التأثير على مكانة سوابو ، واضعافها في الداخل والخارج ، واظهارها بمظهر المتصلب الراض للتسوية السلمية وبالتالي امكانية التأثير على موقف الأمم المتحدة ، والرأي العام العالمي المؤيد لسوابو .

(٢) كان محتوى المخطط في حد ذاته قد جاء في صيغة غامضة ، يمكن تأويلها بأكثر من مفهوم . ففي الوقت الذي يدعي فيه بأنه جاء لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ ، فان هذا المخطط ، يبقي على ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية في الاقليم ويسمح لهذا الكيان ، بالاحتفاظ بقوات بالاضافة الى الشرطة التابعة لهذا النظام العنصري .

(٣) خلو المخطط من أية اشارة الى خليج والفيش ، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا . ان تجاهل المخطط لخليج والفيش ، قد سمح لنظام جنوب افريقيا بالاحتفاظ بقواته في الخليج ، الأمر الذي يشكل تهديدا صريحا لبقية اراضي ناميبيا .

لكل هذه الاسباب وفيها جاء حكم وفد بلدى على هذا المخطط منذ البداية واعتبره فصلا جديدا من مسرحية ترجع بدايتها منذ انهيار الاستعمار البرتغالي في افريقيا ، وحصول انفولا وموزامبيق على استقلالهما ، أما نهاية فصول المسرحية فهو أمر معروف ، وسيستمر طالما وجد مقدمو هذه المسرحية من يستمع اليهم وينخدع في نواياهم المفضرة .

ان المشكلة النامبية ستطول طالما لا يزال حكم الاقلية العنصرية في الحكم وان المشكلة ليست في طرح علول لها ، وليست مشكلة انعقاد مؤتمرات تلو المؤتمرات ، ان المشكلة تكمن اولا وأخيرا في ازالة النظام العنصرى البغيض في جنوب افريقيا واعطاء الشعب النامبي حقه في تقرير المصير والاستقلال . ان هذه المؤتمرات تهدف أولا الى مزيد من التسوية ، واطالة حكم عنصر العنصريين في جنوب افريقيا في التحكم بشعب نامبيا ، وأخيرا وليس آخر استمرار استغلال القدرات البشرية لهذا الشعب المكافح .

ان الكل يعلم بأنه خلال الاحدى عشر عاما الماضية لم يقم الكيان العنصرى في جنوب افريقيا بأى عمل يهدف الى التعاون مع مجلس الأمم المتحدة لنامبيا أو مع الأمم المتحدة بصفة عامة عول قضية نامبيا بل زاد هذا النظام من تعنته وأعماله الوحشية وقام بتسليح نامبيا على حساب شعبيها ، واليوم أصبح هذا النظام ينفذه الجميع لسياسته وممارسته في نامبيا وكذلك لنظامه الاستعمارى الذى يعتمد على الفصل العنصرى . ومن الناحية العملية فقد طردت جنوب افريقيا من هذه الجمعية ولكن بفضل حق النقض (الفيتو) الذى مارسه بعض الحلفاء الغربيين في مجلس الأمن ، فانها ما زالت عضوا في هذه المنظمة . ان جنوب افريقيا وعملاءها المنتمين الى القوى الخيرية قد قاموا باعتداءات على نامبيا والدول المجاورة ، وأصبحت هذه الاعتداءات تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين . ان مجلس الأمن ، بدلا من ان يكون معاونا للجمعية العامة من أجل حماية ضعائيا العدو ان العنصرى ، استعملته الدول الغربية الدائمة العضوية لعرقلة كل تقدم وذلك عن طريق استخدام حق النقض المتكرر وبالتالي جعلت هذا الجهاز غير فعال .

ان على المجتمع الدولى مسؤولية خاصة وخطيرة تجاه تزايد لجوء كيان جنوب افريقيا الى تعزيز قوته العسكرية في نامبيا ، وتجنيد وتدريبه النامبيين للاشتراك في جيوش قبلية ، واستخدامه غير الشرعى لاقليم نامبيا لشن أعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة - واستمرار قيامه بنقض

الناميبين بالقوة من منطقة الحدود الشمالية لناميبيا وذلك لافراخ عسكري ، وفي هذا الصدد يدين وفد بلادى التعاون العسكري المستمر بين جنوب افريقيا العنصرية وعضو الدول الغربية وفيها من الدول وخاصة التعاون في المجال النووي . ونرى أن أى تعاون من جانب الدول الغربية مع الكيان العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان العسكري ، وكذلك تطوير جنوب افريقيا لأسلحة نووية ، يشكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن الخاص بفرض حظر عسكري على جنوب افريقيا ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ومن ناحية اخرى يواصل الكيان العنصرى في جنوب افريقيا عملياته للقضاء على شعب ناميبيا ان أنه خلال عام ٧٨ و ٧٩ زجت شرطة جنوب افريقيا اعدادا كبيرة من قادة سوابو وعضائها في السجون وذلك لخفق أية معارضة من سوابو ، ولقد تعرضوا يوميا لايضح انواع التعذيب من قبل البوليس العنصرى في جنوب افريقيا ، وان وفد بلدى يؤيد تماما مطلب ممثل سوابو الذى عرضه في مجمل بيانه الذى القاها أمام الجمعية العامة في السادس من هذا الشهر

(ثم تحدث بالانكليزية)

” اننا نهييب بهذه الجمعية الموقرة ، ومجلس الأمن تخويل الأمين العام فسي ان يسهل من خلال مساعيه العميدة اجراء تحقيق في ظروف اولئك الناميبين المعتقلين في السجون ، ومراكز المعتقلات ، ومعسكرات التعذيب في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ، وان يكفل الافراج الفورى غير المشروط عنهم ”

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ان التعدى السافر الذى تواجهه الأمم المتحدة من كيان جنوب افريقيا العنصرى في عدم امتثاله لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذى وضع الأسس لاجاد تسوية عادلة لقضية ناميبيا عن طريق قراره رقم (٤٣٥) (١٩٧٨) ، الذى أكد على الهدف القاضي بانسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية في ناميبيا وبالتالي نقل السلطة الى شعب ناميبيا بمساعدة الأمين العام وفقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الذى ينص على وضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال تحت سلطته لمدة تصل الى اثني عشر شهرا لمعاونة الممثل الخاص للأمين العام في اداء المهمة الموكلة اليه وفقا للفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٤٣١ (١٩٧٨) ، وهي ان يكفل الاستقلال المبكر لناميبيا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة .

وقد تمت موافقة سوابو على التعاون من طرفها لتنفيذ تقرير الامين العام وأبدت استعدادها لتوقيع واحترام احكام وقف اطلاق النار ، ولكن عندما طلب من الكيان العنصرى التعاون فوراً مع الأمين العام في تنفيذ القرار ، أعلن الكيان العنصرى بأنه سيجرى انتخابات داخلية في ناميبيا ، وأنشأ ما يسمى جمعية تأسيسية في ويندهوك، ومنحها سلطات تشريعية وتنفيذية لإعلان الاستقلال من جانب واحد وقد اعتبر هذا القرار من سلطات جنوب افريقيا دليلاً لا لبس فيه على رفض هذا الكيان لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين يقضيان باجراء انتخابات حرة ونزيهة ، تحت اشراف الامم المتحدة تؤدى الى استقلال حقيقي لناميبيا . ان هذا التحدى السافر لقرارات مجلس الامن ، يجب ان يقابل من قبل المجلس باتخاذ اجراءات رادعة لارغام هذا الكيان العنصرى على تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بناميبيا .

ويتحدى مرة ثانية الكيان العنصرى في جنوب افريقيا ، الحل الوسط الذى طرح من قبل الامم المتحدة ، والمتضمن انشاء المنطقة المنزوعة السلاح ، والتي تقدر بحوالي ٦٠ ميلاً ، على الحدود الناميبية الزامبية والحدود الناميبية الأنجولية ، تحت اشراف قوات منظمة الامم المتحدة ، وبالفعل مرة ثانية برهن شعب ناميبيا ، بقيادة مثله الشرعي سوابو عن حسن نواياه ، من اجل التوصل الى تسوية سلمية لقضيته العادلة ، فبر أن حسن نيته كان يقابل في كل مرة بتعننت وصلف من كيان جنوب افريقيا العنصرى ، مغتلقا المعادير الواهية ، والمراقيل التي تهول دون ايجاد تسوية سلمية لهذه القضية ، وقد برهن على سوء نيته لايجاد حل للقضية ، وذلك من خلال المذكرات المتبادلة بين هذا النظام والامين العام خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، وكان آخرها المذكرة التي وجهها كيان جنوب افريقيا العنصرى الى الامن العام تحت رقم S/13680 بتاريخ الخامس من كانون الاول / ديسمبر والتي ورد فيها قبول كيان جنوب افريقيا العنصرى بمبدأ انشاء منطقة منزوعة السلاح ترتبط بعدة شروط. برهنت منذ الوهلة الاولى على مدى سذاجة وغباء المسؤولين لهذا الكيان العنصرى .

ان الشروط الموضوعية من قبل الكيان العنصرى في جنوب افريقيا هي عبارة عن محاولة أخرى لافشال هذا المقترح من ناحية ، وأن موعد قبول المقترح من جانب العنصرين في جنوب افريقيا والذي جاء قبل يوم واحد من انعقاد الجمعية العامة لمناقشة قضية ناميبيا ، لأمر يدعو بطبيعة الحال

الى الشك والارتياب في نوايا هذا النظام من ناحية أخرى ، ان الهدف واضح ، وهو التقليل من فعالية المناقشة ، وعدم اتخاذ اي قرار قوى يدين هذا النظام .

ان وفد بلدى يرى ان التسوية والمماطلة والوعود الجوفاء التي لا طائل من ورائها من قبل الكيان العنصرى ، يحتم على الجمعية العامة :

أولا - أن تعلن بكل وضوح أن على كيان جنوب افريقيا العنصرى أن يلتزم التزاما كاملا بتطبيق وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وخاصة قرارى مجلس الامن ٣١٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) وبدون شروط مسبقة ، وفي حالة عدم رضوخه يجب تحميله المسؤولية عن احباط مجهودات الامم المتحدة في ايجاد تسوية سلمية وعادلة لقضية شعب ناميبيا ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ، وخاصة قرارى مجلس الامن سالفى الذكر . وانه على الدول الغربية المتقدمة بالمشروع أن تنضم الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة لاتخاذ اجراء رادع للحد من تعنت وتحدى نظام جنوب افريقيا العنصرى لقرارات وميثاق الامم المتحدة .

ثانيا - مطالبة مجلس الامن بالاجتماع ، لاتخاذ قرارات رادعة ضد هذا النظام ، وتنفيذ الفصل السابع من الميثاق ، لتحقيق طرد ادارة الكيان العنصرى ، في جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا ، واطاحة الفرصة لشعب ناميبيا من تقرير مصيره واستقلاله ، بقيادة (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

ثالثا - الادانة بشدة لكيان جنوب افريقيا العنصرى لارهابه وتخويله لشعب ناميبيا ، وحجز زعمائه من سوابو ، قصد القضاء على سوابو داخل ناميبيا ، حتى يتسنى لهذا النظام خنق أصوات الشعب الناميبى المعلنه ، لاحقاق الحق ولاعطائهم حريتهم واستقلالهم المنشود ، ومطالبة النظام العنصرى بالافراج عنهم فورا دون شروط وتشكيل لجنة من قبل الامم المتحدة لتقصي الحقائق لاحوال السجناء الناميبين .

رابعا - تقديم الدعم المادى والمعنوى لمنظمة سوابو لمواصلة قيادة شعب ناميبيا في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال . وفي هذا الخصوص فان كل من قرارات مؤتمر القمة الافريقي الذى عقد بليبيريا ، وقرارات القمة لدول عدم الانحياز بها فاننا تعلن وقوفها جنبا الى جنب مع شعب ناميبيا وقيادته سوابو في كفاحه ضد كيان جنوب افريقيا حتى النصر والاستقلال ، كما أكد قرار مؤتمر القمة

الافريقي وقرار عدم الانحياز على التعاون مع منظمة الامم المتحدة حتى يتم التوصل الى حل عادل
لقضية ناميبيا ، والى تأييد الجهود التي يبذلها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، للقيام بمسؤوليته
الموكلة اليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤١ (د-٥) .

وفي الختام ، فانني أريد أن أؤكد بأن شعب الجماهيرية العربية الليبية سيستمر في مساندة وتأييد ودعم شعب ناميبيا الشقيق ، بكل امكانياته ، في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال ، بقيادة (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد . كما أريد أن أعبر عن تقدير وفدى للمجهودات القيمة التي يبذلها الأمين العام ، سعادة الدكتور كورت فالدهايم ، وكذلك يعبر عن تقديره للمجهودات التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من أجل القيام بمسؤولياته الملقة على عاتقه من قبل الجمعية العامة ، وكذلك يهنئ لجنة الأربع والعشرين على تقاريرها القيمة تجاه ناميبيا وزيمبابوي .

هذا ، ويود وفدى أن يعلن عن انضمامه الى قائمة المتبنين القرارات من (A/34/45) الى (A/34/50/Rev.1) .

السيد الففارى (اليمن) : أولا باسم وفد الجمهورية العربية اليمنية نجدد شكرنا وتقديرنا الحار لرئيس وأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، للجهود الجبارة التي يقومون بها ، مشفوعة بالتقارير الواضحة والوثائق ؛ في سبيل تحقيق استقلال شعب ناميبيا ، حتى يشارك مستقبلا ، هو بنفسه ، في مجالس تحررية ماثلة تناقشها الجمعية العامة .

سنة بعد أخرى ، واللجان الرئيسية والهيئات الدولية المختلفة تناقش مسألة ناميبيا ، التي نالت اهتمام المجتمع الدولي بأسره وذلك في نظرنا يعطي القضية أبعادا جديدة وزخما نضاليا حديديا رائعا ، وخاصة أن الجبهة الوطنية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي يكتسبان ويحققان انتصارات رائعة حتى يبرهننا على أن النضال من أجل الخلاص من براثن الاستعمار وتصفيته وانهايته ، هو أسس وأرفع عمل يؤديه انسان اليوم ، وخاصة في الجنوب الافريقي .

ان نظام جنوب افريقيا ، الذي لا يزال يحتل اقليم ناميبيا ومنذ فترة طويلة ، يشكل انتهاكا لكافة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وتحديا لارادة المجتمع الدولي . كما أنه يشكل عملا من أعمال العدوان الموجهة ضد الشعب النامبي ، وبقيّة الدول المستقلة المجاورة في جنوب افريقيا .

ان السؤال الذي يطرح نفسه ، هو كيف يستطيع نظام جنوب افريقيا العنصرى الاستمرار في احتلال ناميبيا ونهب ثروة وممتلكات هذا الاقليم ، رغم أن عهد الاستعمار والاحتلال ، الذي ساد العالم لفترة من الزمن ، قد توارى وذهب .

ان الرد يكمن في طبيعة النظام العنصرى في جنوب افريقيا . فبحكم ثرا* الاقليم وتوفر المواد الخام ، وبحكم مساعدة بعض الدول الغربية ، التي تلتقي مصالحها الاحتكارية مع سياسة جنوب افريقيا الاستعمارية استطاع هذا النظام تحدى الأمم المتحدة وقراراتها المستمدة من روح ونص الميثاق .

ومن هنا فاننا نجد أن نظام جنوب افريقيا قد تمكن من حيازة السلاح النووى كما قام بعدة تفجيرات نووية ، خرقا لقرارات الأمم المتحدة والوحدة الافريقية ، باعتبار افريقيا منطقة منزوعة السلاح النووى .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى بيان السيد مراقب منظمة (سوابو) الذى أدلى به أمام الجمعية العامة صباح أمس ، حيث أشار الى الوقائع التي يعيشها اقليم ناميبيا في ظل الاحتلال من قبل جنوب افريقيا ، كما أننا قد تابعنا التطورات في الجنوب الافريقي . ان المحاولات لاجرا* انتخابات في ناميبيا من جانب واحد ، يعتبر تحديا لقرارى مجلس الأمن ٤٣٥ و ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ والذان يقضيان بأن تلك الانتخابات لافية وباطلة ، وتهدف الى اقامة حكم الأقلية العنصرية بما يخدم مصالح ومقاصد النظام العنصرى .

لقد برهن النظام العنصرى بوضوح على أنه لا يزمع التعاون مع الأمم المتحدة بوصفها السلطة الشرعية لادارة الاقليم حتى ينال استقلاله ، وذلك عن طريق التسوية التي تم التفاوض عليها لتهدئة الحالة في ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، بل قام النظام بفرض عملائه على شعب ناميبيا ، وذلك عن طريق التسوية الداخلية المزيفة .

هكذا يواصل النظام العنصرى في افريقيا عناده في تنفيذ برامجه الاستعمارية المتحدية للرأى العام العالمي ، وعدم انصياعه لتطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان قيام النظام باجرا* انتخابات مزيفة ، ومواصلة الاعتداءات على الدول المجاورة في أنغولا وزامبيا وساحات المضاضلين أعضاء* جبهة سوابو ، يستدعي من الأسرة الدولية أن تتجاوز اتخاذه القرارات الى فرض عقوبات تلزم الدول الأعضاء* بتنفيذها واحترامها . وأننا في الجمهورية العربية اليمنية مقتنعون بأن الحل الجذرى لهذه المشكلة يتطلب مايلي :

١ - تكاتف كل الجهود نحو تصفية الاستعمار وانهايته .

- ٢ - تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمة (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .
- ٣ - عزل النظام العنصري وتطبيق الجزاءات والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن ، حتى تستجيب سلطات بريتوريا لمطالب شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال .
- كما أن وفدنا من جديد يؤكد على التالي :
- أ - الالتزام الثابت من كافة دول المنظومة بالحظر وانهاء كل تعاون عسكري ونووي واقتصادي .
- ب - ان حركات التحرر الباسلة ، المتمثلة في الجبهة الوطنية سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي ، هي الجهاز الوحيد التي يجب أن يحظى بدعم وتأييد الأسرة الدولية حتى ينتهي والى الأبد .
- ج - اننا نرى في دعم حركات التحرر في الجنوب الافريقي بقيادة سوابو في ناميبيا وبقيادة الجبهة الوطنية في زيمبابوي وحركات التحرر الافريقية انتصارا للمبادئ والأهداف التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي ، فان الدول الأعضاء ملزمة بالوفاء للميثاق .
- د - اننا في الجمهورية العربية اليمنية نؤيد سياسة اتخاذ التدابير الفعالة ، التي من شأنها ردع جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت فان حكومتي تؤكد من جديد وتطلب من الدول الغربية تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والعقوبات المختلفة . واننا لن نبخل في تقديم أي عون من شأنه مناصرة شعب ناميبيا ، حتى يتمكن من نيل استقلاله وسيادته على أرضه وطرد المستعمر الأجنبي من على ترابه الوطني .
- هـ - ترى حكومتي أن الانتخابات التي أجراها النظام العنصري في ناميبيا لافية وباطلة ومزيفة لأنها قامت من جانب واحد ولم تشترك فيها المؤسسات الشعبية بقطاعاتها المختلفة . واننا نرى أن اجراء أية انتخابات ديموقراطية في ناميبيا يجب أن يتم عن طريق الأمم المتحدة حتى يتمكن شعب ناميبيا من التعبير عن ارادته بحرية وينضم الى أسرة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة .

السيد ماتين (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : في مستهل خطابي أود نيابة عن وفد بلادى أن أعرب عن اعجابنا برئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على بيانه الاستهلالي بشأن تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة (A/34/24) والذي يغطي أنشطة المجلس خلال العام قيد الدراسة .

وعلى مدى اثني عشر عاما تقوم الجمعية العامة بدراسة تقرير مجلس ناميبيا ، بما ينطوى عليه من نفس السمات تقريبا ، ألا وهي استمرار الاحتلال غير المشروع للاقليم الدولي ، والسياسات التي ينتهجها بصفة منتظمة والقائمة على القمع الوحشي والتعذيب والممارسات غير الانسانية والاعتقالات وغير ذلك من أعمال العنف ضد زعماء وأعضاء سوابو وشعب ناميبيا ، واستمرار أعمال الهجمات المسلحة من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا ضد دول المواجهة الافريقية المستقلة .

وخلال العام قيد البحث ، فإن النظام العنصرى ، بتأييد ومؤازرة من البلدان الامبريالية وغيرها من الدول المرتبطة به ، قد لجأ الى عدد من المناورات ترمي الى الحفاظ على الوضع الراهن ومد فترة الاحتلال واستغلال الموارد البشرية والطبيعية للاقليم الدولي ، وكذلك استمرار السياسات الوحشية للإدارة غير المشروعة التي أفضت الى أعمال الاعتقال والتعذيب ووفاة كثير من أبطال شعب ناميبيا . ان انشاء ما يطلق عليه الجمعية الوطنية في ناميبيا ، والشروع فيما يطلق عليه التسوية الداخلية في ناميبيا ، وتلك الاجراءات الخادوة من جانب النظام العنصرى عن طريق تدابير من جانب واحد ، والمخططات الخبيثة في ناميبيا خلال فترة طويلة من المحادثات لايجاد تسوية تفاوضية فيها ، ليست الا أمثلة قليلة على تلك المناورات التي يهيكلها النظام العنصرى بالتعاون مع الامبراليين في هذا الاتجاه .

ان محاولة النظام العنصرى التي بذلها في العام الماضي لضم خليج والفيس وفصله عن بقية الاقليم الدولي ، والتي ترمي الى تفتيت الاقليم وتحطيم الوحدة الاقليمية لناميبيا ، كانت اجراء آخسر مخزيا لنظام جنوب افريقيا من أجل اطالة أمد بقاءه .

لقد أتاحت لنا الفرصة من قبل لكي نضم صوتنا الى الشجب الدولي لهذه المناورات للنظام

العنصرى ومؤيديه .

ان عقد الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان /ابريل ١٩٧٨ لبحث مشكلة ناميبيا ، لم تكن أكثر من دليل على أكبر اهتمام ورعاية يعلقها المجتمع الدولي على هذا الموضوع. ان الخبرة والأحداث قد أثبتت أن النظام العنصرى ، الذى يعتمد على تأييد ومؤازرة الامبريالية وغيرها من البلدان المرتبطة به ، لا تأبه بقرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية .

ورغم جميع هذه القرارات ، فان ذلك النظام المقيت للقمع الاستعمارى والاستغلال يتزايد حدة وكثافة من جانب النظام المحتل العنصرى . ان القوات المسلحة تتزايد وتستخدم في جميع الاقليم الدولي . كما أن التطور الأخير الذى يندى بالسوء وهو ما سمعناه من أنباء عن تفجير نووى في جنوب افريقيا ، وكذلك الاستعراض المتفطرس للأسلحة النووية ، وأيضا اقامة القواعد العسكرية الجديدة في هذا الاقليم ، ان ارتكاب تلك الأعمال المتزايدة للارهاب والقمع أصبحت الآن من مظاهر الحياة اليومية . ان المؤسسات عبر الوطنية تواصل استغلالها لثروات الاقليم ، ومن ثم فان الدول الامبريالية وغيرها التي كانت بمثابة شريان الحياة للنظام العنصرى ، تواصل الاستفادة من هذا الموقف . وعلى الصعيد الدبلوماسي ، فان الأعمال التي تتخذ من طرف واحد أى من النظام العنصرى لهيريتوريا قد أحبطت الجهود والآمال من أجل تسوية تفاوضية .

اننا على قناعة بأنه طالما كان النظام العنصرى يتمتع بالتأييد العسكري والاقتصادى والسياسي للجمعية الامبريالية الدولية وطالما لم تحترم العقوبات ضد الأنظمة العنصرية من جانب الامبرياليين وحلفائهم ، فان المسمى نحو ضمان الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا البطل من أجل تقرير المصير والاستقلال القومى في ناميبيا موحدة عن طريق عملية سلمية ، لن يتحقق . وفي مثل هذا الموقف فان مضاعفة النضال المسلح تحت زعامة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وتأييد من جميع الدول المحبة للسلم والعدالة في العالم ، من شأنها وحدها أن تمهد الطريق تجاه استقلال قومى حقيقي لناميبيا ، كما قال السيد سام نوجوما الزعيم البطل لسوابو أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا ، ان قال :

” طالما كان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يواصل دعم احتلاله العسكرى الاستعمارى ، وطالما ظل يواصل نهب واستغلال مواردنا الطبيعية والبشرية ، فان سوابو سوف تصر على مضاعفة وتكثيف نضالها المسلح . ” (A/S-9/V.1,P.63)

اننا نواصل الحفاظ على موقفنا في أن أساس أى بحث للمسألة، ينبغي أن يكون وفقا لقرار الجمعية العامة في ١٩٦٦ والذي أيدته مجلس الأمن وأكدته محكمة العدل الدولية، والذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ويضعها تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة من أجل أن تكفل لها التحقيق السريع لمطامح شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال وكذلك اقامة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الادارية القانونية في ناميبيا الى حين استقلالها .

ان هناك شرط واضح للتسوية بالنسبة لمسألة ناميبيا قد ورد في القرارات العديدة للأمم المتحدة، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٣٨٥ لعام ١٩٧٦، والذي يطالب فيه المجلس بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين في ناميبيا، والغاء القوانين والممارسات العنصرية المشوئية، وكذلك ضمان العودة غير المشروطة لجميع المنفيين من ناميبيا ووضع حد عاجل وفوري للإدارة غير المشروعة، وعقد انتخابات حرة في ناميبيا تحت رقابة الأمم المتحدة .

ونود أن ننادى بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين في ناميبيا أو في جنوب افريقيا . وفي هذا الخصوص ، فان اقتراح سوابو الذي يطلب الى الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يخولا الأمين العام أن يسهل اجراء تحقيق في ظروف الناميبيين في السجون وفي مراكز الحجز ومعسكرات الاعتقال في الاقليم الدولي وفي جنوب افريقيا ، والذي يكفل الافراج الفوري غير المشروط عنهم ، جدير ببحث من جانب الجمعية العامة .

وبينما نأخذ في الاعتبار الاعلان وبرنامج العمل الذي وضعه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لكي يقدم تقييما صحيحا للموقف في هذا البلد ويقدم برنامجا فعالا للعمل ، فان وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان الآن لتطبيق تلك المقوبات التي نص عليها في الفصل السابع من الميثاق لوضع حد للعدوان . وما يثلج الصدر أن نلاحظ أن هناك اعترافا متزايدا من جانب المجتمع الدولي لضرورة اتخاذ اجراء في هذا الصدد .

وختاماً ، فان حكومة وشعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، انطلاقاً من مبادئهما ، يعارضان بشدة الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والاستغلال وجميع أشكال التمييز العنصري ويعربان عن تأييدهما الذي لا يتزعزع وتضامنهما مع شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو في نضالهما العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال القومي .

السيد على هوندو (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : من بين المسائل التي تدرج دائما على جدول أعمال الجمعية العامة من أوضحها ناميبيا ولكنها أيضا بند يكشف عن غطرسة وظلم النظام العنصرى في جنوب افريقيا الذى تدعمه دول غربية معينة وتدافع عنه .

كما كنا نقول فان المسألة بسيطة بساطة الاطفال وفي منتهى الوضوح . وبموجب احكام قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د ٢١) بتاريخ ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وضعت الامم المتحدة نهاية لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت تلك المنطقة تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة حتى تمكن شعب ناميبيا من أن يحقق امانه المشروعة في الحرية والاستقلال . ولكن لسوء الحظ ، وفي انتهاك صارخ ومخزى لا يحكم الانتداب فالنظام العنصرى في جنوب افريقيا مازال باقيا في ناميبيا بطريقة غير مشروعة وبذلك يتحدى المجتمع الدولي .

ان موقفنا من هذه المسألة تم الاعراب عنه مرارا وتكرارا من فوق هذا المنبر ولم يتغير ، وموقفنا بعيد كل البعد عن أن يتغير طالما أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يقوم بأعمال العداوان ضد الدول المجاورة ، ويقوم بذبح السكان واعمال القمع الوحشية ضد شعب ناميبيا الذى يكافح من أجل تحرره .

ان المأساة الحقيقية ان شعب ناميبيا يعيش مأساة نجد فيها أن موت المدنيين الابرياء يقوم جنبا الى جنب مع الخبث والوحشية التي تحمل لصالح مصالح معينة ومأساة يرفض فيها شعب ناميبيا أن يموت وهو مستمر في كفاحه .

وممثلو هذه المأساة معروفون تماما ، وأولهم جنوب افريقيا التي نعتبر وكالة سفر لسدول رأسمالية قامت على أساس الاستعباد . وهو نظام من الارهاب والوحشية يتسم بالاعتقالات اليومية واعدام الناس بعد محاكمات زائفة . هذا النظام يحاول أن يجعل من ناميبيا ما يذكر بويلات النظام النازى منذ ٣٠ سنة مضت .

جنوب افريقيا تستخدم نفس الوسائل وتهدم بلدانا مجاورة وترتكب اعمالا عدوانية ضد هـا لانها تستقبل لاجئين من ناميبيا . ان أساس المشكلة يكمن في رغبة جنوب افريقيا العنصرية في ضم منطقة ناميبيا حتى تستغل الثروات الطائلة فيها .

ان خطة الاحتلال الخبيثة قد وضعت ونظمت انتخابات زائفة وجندت السلطات العنصرية عملاء حتى يضوروا للعالم ناميبيا مستقلة ولكنها في الواقع مرتبطة بجنوب افريقيا .

وجنوب افريقيا تلقى التشجيع وباقية بدعم بعض الدول الغربية التي تلعب دورا ليس بارزا أو ذكيا في هذه المسرحية هذه الدول الغربية أعضاء دائمة في مجلس الامن وهي تدلي ببيانات عن فظائع نظام جنوب افريقيا وتتظاهر بأنها نصيرة لحقوق الانسان ولكنها تغمض عينيها عن المأساة في جنوب افريقيا واستغلال الذهب واليورانيوم ينعش اقتصادياتها . وطائرات تأتي من هذه البلدان لتحمل الثروات الثمينة والمعادن الثمينة وهذه الدول الغربية مسؤولة عما يعانيه الشعب النامبي .

ثم يلجأون الى الامم المتحدة حيث يستطيعون التشدد بالحاجة الى ايجاد حل لمسألة ناميبيا . ولكن في الواقع منظمنا تجد نفسها في مأزق بعد اتخاذها كل المبادرات الممكنة وبعد ارتياح كل الفرص لوضع نهاية لمأساة ناميبيا .

ان كفاح شعب ناميبيا الذي تقوده سوابو بشجاعة وهي الممثل الشرعي الوحيد له تستحق التشجيع . وسوابو تكافح في ظروف بالغة الصعوبة وفي مواجهة اضطهاد بوليسي أعصى وقوات جنوب افريقيا مزودة بأسلحة ومعدات حديثة تمكنها من وأد صرخة الحرية . هنالك مناورات لمواصلتة استقلال شعب ناميبيا ونهب ثرواته . ان التسوية السلمية لمسألة ناميبيا يجب أن تكون عن طريق تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وعن طريق عزلة جنوب افريقيا الكاملة .

وفي اعتقاد وفد بلادى يجب أن يتم وقف احتلال المنطقة بواسطة جنوب افريقيا فورا ، وسحب قوات الاحتلال والبوليس ، وضمان حرية ووحدة أراضي ناميبيا بما في ذلك خليج والفيس ، ويجب أن يكون هناك تقرير مصير واستقلال لشعب ناميبيا الذي يجب احترام حقوقه .

ولكن هذه المطالب لا يمكن أن تكون فعالة الا عن طريق وقف بعض الدول الغربية مساعداتها الاجرامية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وفي الختام ، أود أن أحيي شجاعة بلدان المواجهة التي تدفع شعوبها من دماها لتأييد الكفاح العادل لنضال سوابو .

ان شعوب انغولا ، وزامبيا ، ويتسوانا ، وموزامبيق ، وكل الشعوب التي تعاني تستحق كل احترامنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أنه تمكنا من الاستماع الى بيانات عدد مسن المتحدثين ، فان الرئاسة قررت أن تلغي الاجتماع الذي كان مقررا عقده غدا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٥٠